جمهورية العراق
وزارة التربية
المديرية العامة للتعليم المهني

مبادئ الاقتصاد الكلي

الصف الثالث التجاري

المؤلفون

أ.م.د. قصي عبود فرج أ.م.د عبد الرحيم مكطوف حمد الشدود

عماد حسن حسين عبد الزهرة كاني جعفر عبد الرسول كاظم جاسم

الطبعة الخامسة

2019 – 1440

مقدمة

تُعد عملية تطوير وتحديث المناهج من الخطوات التي تسعى وزارة التربية الى الالتزام بها، ولذلك تم تكليف لجنتنا بوضع مفردات وتأليف كتاب الاقتصاد الكلي لرفع المستوى العلمي لطلبتنا، واستكمالاً لموضوعات الاقتصاد الجزئي للصف الثاني الفرع التجاري فقد تم جمع المواضيع المرتبطة بعلم الاقتصاد الكلي للصف الثالث التجاري بشكل يغطي المعلومات الأساسية لكل منها، اذ تضمن الكتاب ثمانية فصول. تناول الفصل الأول مفاهيم أساسية في الاقتصاد الكلي ، فيما تطرق الفصل الثاني الى النظرية الكينزية ودورها في تحديد الدخل القومي، اما الفصل الثالث فقد اختص بموضوع التضخم والانكماش، فيما اهتم الفصل الرابع بالنقود والمصارف والمؤسسات المالية.

اما الفصل الخامس فقد تم التركيز فيه على المالية العامة والسياسة المالية، فيما تناول الفصل السادس التخلف الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

اما الفصل السابع فقد تطرق الى الاقتصاد الدولي والتجارة الداخلية والخارجية وأهم النظريات الأساسية في التجارة الخارجية ، فيما انصب الفصل الثامن على المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

في الختام لا يسعنا إلا أن نضع جهدنا المتواضع في خدمة طلبتنا ألأعزاء آملين ان نكون قد ساهمنا بعطائنا هذا في تطوير العملية التعليمية في بلدنا العزيز.

والله من وراء القصد

المؤلفون

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
المقدمة	3
محتويات الكتاب	4
الفصل الاول	8
مفهوم الاقتصاد الكلي واختلافه عن الاقتصاد الجزئي	10
تعريف الاقتصاد الكلي	11
أهداف دراسة الاقتصاد الكلي	11
التدفق الدوري للدخل	12
طرق احتساب الدخل القومي	13
تطور الدخل القومي في العراق	19
اسئلة الفصل الاول	21
الفصل الثاني – النظرية الكينزية والدخل القومي	22
لمحة عن العالم الاقتصادي (ماينرد كينز)	24
تحديد الدخل االقومي وفقا للنظرية الكينزية	25
اسئلة الفصل الثاني	33
الفصل الثالث - التضخم والانكماش	34
مفهوم التضخم	36
انواع التضخم الاقتصادي	39
اسباب التضخم الاقتصادي	40
آثار التضخم	41
طرق معالجة التضخم	43
الانكماش	44
مفهوم الانكماش	44
الآثار الاقتصادية للانكماش	45
معالجة الانكماش	45
اسئلة الفصل الثالث	47
الفصل الرابع	48
النقود	50
مفهوم النقود	50
انواع النقود	51
وظائف النقود	54
المصارف	56
انواع المصارف	56
وظائف المصارف	57

البنك المركزي	59
وظائف البنك المركزي	59
مفهوم السياسة النقدية	61
ادوات السياسة النقدية	62
المصارف والمؤسسات المالية في العراق	63
المصارف العراقية	63
المؤسسات المالية في العراق	65
اسئلة الفصل الرابع	66
الفصل الخامس - المالية العامة والسياسة المالية	67
المالية العامة	69
مفهوم المالية العامة	69
الحاجات العامة	70
انواع الحاجات العامة	70
النفقات والايرادات العامة	71
النفقات العامة	71
مفهوم النفقات العامة	71
انواع النفقات العامة	74
اسباب زيادة النفقات العامة	76
الايرادات العامة	79
مفهوم الايرادات العامة	79
انواع الايرادات العامة	79
ايرادات الضرائب وآثارها الاقتصادية	79
ايرادات الرسوم	81
ايرادات املاك الدولة من الدومين	81
القروض العامة وآثارها الاقتصادية	83
الموازنة العامة	85
مفهوم الموازنة العامة	85
مفهوم السياسة المالية	89
وظائف السياسة المالية	89
الموازنة العامة والسياسة المالية في العراق	90
اسئلة الفصل الخامس	94
الفصل السادس - التخلف الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	95
التخلف الاقتصادي	97
خصائص البلدان المتخلفة	97
اسباب التخلف الاقتصادي	98
النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	102
مفهوم النمو الاقتصادي	102

مفهوم التنمية الاقتصادية	102
معوقات التنمية الاقتصادية	103
التنمية البشرية	106
مفهوم التنمية البشرية	107
التنمية البشرية المستدامة	107
سياسات تحقيق التنمية البشرية المستدامة	109
اسئلة الفصل السادس	111
الفصل السابع - الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات	112
التجارة	114
مفهوم التجارة	114
تعريف التاجر	114
التجارة الداخلية	115
التجارة الخارجية	115
النظريات الاساسية للتجارة الخارجية	119
نظرية الميزة المطلقة	119
نظرية الميزة النسبية	120
نظرية نسب عناصر الانتاج	122
نظرية دورة حياة السلعة	123
سعر الصرف	124
مفهوم سعر الصرف	124
آلية تحديد سعر الصرف	125
ميزان المدفوعات	127
مفهوم ميزان المدفوعات	127
المكونات الاساسية لميزان المدفوعات	128
توازن ميزان المدفوعات	129
معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات	130
نموذج لميزان المدفوعات	131
سياسات التجارة الخارجية في ظل العولمة	132
مفهوم العولمة	132
مفهوم السياسة التجارية	134
انواع سياسات التجارة الخارجية	134
سياسة حرية التجارة	134
سياسة الحماية التجارية	134
تطور السياسة التجارية الخارجية في العراق	135
اسئلة الفصل السابع	137
الفصل الثامن - المنظمات الاقتصادية الدولية والاقليمية	138
المنظمات الاقتصادية الدولية	140

مفهوم المنظمات الاقتصادية الدولية	140
اهداف المنظمات الاقتصادية الدولية	140
انواع المنظمات الاقتصادية الدولية	141
المنظمات الاقتصادية الاقليمية	150
مفهوم المنظمات الاقتصادية الاقليمية	150
اهداف المنظمات الاقتصادية الاقليمية	150
نماذج من المنظمات الاقتصادية الاقليمية	150
اسئلة الفصل الثامن	154
المصادر	155

الفصل الأول

مفاهيم اساسية في الاقتصاد الكلي

أولا. مفهوم الاقتصاد الكلي واختلافه عن الاقتصاد الجزئي.
ثانيا. تعريف الاقتصاد الكلي.
ثالثا. اهداف دراسة الاقتصاد الكلي.
رابعا. التدفق الدوري للدخل.
خامسا. طرق احتساب الدخل القومي.
سادسا. تطور الدخل القومي في العراق.
اسئلة الفصل الاول

أهداف الفصل

تعريف الطالب بالمفاهيم الأساسية للاقتصاد الكلي والمتعلقة بالدخل القومي وطرق احتسابه وأشكاله والناتج القومي والإنفاق القومي.

تعريف الطالب بالفرق بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي ليتسنى له التمييز بينهما.

التعريف بالتدفق الدوري للدخل، اذ يتدفق التيار النقدي بصورة دائرية مستمرة بين قطاع الأعمال (الإنتاج) الذي يولد الدخل لكونه عوائد أو مكافئات لخدمات عوامل الإنتاج وبين قطاع الافراد (قطاع الاستهلاك).

أولا - مفهوم الاقتصاد الكلي واختلافه عن الاقتصاد الجزئي

في مرحلة سابقة من دراستنا لعلم الاقتصاد كنا نقتصر في نظرتنا للفعاليات الاقتصادية على الفرد باعتباره منتجاً أو مستهلكاً، وكان ذلك ضمن دراستنا للاقتصاد الجزئي (Micro -Economics) لقد كان هدفنا حينذاك دراسة العوامل المؤثرة في سعر أي سلعة أو خدمة، وذلك من خلال دراسة جانبي عرض السلعة والطلب عليها، فضلاً عن دراسة العوامل المؤثرة في كل من عرض السلعة والطلب عليها.

لكن الاقتصاديون كانوا بحاجة ماسة الى تناول موضوعات علم الاقتصاد بصورة تختلف عما هو عليه في النظرية الاقتصادية الجزئية، وذلك بدراسة سلوك كل الأفراد كمجموعة واحدة. فهم كانوا بحاجة الى عدم تناول طلب الفرد على سلعة أو خدمة معينة كما هو في الاقتصاد الجزئي، وإنما كانوا بحاجة الى تناول طلب أفراد المجتمع جميعاً على السلع والخدمات. كما انهم كانوا بحاجة الذهاب الى أبعد من تحليل مستوى العرض لسلعة معينة على صعيد منتج واحد أو سوق واحدة كما هو في الاقتصاد الجزئي، وذلك الى تحليل مستوى عرض جميع السلع والخدمات في مجتمع معين. بمعنى ان الاقتصاديين كانوا بحاجة الى تناول موضوعات علم الاقتصاد على صعيد المجتمع ككل . أي أنهم كانوا بحاجة الى تحليل الاقتصاد الكلي.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن، هو كيف يختلف الاقتصاد الجزئي عن الاقتصاد الكلي؟

يمكن تبيان أبرز الاختلافات بين الاقتصاد الجزئي والكلي في الجدول الآتي:-

الاقتصـــاد الجزئي	الاقتصـــاد الكلي
يتنـاول تحليـل السـلوك الاقتصـادي للفـرد باعتباره منتجاً أو مستهلكاً.	يتنـاول السـلوك الاقتصـادي لمجمـوع الأفـراد باعتبارهم منتجين أو مستهلكين.
الغاية من التحليل الجزئي هي دراسة العوامل المحددة لسعر أية سلعة أو خدمة والتي تتجسد بالعرض والطلب لسلعة معينة. لذا فهو يسمى بنظرية السعر.	الغاية من التحليل الكلي هي دراسة العوامل المحددة للدخل القومي في بلد معين، والتي تتجسد بالعرض الكلي والطلب الكلي في جميع أسواق السلع والخدمات. لذا فهو يسمى بنظرية الدخل.
في الاقتصاد الجزئي يعد مستوى التشغيل لعناصر الإنتاج ككل معطى، اي أنه ثابت	يـدرس الاقتصـاد الكلـي المشـاكل المتعلقـة بالتقلبات في مستوى تشغيل عناصر الإنتاج وخاصةً عنصر العمل
ينصب اهتمام الاقتصاد الجزئي على دراسة الأسعار النسبية أي أسعار الوحدة الواحدة من سلعة أو خدمة معينة.	يعـالج الاقتصـاد الكلـي المشـاكل المتعلقـة بالتقلبـات فـي المسـتوى العـام للأسـعار. أي أسعار جميع السلع والخدمات في بلد معين كوحدة واحدة بمعنى أنه يعالج مشاكل التضخم والانكماش.
يتناول الاقتصاد الجزئي العوامل المؤدية إلى فروقات الأجور بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.	يتنـاول الاقتصـاد الكلـي التقلبـات الحاصـلة فـي المستوى العام للأجور.

ثانيا - تعريف الاقتصاد الكلي (Macro -Economics)

الاقتصاد الكلي هو فرع من النظرية الاقتصادية يهتم بدراسة الموضوعات الاقتصادية على صعيد بلد أو مجتمع معين ويفسر سلوكها، والكيفية التي تعمل بها بهدف التعرف على العوامل التي تحدد الدخل القومي لذلك البلد. لذا يدعى الاقتصاد الكلي أحياناً بنظرية الدخل.
ويبدو من التعريف ان الاقتصاد الكلي يركز على ظواهر اقتصادية تشمل الاقتصاد الوطني ككل كالتضخم والذي نقصد به الزيادة الحاصلة في المستوى العام للأسعار في بلد معين خلال فترة زمنية معينة. والبطالة التي نقصد بها وجود عدد من الأفراد في بلد معين وفي فترة زمنية معينة في سن العمل والراغبين بالعمل بالأجر السائد ولكن مع ذلك لا يجدونه. والنمو الاقتصادي والذي نعني به الزيادة المتحققة في مستوى الناتج الحقيقي لبلد معين خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة بسنة واحدة.

ثالثا- أهداف دراسة الاقتصاد الكلي

تهدف دراسة الاقتصاد الكلي بشكل عام تحديد العوامل المؤثرة في مستوى الدخل القومي في بلد معين. ان ذلك يتم من خلال دراسة الموضوعات التالية:-

1. التقلبات في مستوى تشغيل عناصر الإنتاج، وخاصة ً عنصر العمل، ومستويات البطالة والعوامل التي تحدد هذا المستوى.
2. العوامل المؤثرة في مستويات التضخم (الارتفاع الحاصل في المستوى العام للأسعار) وكذلك الانكماش (أي تباطؤ مستوى النشاط الاقتصادي وتدهور مستوى الناتج).
3. التقلبات في المستوى العام للأجور في بلد معين .
4. المشاكل المتعلقة بتوزيع عناصر الإنتاج بين إنتاج سلع الاستهلاك (السلع الاستهلاكية سواء كانت معمرة أو غير معمرة) وسلع الإنتاج (أي السلع الاستثمارية).
5. العوامل المؤثرة في نمو الطاقة الإنتاجية لبلد معين. أي قدرة البلد على تحقيق مستويات انتاجية متزايدة مع الزمن .
6. تنظيم السلطات الحكومية على مستوى النشاط الانتاجي ووسائل التنظيم المتمثلة بالسياستين المالية والنقدية.
7. التأثيرات التي تتركها التجارة الخارجية على مستوى التشغيل والنمو الاقتصادي وما يرتبط بذلك من دراسات لميزان المدفوعات والميزان التجاري وأسعار الصرف.

رابعا- التدفق الدوري للدخل

في أي مجتمع من المجتمعات هنالك قطاعات اقتصادية كالقطاع الصناعي والزراعي والماء والكهرباء والنفط.... الخ ... هذه القطاعات تضم مجموعة كبيرة من المشاريع الإنتاجية. ان مجموع ناتج هذه المشاريع والمقدمة للمستخدم النهائي تدعى بالناتج المحلي الإجمالي. لذا يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنه (مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل البلد بغض النظر عمن قام بإنتاجها، وذلك خلال فترة زمنية " سنة عادةً ").

أما ما ينتجه أبناء البلد بغض النظر عن مكان وجودهم فيدعى بالناتج القومي وبمعنى آخر فان الناتج القومي الإجمالي هو (مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل سكان البلد وبغض النظر عن أماكن وجودهم خلال فترة زمنية معينة" سنة عادةً "). بمعنى أن ما ينتجه أبناء البلد سواء كانوا موجودين داخل البلد أو خارجه يسمى بالناتج القومي الإجمالي .

إن هذا الناتج ممكن أن يظهر بصور عدة. أما صورته كناتج أو صورته كدخل أو صورته كإنفاق، يمكن توضيحها كما يأتي وفي الصور التي يأخذها الناتج :-

إن من يقوم بإنتاج هذا الناتج مجموعة عناصر تسمى بعناصر الإنتاج وهي : (العمل ، رأس المال ، الأرض ، التنظيم) ، ولا بد لهذه العناصر بعد قيامها بالإنتاج أن تأخذ مكافئتها نظير نشاطها الإنتاجي . العامل يأخذ الأجر ، رأس المال يأخذ الفائدة ، الأرض تأخذ الريع ، التنظيم يأخذ الربح وكما موضح في المخطط الآتي : وتدعى مجموع هذه المكافآت أو العوائد بالدخل القومي .

مخطط -1-

التدفق الدوري للدخل

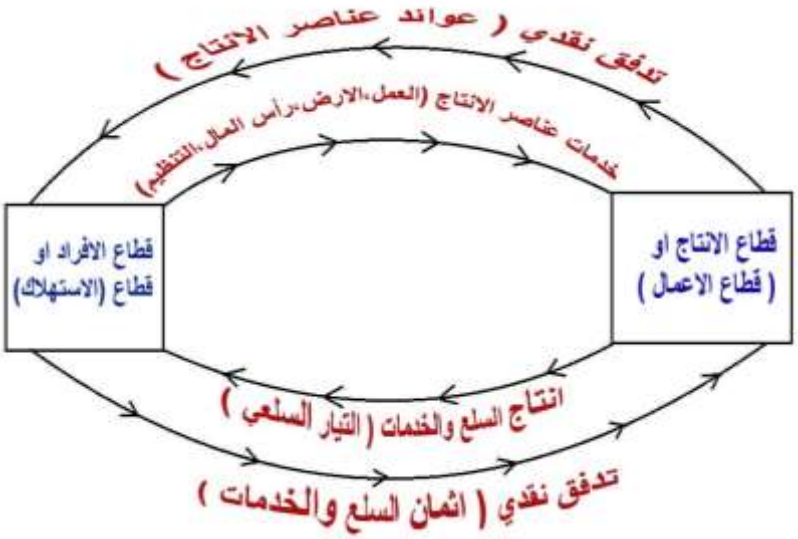

لذا يمكن تعريف الدخل القومي بأنه:-(مجموع الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع نظير مساهمتهم في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة " سنة عادةً "). وهذه صورة من صور الدخل.
وبحصول السكان من أفراد المجتمع على هذا الدخل لا بد من إنفاقه على السلع والخدمات التي أنتجوها، وهذا الإنفاق قد يكون بشكل استهلاك (أي إنفاق على الأغذية والألبسة والأجهزة المنزلية .... وغير ذلك) أو يكون بشكل استثمار (أي الإنفاق على المكائن والالآت وبناء الطرق والجسور والمعامل وبناء السدود واستصلاح الأراضي وغير ذلك من نفقات). وهذا ما يسمى بالأنفاق القومي. لذا فالإنفاق القومي هو(مجموع المبالغ المنفقة من قبل السكان في بلد معين علـى السلـع والخدمات خلال فترة زمنية معينة " سنة عادةً ").
إذن الدخل القومي = الناتج القومي الاجمالي – الاندثار – الضرائب غير المباشرة + الاعانات

خامسا - طرق احتساب الدخل القومي

توجد ثلاث طرق لاحتساب الدخل القومي وهي:
1- طريقة الدخول المكتسبة او طريقة عوائد عوامل الانتاج .
2- طريقة الانفاق .
3- طريقة الناتج
وقبل الدخول في شرح هذه الطرق لابد من الاستعانة بالمخطط المعروض في المخطط (2) الذي يبين التدفق الدوري للناتج والدخل، علما بأن الاندثار يساوي 34 والمبالغ بملايين الدنانير.

مخطط 2

مثال تطبيقي للتدفق السلعي والنقدي في الاقتصاد القومي

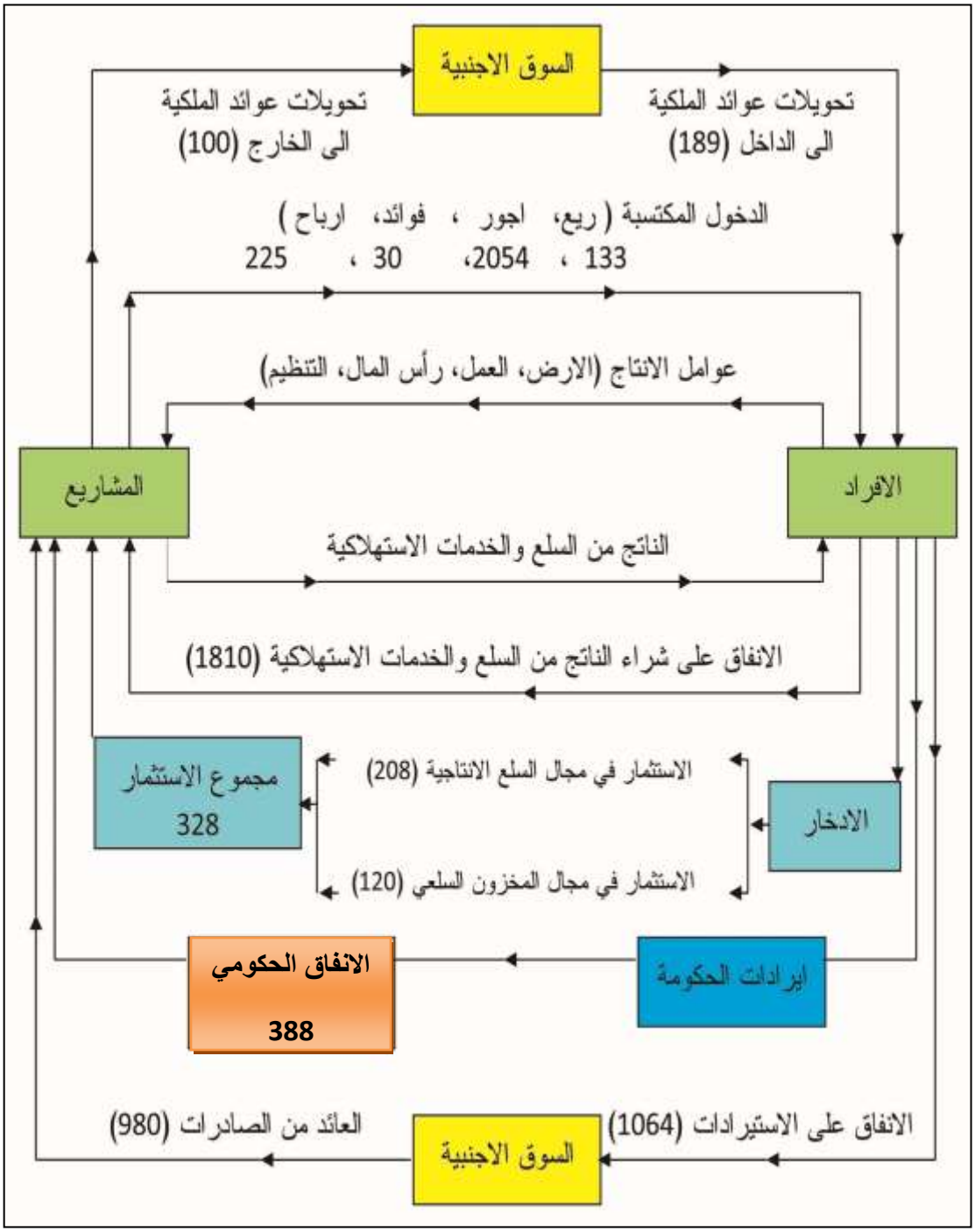

استناداً الى المخطط السابق والأرقام الواردة فيه يمكننا احتساب الدخل القومي بالطريقة الاولى (طريقة الدخول المكتسبة) والطريقة الثانية (طريقة الانفاق النهائي) وكالآتي:

1-طريقة الدخول المكتسبة او طريقة عوائد عوامل الانتاج:

إن الدخل القومي بموجب هذه الطريقة هو " مجموع الريوع والأجور والفوائد والأرباح التي يحصل عليها الافراد نظير تقديم عوامل الانتاج الى المشاريع خلال مدة سنة ". وهنا لابد من شرح مبسط لعوائد عوامل الانتاج وكالآتي:

أ - الريع Rent (R):

ويشمل عائد او ثمن الارض مقابل استخدامها في العملية الانتاجية ويشمل الناتج من الغلات الزراعية والملكيات العقارية وغيرها.

ب - الاجور Wages (W):

وتمثل عائد عنصر العمل نظير مساهمته في العملية الانتاجية. وهي ذلك الدخل الذي يحصل عليه الفرد مقابل الجهود الجسمانية والذهنية، وقد يكون أجر عيني أو أجر نقدي.

ت - الفوائد Interest (F):

وتمثل ثمن استخدام رأس المال في العملية الانتاجية.

ث - الارباح Profits (P):

وتمثل العائد الذي يحصل عليه المنظمون مقابل جهودهم من العملية الانتاجية. وتحسب قبل توزيعها على اصحابها او مستحقيها من مالكي رأس المال وكذلك قبل دفع الضرائب عنها.

وبعد كل هذه الايضاحات يمكن احتساب الدخل القومي وفقاً لطريقة الدخول المكتسبة كالآتي:

الدخل المحلي الاجمالي بسعر التكلفة = الريوع + الاجور + الفوائد + الارباح

= 133 + 2054 + 30 + 225 = 2442 مليون دولار

وللحصول على الدخل القومي الاجمالي تستخدم المعادلة الآتية :

الدخل القومي الاجمالي = الدخل المحلي الاجمالي + تحويلات عوائد الملكية من الخارج – تحويلات عوائد الملكية الى الخارج

= 2442 + 189 – 100 = 2531 مليون دولار

وللحصول على الدخل القومي الصافي نقوم بطرح الاندثار كما في المعادلة:

الدخل القومي الصافي = الدخل القومي الاجمالي – الاندثار

= 2531 – 38 = 2493 مليون دولار

2- طريقة الانفاق النهائي:

إن الدخل القومي بموجب هذه الطريقة هو " مجموع ما ينفقه الافراد على شراء السلع والخدمات خلال مدة سنة " . وقبل الدخول في طريقة الاحتساب لابد من توضيح الآتي :

أ- الانفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية Consumption (C) : ويشمل انفاق الافراد على السلع المعمرة وغير المعمرة ونصف المعمرة وكذلك الخدمات مثل التعليم والصحة والاتصالات والسياحة. الخ .

ب - الانفاق الاستثماري Investment (I) : ويمول من ادخارات الافراد ويشمل عنصرين :

- الاستثمار في مجال السلع الانتاجية او كما تسمى بالسلع الرأسمالية .
- الاستثمار في مجال المخزون السلعي من مواد اولية ووسيطة ونهائية. والفارق بين موجودات المخزون في بداية السنة مع نهاية السنة يسمى بصافي الزيادة في الخزين.

ج- الانفاق الحكومي Government (G) : ويمول من قبل الضرائب بعد طرح الاعانات منها. وهناك نوعان من الانفاق الحكومي وهي :

- الانفاق الحكومي الذي تتلقى الحكومة مقابله سلعاً او خدمات من قبل المشاريع وهذا الانفاق يعد نشاطاً انتاجياً .
- الانفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة مقابله سلعاً او خدمات من قبل المشاريع وهذا الانفاق لا يعد نشاطاً انتاجياً .

والذي يدخل في حساب الانفاق الحكومي كجزء من الدخل القومي هو النوع الاول فقط.

د- صافي التجارة الخارجية أو كما يسمى بصافي الصادرات Net Exports : ويمثل المعاملات الخارجية مع الدول الاخرى من حيث التصدير Export (X) او الاستيراد Import (M). والفرق بينهم يسمى بصافي التجارة الخارجية وقد يكون موجبا" أو سالبا".

وبعد هذه الايضاحات يمكن احتساب الدخل القومي وفقا" لطريقة الانفاق كالآتي:

الانفاق المحلي الاجمالي بسعر السوق = انفاق الافراد على السلع والخدمات الاستهلاكية + الانفاق الاستثماري + الانفاق الحكومي + الصادرات – الاستيرادات

= 1064-980+388+328+1810

= 2442 مليون دولار

الانفاق القومي الاجمالي بسعر التكلفة = الانفاق المحلي الاجمالي بسعر السوق + صافي عوائد الملكية من الخارج

=89+2442= 2531 مليون دولار

الانفاق القومي الصافي بسعر التكلفة = الانفاق القومي الاجمالي بسعر التكلفة – الاندثار

= 2531-38= 2493 مليون دولار

وهكذا نلاحظ ان قيمة الانفاق القومي الصافي بسعر التكلفة والبالغة (2493) مليون دولار تتساوى مع قيمة الدخل القومي الصافي بسعر التكلفة والبالغة أيضا" (2493) مليون دولار. اذا" الطريقتان توصلان الى نفس النتيجة اذا ما كانت الحسابات دقيقة .

3- طريقة الناتج:

ويتم قياس الدخل القومي وفق هذه الطريقة بأسلوبين هما:

أ- **طريقة الناتج النهائي**: يتم بموجب هذه الطريقة احتساب السلع والخدمات النهائية فقط دون احتساب السلع الوسطية [*]، أي استبعاد جميع المراحل التي تمر بها السلعة في انتاجها وعدها مراحل وسطية، وان قيمة ما تم انتاجه خلاله قد تم تضمينه داخل قيمة المنتوج النهائي واحتساب المرحلة الاخيرة فقط والتي أخذت فيها السلعة شكلها النهائي .

وتعتمد هذه الطريقة على المعادلة الآتية:

الناتج المحلي الاجمالي = قيمة الانتاج الكلي في البلد– قيمة المستلزمات الوسيطة

ان اعتماد هذه الطريقة قد يترتب عليه نتائج غير دقيقة، ومن أجل تلافي العيوب وتجنب الوقوع في أخطاء تكرار أو ازدواجية الحساب، يجب استبعاد السلع الوسطية اما بحساب الناتج النهائي فقط أو باستخدام طريقة القيمة المضافة والتي سيرد شرحها حالا".

ب- طريقة القيمة المضافة: جاءت هذه الطريقة لتحول دون الوقوع في أخطاء الطرق الاخرى كالحساب المزدوج أي احتساب السلعة اكثر من مرة وعدم التمييز او التفرقة بين السلع الوسيطة والنهائية . فجاءت هذه الطريقة لتقوم باحتساب القيم الصافية لمجموع السلع والخدمات المنتجة، أي احتساب الناتج القومي .

فتعتمد هذه الطريقة على ايجاد قيمة ذلك الجزء الذي تعتبر الوحدة الانتاجية او المشروع مسؤولة عن انتاجه فقط، إذ أن انتاج كل سلعة يمر بعدة مراحل، وان مخرجات مرحلة معينة قد تعتبر مدخلات لمرحلة تالية . فان الطريقة تركز على ما تضيفه كل مرحلة من تلك المراحل من زيادة في قيمة الانتاج على قيمة ما تستخدمه من مستلزمات الانتاج .

وتعرف القيمة المضافة على انها " الفرق بين الانتاج الكلي للوحدة الانتاجية وقيمة مستلزمات الانتاج الوسيطة التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الانتاجية خلال مدة محددة من الزمن عادة تكون سنة "

وتحتسب القيمة المضافة بموجب المعادلة الآتية:

القيمة المضافة = قيمة الانتاج المتحقق – قيمة مستلزمات الانتاج

ويتم قياس الدخل القومي بهذه الطريقة وذلك من خلال احتساب القيمة المضافة المتحققة في كل قطاع من خلال تقسيم الاقتصاد القومي الى عدد من القطاعات، ثم تحسب اولاً القيمة المضافة لكل قطاع ومن ثم تجمع القيم المضافة لجميع القطاعات للحصول على الناتج القومي او الدخل القومي.

وتعد هذه الطريقة من أدق الطرق وأكثرها شيوعاً حيث تتجاوز عيوب الطرق الاخرى، اضافة الى اظهارها لجميع النشاطات الاقتصادية والأهمية النسبية لمساهمة كل قطاع في توليد الناتج القومي . وفيما يأتي جدول يوضح فيه كيفية احتساب الناتج القومي:

---

[*] يقصد بالسلعة الوسطية مجموعة السلع والخدمات التي دخلت في انتاج غيرها من السلع كالمواد الاولية مثل القطن والقمح ونصف المصنعة مثل القماش والدقيق. أما السلع النهائية فهي السلع والخدمات التي لم تدخل في انتاج سلع وخدمات اخرى، بل ان المنتجات الوسطية هي نفسها دخلت في مراحل العملية الانتاجية مثل الملابس والسيارات والأجهزة الكهربائية ... الخ.

جدول -1- الناتج القومي بطريقة القيمة المضافة لكل قطاع بأسعار الكلفة

(مليون دولار)

ت	القطاع الاقتصادي		القيمة المضافة
1	الزراعة والغابات والصيد		200
2	التعدين والمقالع		800
3	الصناعة التحويلية		600
4	الانشاء		150
5	الكهرباء والغاز والماء		50
6	الادارة العامة والدفاع		260
7	النقل والخزن والمواصلات		40
8	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والسياحة		80
9	البنوك والتأمين		70
10	ملكية دور السكن		35
11	الخدمات		157
12	الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة		2442
13	صافي تحويلات عوائد الملكية	+	89
14	الناتج القومي الاجمالي بسعر الكلفة		2531
15	الاندثار	-	38
16	الناتج القومي الصافي بسعر الكلفة		2493

وهكذا نلاحظ انه مهما اختلفت طرق احتساب الدخل القومي فانها لابد وأن تؤدي الى نفس النتيجة إذا ما كانت البيانات المعتمدة من قبل الحسابات القومية صحيحة ودقيقة. فقد لاحظنا ان :

قيمة الانفاق القومي الصافي بسعر التكلفة = 2493 مليون دولار

وان قيمة الدخل القومي الصافي بسعر التكلفة = 2493 مليون دولار

وان قيمة الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة = 2493 مليون دولار

سادسا- تطور الدخل القومي في العراق

يوضح الجدول (2) أدناه تطور مستوى الدخل القومي في العراق ، حيث يلاحظ أن هنالك زيادة مستمرة في مستوى الدخل القومي في العراق بعد عام 2003. أن معظم هذه الزيادة تعزى الى زيادة ناتج العراق النفطي ومن ثم زيادة صادراته من النفط كون أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الدخل المتأتي من العوائد النفط

جدول -2-

تطور مستوى الدخل القومي في العراق للمدة 2003 – 2010

(مليون دينار)

السنوات	الدخل القومي
2003	025728748.6
2004	046923315.7
2005	065798566.8
2006	085431538.8
2007	100100816.6
2008	014764125.4
2009	120428410.7
2010	143029609.2

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2010-2011 ،ص483

ويمكن تصوير تطور الدخل القومي في العراق بالشكل البياني الآتي:-

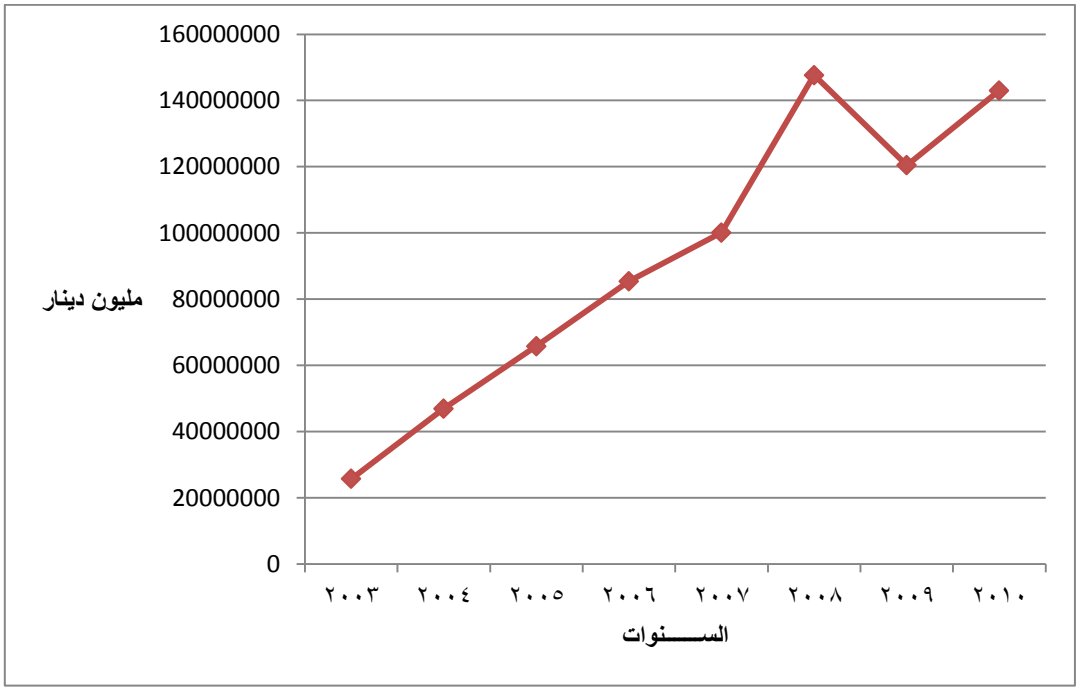

شكل 1-1 تطور الدخل القومي في العراق بالأسعار الجارية للمدة 2003 – 2010
(مليون دينار)

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول -2-

س / 1 عرف المصطلحات الآتية:-
الاقتصاد الكلي، الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي، الإنفاق القومي، التضخم، البطالة
س / 2 وضح أبرز الفرو قات بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.
س / 3 عدد الأهداف الرئيسة لدراسة الاقتصاد الكلي.
س / 4 اشرح التدفق الدوري للدخل مع الرسم مبيناً من خلاله صور الدخل، الإنفاق، الناتج؟
س / 5 املأ الفراغات الآتية:-

أ- إن الاقتصاد الكلي يركز على ظواهر اقتصادية تشمل الاقتصاد الوطني ككل مثل .....و ..... و .....

ب- إن الإنفاق القومي قد يكون بشكل ..... أو ..... أو ..... .

ج- يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة إدارة السلطات الحكومية على مستوى النشاط الإنتاجي ووسائل الإدارة المتمثلة بالسياستين ..... و ..... .

د- إن ما ينتجه أبناء البلد بغض النظر عن مكان وجودهم فيدعى بـ ..... أما ما ينتج داخل البلد بغض النظر عن من قام بإنتاجه فيدعى.....

ه- تصنف عناصر الإنتاج الى ..... و ..... و ..... و .....

و- إن النسبة الأكبر من مكونات الناتج المحلي في العراق تتكون من ناتج.....

س/7 ماهي طرق احتساب الدخل القومي ؟ عددها مع الشرح؟

الفصل الثاني

النظرية الكينزية و الدخل القومي

أولا. لمحة عن العالم الاقتصاددي (ماينرد كينز)

ثانيا. تحديد الدخل االقومي وفقا للنظرية الكينزية .

١-الفرضيات الاساسية للنظرية الكينزية.

٢-أهمية جانب الطلب في النظرية الكينزية.

٣-الطلب الاستثماري (الانفاق الاستثماري).

٤-الطلب الحكومي (الانفاق الحكومي)

اسئلة الفصل الثاني

تعريف الطالب بالعالم الاقتصادي جون ماينرد كينز وكيفية

تحديد الدخل القومي وفق المفهوم الكينزي

التعريف بالاستهلاك الكلي.

التعريف بالاستثمار الكلي والإنفاق الحكومي وفقا للنظرية الكينزية.

أولا- لمحة عن العالم الاقتصادي جون ماينرد كينز(John Maynard Keynes)

كانت بداية علم الاقتصاد كعلم منظم ومستقل عن العلوم الأخرى على يد الانكليزي آدم سميث وذلك عـــام 1776 م عندما نشر كتابه (بحث في أسباب تكوين ثروة الأمم) والذي يسمـــى بشكل مختصر باسم (ثروة الأمم) (The Wealth of Nations) . فضلاً عن آدم سميث ظهر في ذلك الوقت اقتصاديون نظروا لعلم الاقتصاد من خلال مؤلفاتهم ومنهم البريطاني ديفيد ريكاردو وكتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) وذلك عام 1817م ثم البريطاني (جون ستيوارت ميل) وكتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي) وذلك عام 1848م والفرنسي (جان باتيست ساي) وكتابـه (دروس في الاقتصاد السياسي) وذلك عام 1803م وغيرهم من علماء الاقتصاد. ونجد في كتابات هؤلاء أسس نظرية متشابهة في معظمها، وقد سميت هذهِ الكتابات بالنظرية الكلاسيكية.إلا إن أزمة الكساد العظيم التي ظهرت في بداية القرن العشرين دمرت دعائم هذهِ النظرية مما دعا كينز إلى بناء نظرية جديدة سميت بالنظرية الكينزية من أجل معالجة هذه الأزمة.

إذ ان جون ماينرد كينز هو منشئ النظرية المعروفة باسم (النظرية الكينزية). اقتصادي انكليزي عاش خلال المدة (1883-1946)م . ولم يكن كينز اقتصادياً في البداية ، بل درس الرياضيات والسياسة والفلسفة، وقد درس علم الاقتصاد على يد الاقتصادي الكبير(الفريد مارشال).

العالم جون ماينرد كينز

لقد عمل كينز كمحاضر في جامعة كامبريدج في بريطانيا ورئيس إحدى شركات التأمين ومدير لشركة استثمارية ورئيس تحرير إحدى المجلات الاقتصادية.

لقد حلت أزمة الكساد العظيم في العالم عام 1929م واستمرت إلى نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي وإلى حد ما في بداية الأربعينيات منه. الكساد يعني: - تدني مستويات الناتج بشكل كبير جداً وانخفاض مستويات التشغيل، أي زيادة معدلات البطالة، مما يؤدي إلى تدني مستوى الرفاهية الاجتماعية . فقد ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأميركية بسبب أزمة الكساد العظيم من (3.2% عام 1929 لتصل الى 25%) من إجمالي قوة العمل عام 1933 م ، وقد ترافق ذلك مع انخفاض مستوى الناتج القومي في الولايات المتحدة بنسبة 30% بين عامي 1929 و 1933م . لقد كان الكساد العظيم دافعاً رئيسياً لبناء أسس نظرية جديدة، تلك هي النظرية الكينزية التي سنتناولها في الفقرات القادمة.

ثانيا - تحديد الدخل القومي وفقا للنظرية الكينزية

1: الفرضيات الأساسية للنظرية الكينزية:-

لقد قامت النظرية الكينزية على فرضيات أساسية وهي:

أ- إن الدخل الكلي يعتمد على مستوى التشغيل، فكلما زاد مستوى التشغيل أزداد مستوى الدخل الكلي.
ب- لا يقوم أصحاب المشاريع بتشغيل أي عامل إضافي إلا إذا توقعوا وجود طلب على الناتج الذي سينتجهُ هذا العامل وبسعر يغطي جميع التكاليف ويضمن لهم ربحاً معيناً.
ت- ثبات جميع الموارد (بما فيها القوى العاملة) وثبات حجم الجهاز الإنتاجي ومستواه التقني والعادات والأذواق.

2 - أهمية جانب الطلب الكلي فـي النظريـة الكينزيـــة:-

لقد أكد كينز ان الطلب الكلي هو الذي يحفز الإنتاج الكلي ومن ثم فهو المؤثر المهم في زيادة مستوى التشغيل سواء من القوى العاملة أو رأس المال أو بقية أنواع عناصر الإنتاج وبالتالي فلكي نحفز على زيادة الإنتاج، لا بد من زيادة مستويات الطلب الكلي. ولقد كانت هذهِ هي الوصفة التي قدمها كينز لعلاج أزمة الكساد العظيم ومن ثم تقليل معدلات البطالة ومن ثم زيادة مستوى الرفاهية ... ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا : ما المقصود بالطلب الكلي ؟

لقد قصد كينز بالطلب الكلي بأنه مقدار ما يرغب الأفراد في إنفاقه على الناتج، وذلك خلال مدة زمنية معينة . ويشمل على الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري.

أ- الطلب الاستهلاكي(الانفاق الاستهلاكي):

الإنفاق الاستهلاكي: هـــو ما تنفقه الأسر فـي شراء السلع والخدمات والسلع قد تكون غير معمرة(أي الأغذية والمشروبات)أي إن استهلاكها سيتم خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. أو المعمرة: وهي السلع التي يتم استهلاكها على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً (مثل الأثاث، الأجهزة الكهربائية....الخ).
أما الخدمات فهي متنوعة (مثل التعليم، الصحة، النقل.....الخ).
ورغم تعدد العوامل المؤثرة في مستوى استهلاك الأسر ، إلا أن كينز أعتبر ان الدخل المتاح هو من أهم المتغيرات المؤثرة في الاستهلاك .

- **دالة الاستهلاك**

لقد ربط كينز التغيرات في الاستهلاك بالتغيرات الحاصلة في الدخل المتاح ، فقد أوضح كينز انه مع زيادة الدخل المتاح سوف يزداد الاستهلاك . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: ما هو مقدار الزيادة في

الاستهلاك الناجمة عن زيادة معينة في الدخل المتاح؟. للإجابة على هذا السؤال، طرح كينز ما يسمى بدالة الاستهلاك، فما هو مضمون دالة الاستهلاك؟.

وفقاً للمفهوم الرياضي سنعتبر إن الاستهلاك دالة في الدخل المتاح والمقصود بالدخل المتاح هو الدخل المتاح للأنفاق بعد إضافة كل أنواع الدعم الحكومي وطرح الضرائب . وعندما نقول ان الاستهلاك دالة في الدخل المتاح أي أن الاستهلاك يتغير مع أي تغير في الدخل المتاح وكما توضحه الصيغة الرياضية الآتية:

C=f(DIN)

C: الاستهلاك Consumption

DIN: الدخل المتاح Disposable income

f: رمز يشير الى العلاقة الدالية Function

دالة الاستهلاك: Consumption function

لكي يمكن إعطاء تصور حول دالة الاستهلاك الكينزية يمكن إعادة كتابة دالة الاستهلاك وفقاً للصيغة الآتية:-

C= a+b DIN

a : معلمة تمثل الحد الثابت Constant وتعبر عن الاستهلاك المستقل

b: معلمة تمثل الميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity to consume

ويرمز له اختصاراً MPC

وتشير دالة الاستهلاك أعلاه انه مع زيادة الدخل المتاح (DIN) بمقدار وحدة واحدة فإن الاستهلاك سيزداد بمقدار يحددهُ الميل الحدي للاستهلاك (b). والميل الحدي للاستهلاك هو مقدار الزيادة في الاستهلاك الناجمة عن زيادة الدخل بوحدة واحدة. لذا فإن الميل الحدي للاستهلاك هو عبارة عن تغير الاستهلاك مقسوماً على تغير الدخل. أي :

$$MPC= b = \frac{\Delta C}{\Delta DIN}$$

أما العلاقة بين الاستهلاك والدخل فتسمى بالميل المتوسط للاستهلاك Average Propensity to Consume التي هي عبارة عن الاستهلاك مقسوماً على الدخل المتاح أي:

$$APC = \frac{C}{DIN}$$

ولإعطاء إيضاح تفصيلي أكثر عن هذهِ المفاهيم نأخذ الجدول الافتراضي الآتي والذي تمت صياغتهِ وفقاً لفرضيات النظرية الكينزية.

جدول -3-

احتساب الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك وفقاً للنظرية الكينزية

الدخل المتاح DIN	الاستهلاك C	الميل الحدي للاستهلاك mpc $MPC=\frac{\Delta C}{\Delta DIN}$	الميل المتوسط للأستهلاك $APC=\frac{C}{DIN}$
0	50	—	—
50	90	0.8	1.8
100	130	0.8	1.3
150	170	0.8	1.13
200	210	0.8	1.05
250	250	0.8	1
300	290	0.8	0.97
350	330	0.8	0.94
400	370	0.8	0.92

ومن الجدول أعلاه يمكن صياغة دالة الاستهلاك الكينزية رياضياً وكما يأتي :-

C= 50 + 0.8 DIN

ويمكن رسم دالة الاستهلاك وفقاً للشكل (2-1)

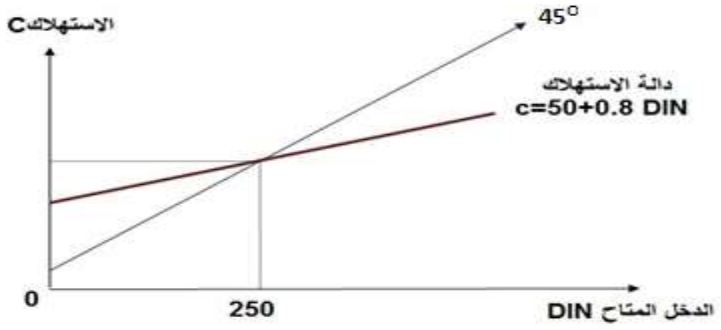

شكل 2-1 دالة الاستهلاك وفق الصياغة الكينزية

والملاحظ وبموجب النظرية الكينزية ووفقاً للجدول ان الميل الحدي للاستهلاك (MPC) ثابت ومقداره وفق مثالنا الافتراضي يساوي (0.8) بغض النظر عن الدخل المتاح، وذلك لان النظرية الكينزية تؤكد ثبات الميل الحدي للاستهلاك. فمع زيادة الدخل المتاح فإن الاستهلاك يزداد بمقدار ثابت يساوي (0.8).

لذا نجد أنه وفقاً لدالة الاستهلاك السابقة إن الميل الحدي للاستهلاك (b) يكون ثابت. أما الميل المتوسط للاستهلاك فهو متناقص. وهذا يبين أن الاستهلاك يتجه بشكل متناقص مع زيادة الدخل بحيث تكون نسبة الاستهلاك إلى الدخل متناقصة إن هذا يعني بقاء فضلة متزايدة من الدخل يوجهها المستهلك نحو الادخار.

والآن :ما هي وجهة نظر كينز عن الادخار؟

- الادخـــــار:

يرى كينز ان الادخار هو الفضلة المتبقية من الدخل بعد تلبية متطلبات الاستهلاك أي ان

S=DIN-C

حيث إن S يمثل الادخار

وبما إن الميل المتوسط للاستهلاك متناقص. لذا فلا بد ان تكون الفضلة المتبقية من الدخل بعد تلبية متطلبات الاستهلاك متزايدة. بمعنى ان زيادة الدخل المتاح ستدفع نحو مزيد من الادخارات وكما هو موضح في الجدول الآتي:-

جدول -4-

احتساب الميل للادخار والميل المتوسط للادخار وفقاً للنظرية الكينزية

الدخل المتاح DIN	الاستهلاك C	الادخار DIN – C	الميل الحدي للادخار $MPS=\frac{\Delta S}{\Delta DIN}$	الميل المتوسط للادخار $APS=\frac{S}{DIN}$
0	50	-50	–	**—**
50	90	-40	0.2	**-0.8**
100	130	-30	0.2	**-0.3**
150	170	-20	0.2	**-0.13**
200	210	-10	0.2	**-0.05**
250	250	0	0.2	**0**
300	290	10	0.2	**0.03**
350	330	20	0.2	**0.06**

400	370	30	0.2	0.08

نلاحظ إن الإشارات السالبة للادخار تعني أن الفرد عند مستويات دخل متدنية، ولغرض تلبية متطلبات استهلاكه، فانه إما أن يسحب من مدخراتهِ أو إنه سيقترض. وعند زيادة دخلهِ ووصولهِ إلى مستوى 250 هنا أصبح الاستهلاك مساوياً للدخل وبالتالي فبإمكانهِ الاستهلاك دون السحب من مدخراتهِ ودون الاقتراض. لذا أصبح الادخار = صفر كما هو واضح في الشكل (2-2) أما زيادة الدخل بعد ذلك فإنها ستؤدي إلى ظهور فضلة من الدخل بعد تلبية متطلبات الاستهلاك، أي ستظهر هنالك إدخارات موجبة ستتزايد مع زيادة الدخل.

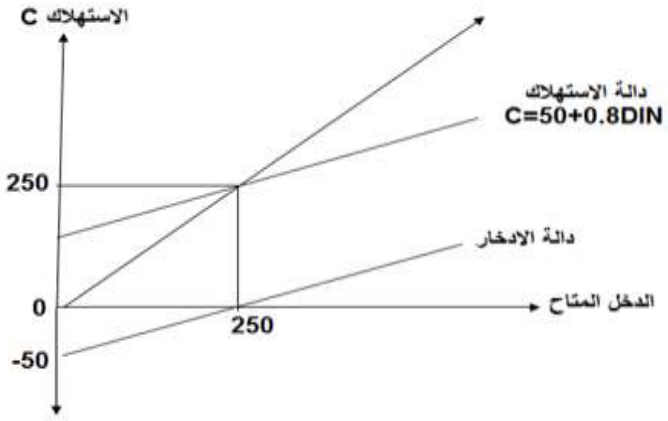

شكل 2-2 دالة الاستهلاك ودالة الادخار وفق النظرية الكينزية

الميل الحدي والميل المتوسط للادخار:

مثلما عرفنا الميل الحدي للاستهلاك فأن الميل الحدي للادخار(Marginal Propensity to Save) هو مقدار الزيادة في الادخار الناجمة عن زيادة الدخل المتاح بمقدار وحدة واحدة. فاذا رمزنا للميل الحدي للادخار بالرمز MPS فإن:

$$\text{MPS} = \frac{\Delta S}{\Delta DIN}$$

وبالتالي يمكن احتساب الميل الحدي للادخار وكما هو موضح في الجدول السابق. والملاحظ ان الميل الحدي للادخار وفقاً للمنطق الكينزي يكون ثابتاً بغض النظر عن مستوى الدخل أي ان الزيادة في الادخار الناجمة عن زيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة ستكون مساوية إلى 0.2 وفق مثالنا الافتراضي.

أما الميل المتوسط للادخار Average Propensity to save فهو عبارة عن نسبة الادخار الى الدخل.

فإذا رمزنا الى الميل المتوسط للادخار بالرمز APS فإن :

$$\text{AP} = \frac{S}{DIN}$$

وعلى عكس الميل المتوسط للاستهلاك فإن الميل المتوسط للادخار يشكل نسباً متزايدة مع زيادة مستويات الدخل.

ب - الطلب الاستثماري(الانفاق الاستثماري):

يُعد الطلب الاستثماري العنصر الثاني من عناصر الطلب الكلي التي أكد عليها كينز كونها محددات لمستوى العرض الكلي . وللطلب الاستثماري تعاريف كثيرة، إلا إننا يمكـــن أن نعرفـــــه بأنه (إنفاق رجال الاعمال والحكومة في شراء سلع رأسمالية " كالمكائن والآلات والمعدات" أو في بناء الهياكل الأساسية " كالأبنية والطرق والجسور" فضلاً عن التغير في المخزون السلعي الذي يعني الفرق بين خزين آخر المدة وأول المدة. وبناءاً عليه فإن الاستثمار (Investment) الذي نرمز اليه بالرمز (I) هو ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لا يخصص للاستهلاك ، على أمل أن يحقق زيادات معينة في الناتج القومي في المستقبل.

ويقسم الاستثمار وفقاً لتصنيفات متعددة منها:-

- **الاستثمار التلقائي**: وهو ذلك الجزء من الاستثمار الذي يكون مستقلاً عن الدخل ،أي لايعتمد على الدخل وإنما يعتمد على عوامل أخرى مثل المضاربات، والأجواء السياسية والعوامل النفسية وغير ذلك من العوامل.
- **الاستثمار المحفز:** وهو الاستثمار الذي يعتمد على الدخل فيزداد بزيادتهِ وينخفض بانخفاضه. ورغم إن النظرية الكينزية ركزت في تحليلها على كلا النوعين من الاستثمار، إلا انه وللتبسيط فإننا سنفترض وجود نوع واحد من الاستثمار ذلك هو الاستثمار التلقائي. وبناءاً عليهِ فإن دالة الاستثمار ستكون بالشكل الآتي حيث أن هنالك مستوى معيناً من الاستثمار مقداره OA لا يتغير بتغير الدخل :-

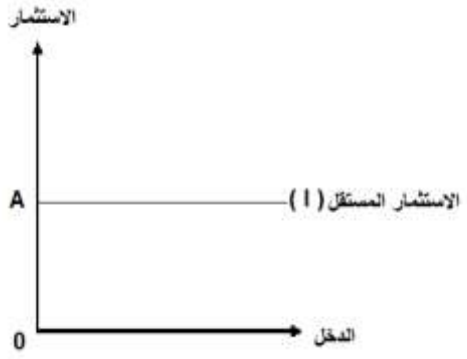

شكل 2-3 الاستثمار المستقل وفق الصياغة الكينزية

وإستناداً إلى ذلك فإذا أضفنا الطلب الاستهلاكي إلى الطلب الاستثماري فإن الطلب الكلي سيكون

$$AD = C + I$$

AD: الطلب الكلي Aggregate Demand

C: الطلب الاستهلاكي Consumer Demand

I: الطلب الاستثماري Investment Demand

ويمكن رسم دالة الطلب الكلي بإضافة الطلب الاستثماري الى الطلب الاستهلاكي كما في الشكل الآتي حيث يكون الدخل التوازني عند مستوى O Y :

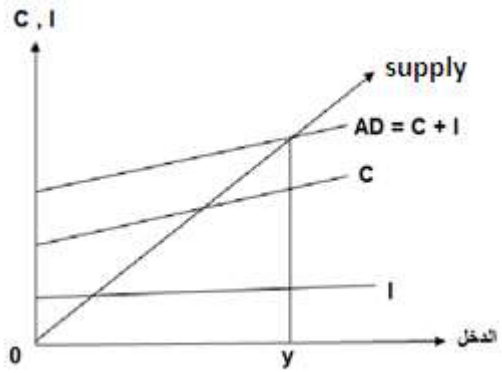

شكل 2-4 الطلب الكلي يتكون من انفاق استهلاكي وأنفاق استثماري

ج - الإنفاق الحكومي(الطلب الحكومي):

عندما يكون مستوى العرض الكلي من السلع والخدمات أكبر من مستوى الطلب الكلي عليها عندها سيكون هنالك فائض في عرضها، وسيشعر المنتجون بأن ما ينتجونه لا يوجد عليه طلب يكافؤه في السوق وهذا يعني تناقص في مستويات الأرباح وعندما يشعر المنتجون بأن أرباحهم بدأت تتناقص، أو أن بعض المنتجين سيتكبدون خسائر معينة فسيدفع ذلك المنتجون إلى تسريح القوى العاملة فتزداد البطالة، ومن ثم الطلب الكلي والأرباح مما يؤدي إلى مزيد من التدهور في النشاط الاقتصادي، إن هذا كان هو تفسير كينز لأزمة الكساد العظيم التي حدثت في بداية القرن العشرين أي أن هنالك نقصاً في الطلب الكلي.

ولكي يمكن معالجة هذهِ الأزمة أقترح كينز أن تتدخل الحكومة وتزيد من مستوى الطلب الكلي ولتوضيح ذلك لا بد لنا من تعريف الإنفاق الحكومي .

الإنفاق الحكومي: هو جميع ما تنفقهُ الحكومة من أموال إما بشكل أجور ومرتبات أو مشتريات من السلع المختلفة (استهلاكية أو استثمارية) مثل (الأثاث والأدوات المكتبية والأبنية.....الخ) والإعانات(كإعانات الضمان الاجتماعي والتأمينات ضد البطالة) أو تسديد أقساط وفوائد قروضها تجاه الغير.

وعادةً يزداد الإنفاق الحكومي بزيادة دخل الحكومة المتأتي من إيراداتها مثل الضرائب والرسوم وإيرادات أملاك الحكومة (الدومين) وغير ذلك من إيرادات . فإذا رمزنا للإنفاق الحكومي بالرمز (G) عندها سيكون الطلب الكلي بعد إضافة الإنفاق الحكومي عبارة عن :

G:Government Spending الانفاق الحكومي

$$AD = C + I + G$$

إن الإنفاق الحكومي سيضيف مستوى جديد من الطلب الكلي فوق مستويات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للقطاع الخاص فإذا افترضنا ان الطلب الكلي الفعلي عند مستوى AD_0 . حيث يحقق هذا الطلب مستوى من الدخل التوازني عند Y_0 . ولكن بافتراض ان هذا المستوى من الدخل لا يكفي لاستيعاب كل الموارد الانتاجية وخاصةً القوى العاملة حيث سيبقى عدد كبير من العمال يرغبون العمل بالأجر السائد ولكن مع ذلك لا يجدونه. لنفترض الآن ان مستوى الدخل الذي يمكن من خلاله استيعاب الراغبين بالعمل بالأجر السائد هو Y_1 وهو يسمى بمستوى دخل الاستخدام الشامل. ان هذا يعني انه يستوجب اضافة طلب جديد الى الطلب الكلي لكي يكون بالإمكان الوصول الى مستوى الدخل Y_1 واستيعاب العاطلين عن العمل وبالتالي يمكن تحقيق حالة الاستخدام الشامل. ان الفرق بين مستوى الطلب الفعلي AD_0 ومستوى الطلب الذي يحقق حالة الاستخدام الشامل AD_1 يتمثل بالمسافة a b ، وتسمى هذه المسافة بالفجوة الانكماشية، حيث يكون فيها مستوى العرض الكلي أكبر من مستوى الطلب الكلي. وكما سبق أن أشرنا فان وجود فجوة انكماشية معناه تناقص في مستويات الأرباح. وعندما يشعر المنتجون بأن أرباحهم بدأت تتناقص، أو أن بعض المنتجين سيتكبدون خسائر معينة نتيجة عدم بيع سلعهم فسيدفع ذلك المنتجون إلى تسريح القوى العاملة فتزداد البطالة. بسبب نقص الطلب الكلي ، عندها لا بد للحكومة أن تتدخل فتضيف طلباً اضافياً إلى طلب القطاع الخاص. إن إضافة الطلب الحكومي G إلى مستوى طلب القطاع الخاص الاستهلاكي C والاستثماري I معناه نقل دالة الطلب الكلي من AD_0 الى AD_1 ، وهذا سيشكل طلباً اضافياً في الاقتصاد يمكن أن يزيل الفائض الموجود من السلع والخدمات ،مما سيحفز على المزيد من الإنتاج وبالتالي تشغيل القوى العاملة. وكما هو موضح في الشكل الآتي:-

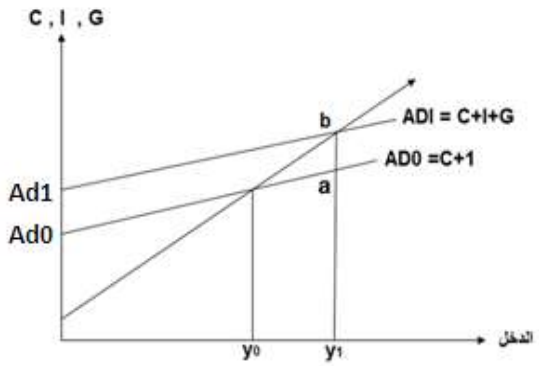

شكل 2-5 الطلب الكلي بعد اضافة الانفاق الحكومي للتخلص من الفجوة الانكماشية

أسئلة الفصل الثاني

س / 1 عرف ما يلي:

كينز، الكساد، الإنفاق الاستهلاكي، الدخل المتاح، الميل الحدي للاستهلاك، الميل المتوسط للأستهلاك، الادخار، الميل الحدي للادخار، الميل المتوسط للادخار، الطلب الاستثماري الاستثمار التلقائي، الاستثمار المحفز، الإنفاق الحكومي، الفجوة الانكماشية.

س / 2 ضع اشارة √ أو اشارة X أمام العبارات التالية مع تصحيح العبارة الخاطئة

أ- لقد كان التضخم دافعاً رئيسياً لكينز لانتقاد النظرية الكلاسيكية وتدمير أركانها وبناء أسس نظرية جديدة تلك هي النظرية الكينزية.

ب- واحدة من افتراضات النظرية الكينزية هي إن الدخل الكلي يعتمد على مستوى التشغيل فكلما زاد مستوى التشغيل أنخفض مستوى الدخل الكلي.

ج- تؤكد النظرية الكينزية بان الميل المتوسط للاستهلاك ثابت في حين ان الميل الحدي للاستهلاك متناقص .

د- عادةً يزداد الإنفاق الحكومي بزيادة دخل الحكومة المتأتي من إيراداتها مثل الضرائب والرسوم وإيرادات أملاك الحكومة (الدومين) وغير ذلك من إيرادات.

س / 3 اشرح كيف فسر كينز أزمة الكساد الكبير، والحل الذي طرحه كينز للتخلص من هذه الأزمة

س / 4 املأ الفراغات التالية :

أ- كانت بداية علم الاقتصاد على يد .... عندما نشر كتابه..... وذلك عام .....

ب- إن من أبرز اقتصاديو النظرية الكلاسيكية..... و ..... و .....

ج- لقد أكد كينز ان ..... هو الذي يحفز الإنتاج الكلي وبالتالي فهو المؤثر المهم في زيادة مستوى التشغيل .

د- رغم تعدد العوامل المؤثرة في مستوى استهلاك الأسر إلا أن كينز أعتبر إن ..... هو من أهم المتغيرات المؤثرة في الاستهلاك .

ه- وعندما يشعر المنتجون بأن أرباحهم بدأت تتناقص، أو أن بعض المنتجين سيتكبدون خسائر معينة نتيجة عدم بيع سلعهم فسيدفعهم ذلك إلى..... فتزداد .....

الفصل الثالث

التضخم والانكماش

اولاً : التضخم الاقتصادي

1 . مفهوم التضخم الاقتصادي

2 . انواع التضخم الاقتصادي

3 . اسباب التضخم الاقتصادي

4 . آثار التضخم

5 . طرق معالجة التضخم

6 . التضخم ومعدل البطالة

ثانياً : الانكماش

1 . مفهوم الانكماش

2. الآثارالاقتصادية للانكماش

3. طرق معالجة الانكماش

اسئلة الفصل الخامس

تعريف الطالب بمفهوم التضخم وأسبابه وأنواعه وآثاره وطرق معالجـته والتعريف بمفهوم الانكماش وأسـبابه وآثاره وطرق معالجته

اولاً – التضخم Inflation

عندما يتسلم الشخص راتبه في نهاية كل شهر يتساءل بينه وبين نفسه، كم من السلع والخدمات سوف استطيع أن احصل عليها بهذا الدخل؟ هل ستكون اكبر او اقل او مساوية لما كنت احصل عليها براتبي او اجري في العام الماضي مثلاً؟ ان هذه التساؤلات يجيب عليها المستوى العام للأسعار، فإذا كان هذا المستوى مرتفعاً في هذه السنة عن السنة الماضية، فهذا يعني انخفاض مقدار ما يشتريه الدخل النقدي من السلع والخدمات في هذه السنة عن السنة الماضية، وإذا كان المستوى العام للأسعار منخفضاً، فهذا يعني ارتفاع ما يشتريه الدخل أو الأجر النقدي من السلع والخدمات، او بعبارة أخرى، في حالة انخفاض المستوى العام للأسعار ترتفع القيمة الحقيقية للدخل النقدي، وفي حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار تنخفض القيمة الحقيقة للدخل النقدي، اي ان هناك علاقة عكسية بين قيمة النقود والمستوى العام للأسعار.
لذا فأننا سنتناول مشكلة الارتفاع المستمر في الأسعار الذي يسمى بالتضخم، اذ نستعرض مفهوم التضخم وقياسه وأنواعه وأسبابه وآثاره وطرق علاجه.

1- مفهوم التضخم:

هو حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة متواصلة، مما يؤدي إلى خسارة النقود لقوتها الشرائية فالتضخم يوضح العلاقة العكسية بين المؤشرين المتغيرين، الأسعار والقوة الشرائية للنقود، فإذا كان السعر هو التعبير عن وحدات من النقود تدفع مقابل شراء وحدات من سلعة ما، فالتضخم يحدث عندما تزداد عدد وحدات النقود المدفوعة لشراء نفس الكمية من السلعة نفسها.
فالتضخم إذن يعني الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لمدة طويلة، وان هذا المفهوم يقتضي ان يكون الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة، وليس في الأسعار النسبية، التي تعني ارتفاع عدد محدد من أسعار السلع او الخدمات مع بقاء أسعار السلع والخدمات الأخرى ثابتة، او تكون منخفضة، فالحالة الأخيرة تعني ان انخفاض أسعار بعض السلع والخدمات يؤدي الى تحول المستهلكين إليها مما يقلل الطلب على السلع التي ارتفعت أسعارها ومن ثم ستنخفض أسعار هذه السلع. كما يقتضي مفهوم التضخم ايضاً أن يكون الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة مستمراً لمدة طويلة لذا فأن المعنى الشائع للتضخم هو الزيادة المستمرة في الأسعار، وليس مجرد انتقال السعر من مستوى إلى آخر خلال مدة زمنية معينة، بل هو الارتفاع المستمر في الأسعار نتيجة لزيادة حجم الإنفاق (الطلب) على حجم الإنتاج (العرض)، اي (ان كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع والخدمات).

أمثلة تاريخية عن التضخم في العالم:

- شهد العالم حالات تضخم كثيرة من أبرزها وأقساها ما حدث في ألمانيا بعد سقوطها على يد الحلفاء عام 1945 .
- وما حدث في لبنان في الثمانينات حين انخفض سعر صرف الدولار الواحد الى (3000) ليرة لبنانية مقابل الدولار الواحد بعد ان كان سعر صرفه (3) ليرات عام 1974.
- أما في العراق، اذ انخفض سعر صرف الدينار العراقي الى (3000) دينار تقريباً مقابل الدولار

الأمريكي فـــي الشهر الثاني من عام (2003)، بعد ان كان سعر صرف الدينار العراقي (3.3) دولار عام (1980)، والسبب في ذلك يعود إلى الإصدار النقدي الجديد والحصار المفروض على العراق وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

2. قياس التضخم:

يتم عن طريق رصد التغيرات التي تحدث في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة، او بعبارة أخرى، التوصل الى مؤشر عام يرصد التغيرات في الأسعار، وان هذا المؤشر يسمى الرقم القياسي للأسعار.

وهنا لابد من التعرف على الأرقام القياسية للأسعار وكيفية استخراجها قبل ان نتطرق الى قياس التضخم، اذ تصدر في كل بلد نشرات دورية لحركة أسعار السلع، وقد تكون هذه الدوريات شهرية او كل ستة اشهر او سنوية، ويتم تقدير ذلك عن طريق استخراج الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، ولتوضيح ذلك نأخذ المثال الآتي :-

نفترض من أننا نود أن نقيس مدى التغير في المستوى العام لأسعار السلع بين عامي (2011 – 2012) فهذا يعني أسعار السلـــع المختلفة التي تنتج في المجتمع، وان ابسط الطرق لقياس المستوى العـــام للأسعار لعام (2012) نسبة الى عام (2011) لكل سلعة ينتجها المجتمع يكون عن طريق اخذ متوسط هذه النسب، التي يطلق عليه متوسط الرقم القياسي البسيط (Simple Price Index).

فلو فرضنا ان لدينا ثلاث سلع هي، قماش وطحين وأقلام، وأسعارها كما مبين في الجدول الآتي:

جدول 5: أسعار القماش والطحين والأقلام لعامي (2011 – 2012)

السلعة	سعر السلعة لعام 2011	سعر السلعة لعام 2012
القماش (متر)	2	3
الأقلام (درزينة)	1	3
الطحين (كيلو)	1	2

ولدى النظر في الجدول (5) نستطيع القول ان سعر القماش ارتفع عام 2012 مرة ونصف عن سعره في عام 2011، كما أن سعر الطحين ارتفع مرتين، بينما سعر الأقلام ارتفع ثلاث مرات، فكيف توصلنا إلى ذلك؟

ببساطة فأننا نسبنا أسعار السلع في عام (2012) لأسعار عام (2011)، ولمعرفة التغير في مستوى الأسعار بين العامين المذكورين، نقوم بأجراء الخطوتين الآتيتين:-

أ – نحصل على التغيير في مستوى سعر كل سلعة كما يأتي :-

$$\frac{\text{سعر القماش عام 2012}}{\text{سعر القماش عام 2011}} = \frac{3}{2} = 1.5 \text{ (التغير في مستوى سعر سلعة القماش)}$$

$$\frac{\text{سعر درزينة الاقلام عام 2012}}{\text{سعر درزينة الاقلام عام 2011}} = \frac{3}{1} = 3 \text{ (التغير في مستوى سعر سلعة الأقلام)}$$

$$\frac{\text{سعر كيلو الطحين عام } 2012}{\text{سعر كيلو الطحين عام } 2011} = \frac{2}{1} = 2 \text{ (التغير في مستوى سعر سلعة الطحين)}$$

ب – نحصل على المتوسط البسيط للرقم القياس لأسعار هذه السلع كالآتي :- نحصل على المتوسط البسيط للرقم القياس لأسعار هذه السلع كالآتي :-

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{تغير سعر السلعة الاولى+تغير سعر السلعة الثانية+تغير سعر السلعة الثالثة}}{\text{عدد السلع}} \times 100$$

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{2+3+1.5}{3} \times 100 = \frac{6.5}{3} \times 100 = 216$$

ان الرقم (216) هو الرقم القياسي لأسعار هذه السلع، ويعني أن المستوى العام للأسعار ارتفع بمقدار 116% بين عامي 2011 وعام 2012.

ان هذا الرقم توصلنا اليه عن طريق مقارنة الأسعار السائدة في سنة الأساس 2011، وان سنة الأساس تعطى قيمة (100) باعتبارها السنة التي نقارن على أساسها التغير في الأسعار، فنقول ان الأسعار ارتفعت من (100) عام 2011 إلى 216 عام 2012 ، أي ان الارتفاع وصل الى(116 %)ولو كانت النتيجة التي حصلنا عليها مثلاً (80%) لقلنا أن الأسعار انخفضت بمقدار (20%) وهكذا. أما قياس معدل التضخم فيمكن ان نحصل عليه من المعادلة الآتية:

$$T1 = \frac{p2-p1}{p1} \times 100$$

ـ ونعني بالمستوى العام للاسعار:- المتوسط العام للأسعار السائدة لمجموعة من السلع خلال مدة معينة وهو اهم مؤشر يعتمد عليه التضخم.

اذ ان :

T1 = معدل التضخم

P1= المستوى العام للأسعار في السنة السابقة (سنة الأساس)

P2= المستوى العام للأسعار في السنة الحالية (اي السنة قيد الدرس او المراد قياس التغيرات فيها)، فإذا كانت مجموعة محددة من السلع سعرها (100) دينار في سنة الأساس وأصبحت فـــــي سنة التغير تساوي (118) دينار، وبهذا يمكن احتساب معدل التضخم لسنة التغير (قيد الدرس) من خلال طرح مؤشر أسعار سنة الأساس من مؤشر أسعار السنة المراد قياس التغيرات فيها، ثم يقسم الفارق على مؤشر اسعار السنة الأساس.

ولنفترض بأن مؤشر أسعار الاستهلاك تشكل (113.6) في عام (2009) و (118.3) عام 2010 فأن مؤشر التضخم يكون كالآتي:-

$$T1 = \frac{118.3-113.6}{113.6} \times 100 = 4.1\ \%$$

وهذا يعني إن معدل التضخم ارتفع بنسبة 4.1 % لسنة 2010 مقارنة مع سنة الأساس 2009.

3. أنواع التضخم:

نظراً لتعدد مفاهيم التضخم وتعدد النظريات التي عالجت موضوع التضخم، مما يعني ان هناك انواعاً متعددة للتضخم، ولكل نوع أسبابه وأساليب معالجته، وعلى الرغم من هذا التعدد فأن هناك نوع من التداخل والتشابك بين تلك الأنواع، اذ ان ظهور نوع من التضخم في نشاط معين قد يكون سبباً لظهور نوع أو أنواع أخرى من التضخم .

ومع ذلك فأن الصفة المشتركة لجميع أنواع التضخم تتمثل بعجز النقود عن القيام بأداء وظائفها بشكل كامل في ظل التضخم نتيجة لتدهور قيمتها بسبب ارتفاع الأسعار، ومن تلك الأنواع ما يأتي:-

أ – التضخم الجامح:

يطلق على هذا النوع من التضخم احياناً بالتضخم المفرط، الذي يعد اخطر أنواع التضخم على الاقتصاد الوطني، ويظهر هذا النوع من التضخم نتيجة للزيادة المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة مع نقص كمية المعروض السلعي نتيجة للظروف غير العادية التي قد يمر بها الاقتصاد.

ويتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع حاد في معدلات الأسعار يعقبها ارتفاع في مستويات الأجور والتكاليف التي قد تؤدي إلى ارتفاع آخر في الأسعار، ويلاحظ في ظل هذا النوع من التضخم إن النقود تصبح عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية كونها مستودع للقيمة او وسيلة جيدة للتبادل، نظراً لتدهور قيمتها.

ب – التضخم المتقلب (المكبوت):

يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع حاد في الأسعار ولمدة معينة، وقد يدفع السلطات الحكومية والنقدية للتدخل من اجل الحد من ذلك الارتفاع لمدة تالية، ثم تعود الأسعار للارتفاع من جديد بحرية وبمعدلات عالية لمدة لاحقة فتتدخل الحكومة من جديد للحد من هذا النوع من التضخم ، وهكذا.

ج – التضخم المعتدل (الزاحف):

يطلق على هذا النوع من التضخم الزاحف، الذي يكون عادة اقل خطورة من التضخم الجامح، اذ يتميز هذا النوع بارتفاع بطيء وتدريجي في الأسعار وبمعدلات قد تتراوح بين (2 – 3 %) سنوياً، ويظهر هذا النوع عادة في مدد متباعدة، وهناك إمكانية للسيطرة عليه بسهولة، وقد ساد هذا النوع من التضخم كل من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية خلال مدة الخمسينات والستينات من القرن الماضي وذلك خلال مدة الرواج والازدهار الاقتصادي، كما ساد الاقتصاد الأردني خلال المدة (1982 – 1987) ويعود سبب بروز ذلك النوع من التضخم إلى زيادة كمية النقد المتداولة والى الارتفاع النسبي في الأجور والأرباح.

د . التضخم المستورد:

ويظهر هذا النوع في اقتصاديات البلدان النامية التي تكون أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، ويعود سبب هذا النوع إلى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج، ويتميز هذا النوع بصعوبة السيطرة عليه لأنه تضخماً مستورداً، ومثال على ذلك التضخم الموجود في العراق للمدة التي تلت تغيير النظام في (2003) بسبب توقف معظم المنشآت عن الإنتاج وارتفاع أسعار السلع المستوردة من خارج العراق التي لا تخضع لضوابط التسعيرة وفقاً لنظام اقتصاد السوق الحر.

وفي هذا المجال، فأن اغلب الدول النامية تعاني من هذا النوع من التضخم نتيجة الاعتماد الكبير على السلع المستوردة سواء كانت سلعاً استهلاكية ام إنتاجية من اجل تنفيذ برامجها التنموية والاجتماعية، او من اجل سد ما تحتاجه من مواد غذائية، تلك المستوردات التي تتميز بارتفاع الأسعار وبشكل مستمر، وهذا الارتفاع

لابد وان ينتقل إلى اقتصاديات الدول النامية نتيجة لتبعية تلك الاقتصاديات الى اقتصاديات الدول المتقدمة، اذ أن ما يصيب الاقتصاديات المتقدمة من أمراض وأزمات اقتصادية أصبح ينتقل بسهولة وبسرعة إلى الاقتصاديات النامية بعد التطورات الكبيرة التي حدثت في مجال النقل والاتصالات.

هـ - التضخم الركودي:

وهو التضخم الذي يسود بعض الاقتصاديات المعاصرة، وهي ظاهرة اقتصادية تتمثل في تزامن مظاهر الركود الاقتصادي ومظاهر التضخم، حيث يستمر الركود في النمو الاقتصادي، والركود في استخدام وتوظيف عوامل الإنتاج، وفي ذات الوقت ذاته تأخذ أسعار السلع والخدمات والأجور بالارتفاع المتواصل على الرغم من انخفاض في مستوى الطلب الكلي وارتفاع نسبة البطالة في الموارد الإنتاجية وقوى الإنتاج في الاقتصاد القومي.

4.أسباب التضخم

أدى تعدد الأفكار حول مفهوم التضخم الى تعدد النظريات التي حاولت أن تفسر الأسباب التي تقف وراء بروز ظاهرة التضخم، ومن تلك النظريات ما يأتي:-

أ – نظرية التضخم بسبب زيادة الطلب:

يرى أصحاب هذه النظرية، ان الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعزى الى زيادة الطلب بنسبة تفوق زيادة العرض، وهذا يعني ان زيادة الطلب على السلع والخدمات وما يترتب عليها من زيادة الإنفاق سواء كان ذلك الإنفاق استهلاكياً أو استثمارياً أو انفاقاً حكومياً وبشكل يفوق الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي فأن تلك الزيادة بالضرورة سوف تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، ومن ثم ارتفاع معدل التضخم، وفي هذه الحالة فأن التضخم جاء نتيجة لزيادة الإنفاق على البضائع الاستهلاكية والاستثمارية بمستوى يفوق حجم الإنتاج مما دفع بالأسعار نحو الارتفاع بصورة مستمرة، وهذا النوع من التضخم غالباً ما يسود في البلدان النامية بسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي .

ب – نظرية التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج: -

ان هذه النظرية تؤكد على جانب العرض، اذ يرى أصحاب هذه النظرية بأن السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود الى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبخاصة في الدول المتقدمة، فقد يلجأ المنتجون الى إتباع سياسة تهدف الى تحقيق معدلات عالية من الأرباح، بينما يلجأ العمال ومن خلال نقابات العمال الى المطالبة والضغط على المنتجين وأرباب العمل لزيادة الأجور، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذا ما يدفع المنتجين إلى زيادة الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج نتيجة لزيادة الأجور من اجل المحافظة على المعدلات العالية والمستهدفة للأرباح.

ويمكن إيجاز أسباب تضخم التكاليف إلى ما يأتي:-

1. ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية.
2. ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة.
3. سيطرة المشاريع الإنتاجية الاحتكارية.
4. ارتفاع الأجور بسبب ضغط النقابات العمالية.

ج – نظرية التضخم الهيكلي:

يمكن القول بأن هذا النوع من التضخم أكثر ما تتعرض له اقتصاديات الدول النامية نتيجة لسعيها في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يرى أصحاب هذه النظرية بأن السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار وحركة الاقتصاد القومي وما يترتب عليها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب والعرض الكلي، تلك التغيرات التي تكون نتيجة طبيعية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن القول ان السبب الرئيس لهذا النوع من التضخم يعود إلى ارتفاع الطلب الكلي بشكل يفوق العرض الكلي نتيجة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، ونظراً لان هذا النوع من التضخم يكون أكثر بروزاً وانتشاراً في اقتصاديات الدول النامية، فأنه على الأغلب يكون تضخماً ناجماً عن زيادة الطلب وليس بسبب ارتفاع التكاليف.

5 . الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

مما لا شك فيه ان التضخم أصبح ظاهرة عالمية تعاني منه معظم اقتصاديات دول العالم سواء كانت المتقدمة منها أم النامية وعلى اختلاف أنظمتها وفلسفتها الاقتصادية، ولو بمعدلات متباينة، ومع ذلك فالتضخم يعد ظاهرة غير مرغوب فيها، كونه يمثل إحدى الآفات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية التي تصيب الاقتصاد القومي وتؤدي إلى شل حركته.

ويمكن ايجاز هذه الآثار كما يأتي:-

أ – تأثير التضخم على الدخل:

في الفترات التي يكون فيها معدل التضخم كبيراً، ستتأثر بعض فئات المجتمع بينما يستفيد البعض الآخر فالفئات التي ترتفع دخولها بمعدل اكبر من معدل ارتفاع الأسعار تستفيد نتيجة لارتفاع دخولها الحقيقية بينما الفئات التي ترتفع دخولها بمعدل اقل من ارتفاع الأسعار ستعاني من انخفاض في دخولها الحقيقية، وعادة ما تكون الفئات الأولى هي الفئات التي يكون مصدر دخلها من الأرباح، بينما أصحاب الدخول الثابتة التي قد تمثل نسبة كبيرة من أفراد المجتمع هي التي تعاني كثيراً من التضخم.

ب - تأثير التضخم على الدائن والمدين:

في أوقات الارتفاع المستمر في الأسعار (التضخم) يستفيد المدين ويضار الدائن، لان المدين يقترض مبالغ محددة يلتزم بتسديدها بدون زيادة او نقصان، إلا في الحالات الربوية، كالتعامل مع البنوك الربوية، إلا إن القيمة الحقيقية للدين تنخفض مع ارتفاع الأسعار، فمثلاً لو اقترضت مليون دينار من شخص في مدة تتزايد فيها الأسعار، وقمت بتسديدها بعد سنة من تاريخ الاقتراض فأن قيمتها الحقيقية، اي ما يمكن ان تشتريه بالمليون دينار من سلع وخدمات، ستنخفض نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار، وينطبق ذلك ايضاً على مدخرات الأفراد حيث تنخفض القيمة الحقيقية لهذه المدخرات في اوقات التضخم.

ج – تأثير التضخم على أسعار الصادرات:

يمثل التضخم خطراً على أسعار الصادرات، حيث تجد الدولة التي تعاني من التضخم نفسها في موقف غير تنافسي مع دول العالم الخارجي خاصة اذا كانت أسعار منتجاتها تتزايد بمعدل مرتفع عن بقية أسعار السلع الخارجية.

هذا الوضع يجعل أسعار السلع الوطنية مرتفعة مقارنة بأسعار السلع الأجنبية المشابهة، ومن ثم سيرتفع حجم الواردات وينخفض حجم الصادرات، ويحدث نتيجة لذلك عجز في الميزان التجاري الذي يصور التعاملات

بين المقيمين داخل دولة معينة وبين دول العالم الخارجي، ويتزايد خطر هذا الوضع ان كان التضخم ناتجاً عن الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، اذ تترجم هذه الزيادة في الطلب إلى طلب على السلع الأجنبية اي زيادة الاستيراد.

د . تأثير التضخم على النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل او الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن (او خلال مدة زمنية محددة عادة سنة).

لقد اختلفت آراء الاقتصاديين بالنسبة الى تأثير التضخم على النمو الاقتصادي، فهناك فريق يرى بأن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، اذ تنشأ في المجتمع حالة تتسم بعدم التأكد من الأوضاع الاقتصادية في المستقبل فيؤثر ذلك على قرارات الاستثمار ومن ثم ينخفض حجم الاستثمار، كما تتأثر ايضاً قرارات المدخرين خاصة عندما يتوقعون استمرار الزيادة في الأسعار نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات، ويرى أنصار هذا الرأي ايضاً إن أصحاب الدخول التي تتمثل في الأجور، أي العمال الذين ينخفض حماسهم للعمل بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية مع ارتفاع الأسعار.

أما الفريق الآخر فيرى أن الشواهد التاريخية لا تدل على وجود انخفاض في حجم المدخرات أو الميل للعمل سينخفض، بل يرون العكس من ذلك، أي إن التضخم ربما يكون دافعاً لعملية النمو الاقتصادي، فيختلف معدل الأجور لمدة معينة عن ملاحقة الزيادة في الأسعار وسيعمل على زيادة الأرباح مما يشجع على زيادة الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة، فينخفض معدل البطالة ويرتفع حجم الناتج القومي خاصة عندما يكون الاقتصاد عند مستوى اقل من مستوى التوظف الكامل لعناصر الإنتاج.

هـ - الأثر الاجتماعي للتضخم:

يؤدي الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار إلى ظهور حالات الرشوة والفساد الإداري والمالي وظهور صور متعددة من طرق الكسب غير المشروع ،كما تحدث زيادة ملحوظة في جرائم السطو والسرقة، حيث يسعى بعض الأفراد إلى تعويض النقص الحاصل في دخولهم من مصادر أخرى،ولعل هذا الأمر يظهر جليا في الدول التي تتعرض لنكبات اقتصادية كبيرة مما يجعل سمة الفساد هي السائدة في اقتصادياتها.

6 – التضخم ومعدل البطالة: Inflation and unemployment rate

ساد الاعتقاد لدى الاقتصاديين لمدة طويلة مضت بوجود تبادل تعويضي بين البطالة وبين معدل التضخم، بمعنى إن الاقتصاد الرأسمالي أو ما يسمى باقتصاد السوق الحر، يمكن ان يقتنع بمعدل مرتفع نسبياً من البطالة في سبيل تحقيق استقرار في الأسعار، أو العكس، تحقيق معدل منخفض من البطالة مع قبول معدل مرتفع نسبياً من التضخم، هذا الوضع يشير إلى إن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، ويمكن تعريف البطالة بصورة عامة على إنها التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع ما، ولديها الرغبة والقدرة على العمل.

ويمكن تفسير العلاقة بين التضخم ومعدل البطالة كالآتي:

في حالة تزايد الطلب الكلي بمعدل كبير، سيعمل رجال الأعمال على زيادة الأجور لإغراء عمال إضافيين للعمل لديهم، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع الأسعار من جديد.

أما في حالة ارتفاع مستوى البطالة فهذا يعني ان الاقتصاد في حالة ركود مما يؤدي إلى بقاء معدلات الأجور دون تغيير ومن ثم استقرار نسبي في مستوى الأسعار، هذه العلاقة بين معدل التضخم ومعدل

البطالة تناولها الاقتصادي البريطاني فيلبس (A . W . Philips) الذي لاحظ أن الأجور في بريطانيا ترتفع بشدة عندما ينخفض معدل البطالة، ومن ثم قام بتوضيح هذه العلاقة على شكل منحنى عرف فيما بعد باسم منحنى فيلبس الذي يوضحه الشكل الآتي:

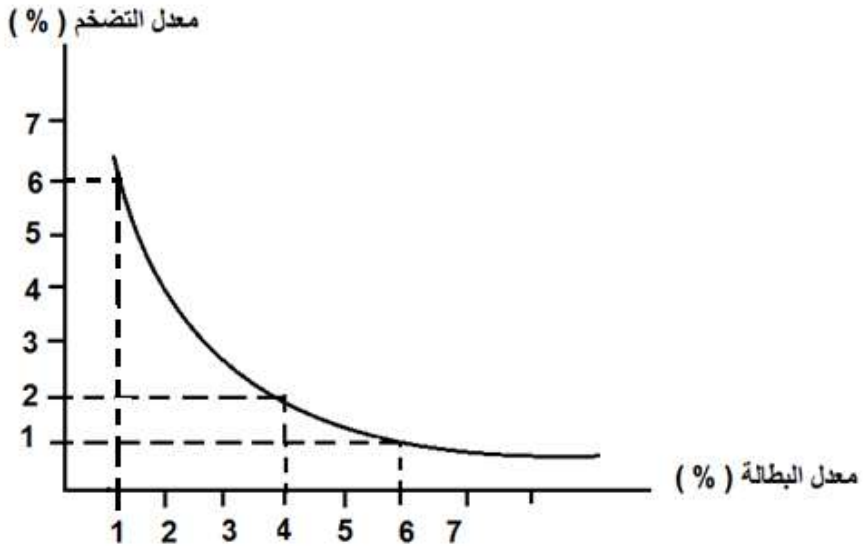

شكل 3 : منحنى فيلبس

من الشكل السابق نلاحظ انه اذا كان المجتمع عند معدل بطالة (6%) سيكون معدل التضخم(1%)، وإذا أراد المجتمع أن ينخفض معدل البطالة إلى (4%)، فأن ذلك يستوجب زيادة في معدل الأسعار (معدل التضخم) إلى (2%).

يتضح لنا من هذا المنحنى ان المجتمع لا يستطيع أن يحقق معدل منخفض من البطالة ومعدل منخفض من التضخم (أي لا بد لواضعي السياسة الاقتصادية أن يختاروا معدلين مقبولين من التضخم والبطالة) ولكن الذي حدث في الاقتصاديات الرأسمالية في السبعينات من القرن الماضي هو مصاحبة التضخم بمعدل مرتفع من البطالة . وهو ما يعرف بأسم التضخم الركودي الذي تم التحدث عنه سابقاً كنوع من أنواع التضخم .

7 – طرق معالجة التضخم :

تختلف الأساليب والسياسات التي تستخدم عادة لمعالجة ظاهرة التضخم تبعاً لنوعه والمجال الذي يظهر فيه وأسبابه.

ويمكن معالجة التضخم باستخدام السياستين (النقدية والمالية) لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم الاستقرار في الأسعار وكما يأتي:-

أ – معالجة التضخم من خلال السياسة النقدية :

السياسة النقدية: هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي للتحكم في عرض النقد لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة، ومن هذه الإجراءات ما يأتي:-

ـ التحكم بالإصدار النقدي، اي امتصاص القدرة الشرائية الزائدة، وذلك بتخفيض كمية النقود الزائدة عن أسواق الاستهلاك، ولكي يتحقق ذلك لابد من قدر عال من التناسب بين حجم الناتج المحلي الإجمالي والزيادة في كمية النقود.

ـ ترشيد الإقراض مع وضع قيود على الائتمان من خلال نظام صارم للرقابة عليه والتحكم في مكونات السيولة النقدية المحلية.

ـ تشجيع الأفراد على الادخار، واعتماد أسعار فائدة مجزية لجذب المدخرات وتوجيهها نحو مجالات تؤدي الى توسيع قاعدة الإنتاج من ناحية وتقييد معدل الطلب من ناحية أخرى.

ـ توجيه الائتمان نحو تنمية القطاعات الاقتصادية التي ستنتج قدرة إنتاجية اكبر للاقتصاد الوطني ومن ثم امتصاص اكبر عدد من العاطلين عن العمل.

ب ـ معالجة التضخم من خلال السياسة المالية:

أما السياسة المالية: هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة متمثلة بوزارة المالية للتحكم بالإنفاق وتحصيل الإيرادات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن هذه الإجراءات ما يأتي:-

ـ موازنة الموازنة العامة، وذلك بالابتعاد عن اسلوب تحويل العجز في الموازنة وإعادة النظر في أولويات الإنفاق العام وزيادة الضرائب.

ـ ترشيد الإنفاق الحكومي خصوصاً في المجالات التي لا يترتب عليها آثار سلبية على مستويات الاستهلاك الضرورية للمواطنين، ومنها ترشيد النفقات الدفاعية ونفقات الضيافة والإنفاق الترفي والاستهلاك الكمالي وما شابه ذلك.

ـ رفع كفاءة الطاقة الضريبية وحصر الإعفاءات الضريبية بنطاق ضيق، وغلق منافذ التهرب الضريبي. هذا وانه من الضروري التأكيد على أهمية الملائمة بين السياستين النقدية والمالية في معالجة التضخم اذ ان تجنب التعارض بين استخدام أدوات السياستين سيزيد من فعاليتهما في معالجة التضخم.

ثانياً : الانكماش Deflation

1- مفهوم الانكماش:

هو ظاهرة اقتصادية تحدث عندما ينخفض الطلب الكلي المتمثل (بالإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام وكذلك الإنفاق الاستثماري فضلاً عن الطلب الخارجي) عن العرض الكلي مما يؤدي الى تكدس السلع في مخازن الشركات الإنتاجية بالرغم من انخفاض أسعارها، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور معدل النمو الاقتصادي وانتشار البطالة.

ان حصول هذه الظاهرة تدفع المنتجين الى تقليص حجم منتجاتهم وتعطيل جزء من الطاقة الإنتاجية مما ينعكس على انخفاض في حجم الاستخدام ومن ثم الدخول الموزعة التي تؤدي بدورها إلى انخفاض الطلب الكلي ، اذ يأخذ مستوى النشاط الاقتصادي في التدهور وصولاً الى مرحلة الكساد التي تتميز بارتفاع

معدلات البطالة وخفض مستوى الإنتاج والدخل ولابد هنا من التطرق الى الآثار الاقتصادية للانكماش وطرق معالجته وكما يأتي :-

2- الآثار الاقتصادية للانكماش:

ان الآثار الاقتصادية للانكماش تأخذ شكلاً معاكساً للآثار الاقتصادية للتضخم وكما يأتي:-

أ – آثار الانكماش على الدخل:

وهنا ستزداد القوة الشرائية للنقود بسبب انخفاض المستوى العام للأسعار الناجم عن انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي.

ب – آثار الانكماش على الدائن والمدين:

في هذه الحالة يستفيد الدائن ويضار المدين، لان القيمة الحقيقية للدين سترتفع مع انخفاض الأسعار أي إن المبلغ الذي تم اقتراضه، مثلاً مليون دينار الذي سيستلمه الدائن من المدين سيشتري به سلع وخدمات اكبر من السلع والخدمات في الوقت الذي تم إقراض المبلغ به عندما كانت الأسعار مرتفعة، وينطبق ذلك على مدخرات الأفراد حيث ستزداد القيمة الحقيقية لهذه المدخرات في أوقات الانكماش.

ج – تأثير الانكماش على النمو الاقتصادي:

ان تأثير الانكماش يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بسبب تعطيل الطاقة الإنتاجية الناجمة عن انخفاض الطلب عن العرض، الأمر الذي يؤدي إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين (أي ازدياد نسبة العاطلين عن العمل)، وهذا سينعكس على انخفاض حجم الطلب مرة أخرى مما يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة.

3- معالجة الانكماش:

إن معالجة ظاهرة الانكماش تتم من خلال رفع مستوى الإنفاق الكلي للوصول إلى المستوى الذي يتساوى فيه الإنفاق مع مستوى الدخل، وهو المستوى التوازني.

وأفضل طرق معالجة الانكماش تتمثل بالآتي:-

أ - زيادة الإنفاق الحكومي، لان ذلك سيساهم في زيادة الطلب الكلي، وهذا يعني توزيع دخول جديدة على بعض عناصر الإنتاج ومن ثم زيادة قدرتهم الشرائية مما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي ومن ثم سيشجع المنتجين على زيادة الطاقة الإنتاجية وتشغيل اكبر عدد من العاطلين عن العمل، وهذا يعني إعادة توزيع الدخول مما يؤدي الى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن بين العرض والطلب من جديد.

ب - خفض الضرائب:

إن أقدام الحكومة على خفض الضرائب سيؤدي الى زيادة القدرة الشرائية للأفراد الذي ينعكس على ارتفاع الطلب الناجم عن الإنفاق الاستهلاكي، مما يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج وتشغيل اكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل (انخفاض معدل البطالة)، وسيستعيد الاقتصاد وضعه التوازني.

ج – تخفيض سعر الفائدة:

في حالة عدم نجاح سياسة التوسع بالإنفاق. يتدخل البنك المركزي باستخدام سلطاته لزيادة الطلب الائتماني بواسطة تخفيض سعر الفائدة على القروض لتشجيع التجار على الاقتراض، وتخفيض سعر الفائدة على الودائع لإجبار المدخرين للبحث عن استثمارات إنتاجية لتوظيف أموالهم. وهناك شبه إجماع على ان زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض أسعار الفائدة معا يمثلان الحل الأفضل لمشكلة عدم توفر النقل ومحاربة حالات الانكماش .

أسئلة الفصل الثالث

س1 / ماذا نعني بالتضخم؟ اذكر بعض البلدان التي عانت من مشكلة التضخم ونوعه؟

س2/ ماذا نعني بالمستوى العام للأسعار؟ وكيف يتم التعرف عليها؟

س3 / عدد أنواع التضخم، وبين كيف يتم قياسه؟

س4 / ما هي أسباب التضخم؟ وما هي أنواعه؟

س5 / تكلم عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم؟

س6 / ما هي العلاقة بين التضخم والبطالة ؟ مثل ذلك بالرسم؟

س7 / عدد أهم طرق معالجة التضخم؟

س8 / كيف يتم معالجة ظاهرة الانكماش؟

س9 / ماذا نعني بالتضخم الركودي؟ تكلم عن ذلك؟

س10/ ما لمقصود بالانكماش؟ وما هي أسبابه؟

الفصل الرابع

النقود والمصارف والمؤسسات المالية

اولاً :النقود

1 . مفهوم النقود

2. خصائص النقود

3 . انواع النقود

4 . وظائف النقود

ثانياً :المصارف

1 . انواع المصارف

2 . وظائف المصارف

ثالثاً : البنك المركزي

1 . وظائف البنك المركزي

2 . مفهوم السياسة النقدية

3 . ادوات السياسة النقدية

رابعاً : المصارف والمؤسسات المالية في العراق

1 . المصارف

2 . المؤسسات المالية

اسئلة الفصل الثالث

أهداف الفصل

تعريف الطالب بمفهوم النقود وأنواعها ووظائفها والتعرف على أنواع المصارف ووظائفها .

التعريف بالبنك المركزي العراقي ووظائفه فضلاً عن تعريف الطالب بمفهوم السياسة النقدية ووظائفها .

التعريف بأنواع المؤسسات المالية ووظائفها بشكل عام ثم تعريف الطالب بالمؤسسات المالية في العراق .

اولاً: النقود

لا يوجد مجتمع متحضر اليوم، سواء كان زراعياً او صناعياً، متقدماً أو نامياً، رأسمالياً او اشتراكياً. إلا ويستعمل النقود على نطاق واسع. فالمجتمعات الحديثة تقوم على التخصص وتقسيم العمل، وهو أمر يجعل التبادل بين الأفراد والمجتمعات امراً ضرورياً ما دام الاكتفاء الذاتي صعب التحقيق وما دامت آلية الإنتاج قد أصبحت أكثر تعقيداً.

إذن نحن نعيش في مجتمع يعتمد النقود اساساً في جميع معاملاته.

فما هو مفهوم النقود؟ وما هي أنواعها؟ وما هي وظائفها.

1 – مفهوم النقود:

لم يتفق الاقتصاديون على تعريف موحد للنقود بل اختلفت تعريفاتهم باختلاف نظرتهم للنقود ووظائفها ودورها في النشاط الاقتصادي، فمثلاً عرفها جون. ج . رانليت (John G . Ranlett) ((على أنها أي شيء قابل للإنفاق ويستخدم كوحدة للحساب)) هذا التعريف يركز على وظيفة النقود كوحدة حساب فقط .

أما تعريف روبنسون (Robertson) ((على انها سلعة تستخدم كوسيلة مبادلة بسلع أخرى ولتسوية الالتزامات التجارية)) فهو تعريف ضيق للنقود.

أما كينز (Keynes) فعرفها بأنها ((كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيلة للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية)).

مما تقدم يتضح ان التعريفات وان اختلفت إلا أنها ركزت على خاصيتين رئيسيتين للنقود هما : وسيلة للمبادلة ووحدة للحساب لتسوية المدفوعات وتسديد الديون.

عليه يمكن أن تعرف النقود على إنها (اية وسيلة تستخدم لتبادل السلع والخدمات وتتمتع بالقبول العام) وعليه يمكن أن ندرج العديد من الممتلكات التي تمثل قيمة مشتركة بين الناس تحت مسمى النقود، فالذهب كونه سلعة تتمتع بقبول عالمي ويمكن مبادلته بالسلع الأخرى يُعد نقداً، وكذلك الحال مع الفضة والبلاتين والألماس، وباقي أنواع الثروات التي تتمتع بالقبول العام ويمكن مبادلتها بأشياء أخرى.

2 - خصائص النقود:

لا بد ان تتمتع النقود بعدد من الخصائص من أهمها:

أ – القبول: ويعني ثقة الأفراد في قبولها قبولاً عاماً كوسيلة مبادلة.

ب – التجانس: أي أن كل وحدة نقدية ينبغي ان تكون متماثلة مع الوحدات النقدية الاخرى، من الفئة نفسها وعلى سبيل المثال فأن خمس ورقات نقدية من فئة الالف دينار تساوي قوة ونوعية ورقة نقدية من فئة الخمسة الآف دينار نفسها.

جـ - التجزئة: وتعني إمكانية تجزئة النقود الى فئات اصغر، دون ان يؤدي ذلك الى فقدان قيمها الشرائية وذلك لتسهيل عملية التبادل بين الأفراد.

د - دوام البقاء: ويقصد بذلك بقاء النقود، لأطول فترة ممكنة، دون تلف، مع احتفاظها بقدرتها الشرائية دون تأثر او كأداة ادخار ايضاً.

هـ – ان لا تتسم بالوفرة ولا الندرة: بمعنى ان يتسم عرضها بالكفاية مع حجم التبادلات واحتياجات الاقتصاد الوطني، وذلك ان زيادة كمية النقود عن حد معين سيؤدي الى انخفاض قيمتها، كما ان تقليل عرضها عن حد معين، قد لا يواكب متطلبات الزيادة في حجم النمو الاقتصادي.

3– انواع النقود:

لقد اجتازت النقود في تطورها عبر التاريخ مسيرة طويلة ومراحل متعددة رافقت مراحل تطور المجتمعات البشرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. وقبل استعراض انواع النقود لا بد من ذكر مرحلة المقايضة حيث كانت المجتمعات البدائية تعتمد اسلوب الاكتفاء الذاتي في تأمين احتياجاتها المعيشية فتكتفي الأسرة او العشيرة بما تنتجه من محصول زراعي وما تصطاده او تربيه من حيوانات (لحماً ومنتجات) وما تصنعه من مسكن وملبس وأدوات.

في تلك الفترة لم تشعر هذه المجتمعات بحاجة لإجراء المبادلات فيما بينها. وعندما زاد إنتاج الفرد عن استهلاكه، وظهر طلب على هذا الفائض من قبل أفراد آخرين بدأت عمليات التبادل بالمقايضة (المقايضة هي مبادلة السلع والخدمات بعضها ببعض بدون استخدام النقود).

مثال ذلك ان يبادل شخص حصاناً لشخص آخر مقابل بقرة او عدد من رؤوس الغنم، أو ان يبادل كمية من القمح مقابل كمية من الأسماك.

يمكن اعتبار المقايضة قفزة هائلة في تاريخ الإنسان، انتقلت به من الانعزالية الاقتصادية الى مرحلة التخصص حيث يتمتع كل فرد بإنتاج الآخرين وقد استمرت عملية المقايضة سائدة بين الناس لفترة طويلة من الزمن امتدت لآلاف من السنين.

ونتيجة التطور الاقتصادي المتواصل وازدياد درجة التخصص ظهرت صعوبات في استخدام المقايضة كأسلوب في التبادل، وأهمها:

- صعوبة تحقيق التوافق بين رغبات المتقايضين (البائع والمشتري).
- عدم تكافؤ الكميات، خاصة في حالة التجزئة أو استحالتها.
- صعوبة نقل السلع موضوع المقايضة.
- صعوبة تخزين القوة الشرائية.

بسبب هذه الصعوبات بدأ البحث عن سلعة يتم بواسطتها تبادل السلع والخدمات، وتقدر بها قيم الأشياء، ويسهل التعامل بها، وكانت النقود هي الحل الأمثل للتخلص من مشاكل استخدام المقايضة.

وفيما يأتي نستعرض أنواع النقود:

أ – النقود السلعية:

لمواجهة صعوبات المقايضة اهتدت المجتمعات الى سلعة تقوم بدور الوسيط في مختلف المبادلات. وهكذا توافق كل مجتمع على (سلعة نقدية) تسهل عمليات التبادل. هذه السلعة النقدية اصطلح أهل زمان ومكان معينين على قبولها ثمناً لسلعهم، ولو لم يكونوا بحاجة فورية او مباشرة إليها معتمدين على إمكانية بيعها متى شاءوا لحيازة سلع او خدمات يحتاجون إليها .

ومن السلع النقدية التي استخدمت: الماشية على أنواعها، الحبوب، الجلود، الجواهر، الزيوت، الملح، التوابل، الشاي، التبغ، الخ.

تتمتع النقود السلعية بميزات خاصة كونها شائعة الاستعمال (مقبولة من الجميع) وسهلة الحفظ، وغالباً سهلة النقل إلا أنها تبقى أداة ناقصة للتبادل، وذلك:

- لعدم إمكانية التجزئة في بعض الحالات (الماشية، الجلود).
- لعدم التجانس في حجم ونوع الصنف الواحد (الغنم).
- لعدم إمكانية الحفظ طويلاً (المحاصيل الزراعية).

ب – النقود المعدنية:

اتجهت المجتمعات تدريجياً نحو اختيار أفضل السلع النقدية التي تبين انها السلع المعدنية في بادئ الأمر واستخدمت المعادن على اختلافها (النحاس، الحديد، البرونز، الفضة، الذهب) كسلعة نقدية ثم أصبحت في مرحلة لاحقة نقوداً وأساسا للنقود.

بدأ استخدام المعادن باعتماد الوزن نظراً لان القطع المعدنية لم تكن بالحجم نفسه او بالشكل نفسه . وقد ورثنا من هذه المرحلة العديد من المصطلحات النقدية التي ترمز إلى الاوزان: الدرهم، الدينار، الليرة، الباوند.

في مرحلة لاحقة انتقلت المجتمعات من مرحلة النقد المعدني الموزون الى النقد المعدني المسكوك حيث توحد شكل قطعة النقود ووزنها وأصبح استعمالها باعتماد العدد(لا الوزن) وفي هذه المرحلة أصبح ضرب النقود من مظاهر السلطة (الحاكم او الملك) التي تملك (دار السك) حيث تضرب النقود بشكل يظهر عليها صور وكتابات ترمز إلى الحاكم وشعار دولته.

وتدريجياً تراجع استعمال المعادن العادية واقتصر الأمر على استعمال المعادن الثمينة. بالتحديد الذهب والفضة لما يتميزان به من أنهما:

1. لا يتأثران بالعوامل الطبيعية ولا يبليان.
2. معدنهما متجانس في تركيبه، اي انه في كل سبيكة خصائص فيزياوية وكيميائية واحدة.
3. قابلان للتجزئة دون ان يؤثر ذلك في قيمتهما .
4. مرغوبان من الجميع في كل مكان وزمان .
5. لهما قيمة مرتفعة في حجم صغير، نظراً لندرتهما، مما يسهل حملهما ونقلهما.

جـ - النقود الورقية:

ظهرت النقود الورقية لأول مرة في الصين في القرن السادس الميلادي ، ثم عرفتها اوربا في القرن السابع عشر تحديداً عام 1664 في السويد التي أصدرت أول نقود ورقية عرفت باسم (شهادات نقدية) حتى بداية القرن التاسع عشر حيث عرفت كنقود وليس كشهادات نقدية. ولكن تداولها لم يكن واسع الانتشار مثلما هو الحال في الوقت الحاضر، ثم رافقها التطور فزادت ثقة المتعاملين بها حتى غزت اسواق التبادل والتجارة.

لقد حظيت النقود الورقية باهتمام كبير لدى المتعاملين بها حينما ظهر انها تتفوق على ما سبقها من أنواع النقود ويعود مصدر التفوق إلى سهولة حملها ونقلها وحفظها، ثم ضخامة قيمتها في التداول مقارنة بقيمة صنعها.

لقد ظهرت أنواع عدة من النقود الورقية كالنقود النائبة والنقود الائتمانية والنقود الإلزامية ويهمنا ان ندرس منها النوع الذي نحن نتعامل فيه ونتداوله في حياتنا اليومية، بعد ان نحدد هذه الأنواع تحديداً بسيطاً تتبين فيه علاقة هذه النقود بنقودنا المتداولة:

النقود النائبة: هي نقود ورقية تنوب عن النقود المعدنية تصدرها البنوك المركزية وتمنحها حق تحويلها إلى الذهب أو الفضة بمقدار ما تتضمنه من قيمه حسبما أصدرها البنك.
ان كفالة الحرية التامة في تحويلها إلى الذهب وبالعكس جعل قيمتها تعادل الذهب الذي تمثله .
وليس للنقود النائبة في الوقت الحاضر اثر في أسواق التبادل حيث الغي التعامل بها منذ تلاشي التزام الدولة بصرفها لحاملها .
النقود الائتمانية: بعد ان اختفت النقود السلعية عقب الحرب العالمية الأولى أصبحت النقود الائتمانية تضطلع بوظيفة التداول النقدي. وتتميز النقود الائتمانية بأن قيمتها النقدية تتجاوز بكثير ما قد يكون للمادة التي صنعت منها من قيمتها كسلعة، وهذا يعني ان قيمتها التجارية تقل عن قيمتها النقدية او تكاد تنعدم قيمتها السلعية . لذلك تعد جميع أنواع النقود المعاصرة التي تصدرها الحكومات او البنوك المركزية من النقد الورقي والنقود المصرفية والمسكوكات الرمزية نقوداً ائتمانية .
النقود الإلزامية: مع تطور الظروف وتحت ضغط الأزمات التي جعلت كميات الذهب غير كافية أوقفت السلطات النقدية الصرف بالذهب وان كان قد استمر مكوناً لجزء من غطاء النقود المصدرة. وبإيقاف شرط التحويل او صرف الأوراق المصدرة بالذهب أصبحت النقود الورقية إلزامية. فالنقود الإلزامية اذن هي تلك النقود الورقية غير القابلة للصرف بالذهب ، وتستند قيمتها الى قوة القانون والقبول العام لها كوسيلة في المبادلات.
د . النقود المصرفية: تتكون من ودائع المصارف وتنتقل ملكية الودائع تحت الطلب من شخص الى آخر بواسطة الشيكات، والشيك هو امر موجه من صاحب الوديعة (الدائن) الى المصرف (المدين) لكي يدفع لأمره أو لأمر شخص آخر او لحامله مبلغاً معيناً من النقود .
وتختلف النقود المصرفية عن الأنواع الأخرى من النقود من حيث انها ليس لها كيان مادي ملموس كما لا تتمتع بالقبول العام في التداول حيث لا يلزم القانون الدائنين على قبولها.
بمعنى ان المدينين والمشترين لا يستطيعون إلزام الدائنين والبائعين على قبولها في إيفاء الديون لتسديد أثمان المشتريات.
وعلى الرغم من هذه الفوارق نجد ان هذا النوع من النقود يمثل الجانب الأكبر من العرض الكلي للنقود في البلدان المتقدمة اقتصادياً.
هـ . النقود الالكترونية: ان تطور تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية جعل العالم يدخل في مرحلة جديدة من تطور نظام المدفوعات على المستوى العالمي مع النقود الالكترونية .
وهي عبارة عن بيانات لقيم مالية مخزنة الكترونياً على الحاسب الآلي، ودوائر التخزين. الا انها تقوم بوظيفة النقود الاعتيادية عند توفر وسائل تبادلها عبر أدوات معينة كبطاقات الائتمان، وبطاقات الصراف والمحافظ والحسابات الالكترونية ويتم تبادل قيمتها من خلال شبكات الكومبيوتر والاتصالات (مثل الانترنت) بين مالكها والمستفيد .
مثالها بطاقات الائتمان[1] التي أصبحت أسرع في الاستعمال مـــن النقد، فعندما تريد دفع ثمن المشتريات من (السوبر ماركت) تستطيع إدخال البطاقة في جهاز خاص يخصم فوراً من حسابك في البنك ثمن مشترياتك.

1 بطاقة الائتمان : هي عبارة عن مخزون الكتروني لقيمة نقدية على اداة تخزين .

وكذلك النقد الالكتروني لمستعملي الانترنيت حيث يحول تلقائياً من حاسبة المستهلك إلى حاسبة البائع وهذا يستطيع ان يحول المبلغ من بنك المستهلك إلى البنك الذي يتعامل معه.

4 – وظائف النقود:

تقوم النقود بدور مهم في الحياة الاقتصادية المعاصرة، اذ تمارس العديد من الوظائف الهامة، التي لا يمكن لأي مجتمع الاستغناء عنها ، سواء كان متقدماً أو متخلفاً. زراعياً أو صناعياً. لأننا نعيش في عالم يعتمد على النقود بشكل كامل داخلياً في الإنتاج والاستهلاك وخارجياً في تعامل الدول فيما بينها.

يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى ثلاث مجموعات هي:-

أ – الوظائف الأساسية:

هي الوظائف التي وجدت النقود بسببها واستعملت بهدف الاستفادة منها في عمليات المبادلة الناتجة عن تقسيم العمل على نطاق واسع، وهذه الوظائف تنبع من تعريف النقود كمقياس للقيمة ووسيلة للمبادلة وهي:

- النقود مقياس للقيمة (وحدة للحساب):

حيث تستخدم النقود لتحديد الأثمان وقيم مختلف السلع والخدمات، فهي مقياس للقيمة كما المتر مقياس للطول والكيلو غرام للوزن .... وهكذا، ويقصد بالقيمة[1]. هنا القوة الشرائية، واذا ما قدرت القوة الشرائية بالنقود يحصل لدينا ما يسمى بالثمن او السعر، وهذا بالطبع يساعدنا على مقارنة أثمان السلع مع بعضها عند أداء هذه الوظيفة، تبدو النقود أداة لا بد منها فـــي كل حساب اقتصادي يقوم به المنتج او المستهلك، البائع او المشتري .

لذا يفترض في النقود ان تكون كباقي وحدات القياس (المتر، الكيلو غرام ...) ذات خصائص تجعلها ثابتة لا تتغير بمرور الزمن او باختلاف المكان. فالمتر هو نفسه في كل مكان وزمـــان، وكذلك الكيلو غرام. غير ان النقود تختلف كوحدة قياس في انها ليست ثابتة القيمة، فترتفع بانخفاض المستوى العـــام للأسعار او تنقص بارتفاع المستوى العام للأسعار. وتمثل النقود كمقياس للقيمة أهمية بالغة حيث أنها تستخدم لقياس ثروات الأمم وموازنات الدول ورأس مال الشركات وغيرها من الاستخدامات الأساسية.

- النقود وسيلة للمبادلة:

ان الفرد لا ينتج كل ما يحتاج اليه بل يتخصص بإنتاج عدد محدود من السلع او الخدمات يقدم للغير حاجاتهم منها ليحصل بالمقابل على ما يحتاج اليه هو من إنتاجهم. وهكذا يتحقق سداد حاجات الأفراد بمبادلاتهم السلع والخدمات فيما بينهم .

يجري هذا التبادل عادة بطريقة غير مباشرة، اي ليس بمقايضة سلعة او خدمة بسلعة او بخدمة بل بواسطة النقود، اذ تقسم عملية المبادلة الى قسمين:-

عملية اولى: بيع السلعة او الخدمة لقاء النقود.

عملية ثانية: شراء السلعة او الخدمة بهذه النقود.

---

1 يمكن التمييز بين القيمة الاسمية للنقود والقيمة الحقيقية لها . فالقيمة الاسمية هي عدد الوحدات النقدية ، اما القيمة الحقيقية فيقصد بها كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من خلال الوحدات النقدية .

وتقسيم عملية التبادل يجعلها اكثر ملائمة وسهولة اذ تعطي النقود لحاملها إمكانية الاختيار وتسمح له بشراء حاجاته عندما يشاء وحيثما يشاء، أي التعامل مع الشخص الذي يقدم له أفضل الشروط من حيث السعر والنوعية فأي سلعة يوافق الناس في مجتمع معين على قبولها بديلاً عن سلعهم وخدماتهم يمكن ان تؤدي وظيفة الوسيلة هذه وتصبح نقوداً. لا فرق ان كانت مصنوعة من معدن ثمين (ذهب او فضة) أو معدن رخيص او أوراق نقدية .

ب – الوظائف الثانوية:

ان هذه الوظائف مشتقة من الوظائف الأساسية للنقود، ولان تأثيرها لا يظهر بصورة مباشرة للأفراد ويختلف هذا التأثير باختلاف شكل الحياة الاقتصادية السائدة في المجتمع او باختلاف مستويات دخول الأفراد.

وهذه الوظائف هي:-

- النقود أداة للادخار (وسيلة لاختزان القيمة) :

ان وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة تسمح بتأجيل إنفاق النقود وبالتالي يمكن لحاملها استخدامها متى شاء لشراء ما يشاء لمعرفته بأن النقود غير قابلة للتلف ومقبولة في كل زمان، لذلك أصبح بإمكانه ادخار جزء منها للمستقبل، ان ادخار النقود يسمح بنقل القوة الشرائية للنقود من الحاضر إلى المستقبل، لذا يرى كثيرون ان ذلك يمثل (صلة وصل وجسر بين الحاضر والمستقبل).

ان عملية الفصل بين عمليتي البيع والشراء (اي الاحتفاظ بالنقود كقوة شرائية) يجعل النقود تؤدي مهامها كأداة ادخار.

لا تنفرد النقود كونها الأداة الوحيدة او الوسيلة الأفضل للادخار وخزين للقيمة، فهناك موجودات أخرى يمكن ان تلعب نفس الدور الذي تلعبه النقود مثل سندات الخزينة والودائع المصرفية والأسهم والسندات او العقارات او سلع اخرى تزيد قيمتها مع الزمن. الا ان الميزة التي تتمتع بها النقود في هذا المجال وتتفوق بها عن غيرها من الأصول في انها تامة السيولة [1] ، بمعنى ان سيولتها 100%.

- النقود وسيلة لتسديد الديون:

وتعني هذه الوظيفة قيام النقود بسداد الديون او المدفوعات التي يقع موعد استحقاقها في المستقبل .

وقد برزت أهمية هذه الوظيفة في الوقت الحاضر، بسبب اعتماد العديد من الفعاليات الاقتصادية في إبرام العقود والصفقات التجارية والشراء بالأجل على أساس تسديد قيمة مدفوعات هذه العقود والصفقات في المستقبل، او على شكل أقساط دورية او دفعة واحدة في وقت لاحق لوقت إبرام العقود. وقد استطاعت النقود تأدية هذه الوظيفة من خلال قبولها العام كوسيلة للمبادلة بين الأفراد، وقد ساعد الوضع القانوني، اي كون النقود ذات قابلية على إبراء الذمم، بمعنى ان الدفع بتلك النقود يكون مقبولاً قانوناً .

ان كفاءة النقود بوصفها وسيلة للدفع المؤجل، ترتبط بثبات قيمتها او قوتها الشرائية، وربما يأتي الانتقاد الوحيد على وظيفة النقود، من الصفة الأخيرة لها، ذلك ان عدم ثبات قيمة النقود كوسيلة للدفع المؤجل، قد يؤدي الى خسارة احد طرفي العقد في المعاملة التجارية. فمثلاً اذا ارتفعت قيمة النقود مستقبلاً حين السداد فأن المقترض يتضرر ويستفيد المقرض، اما اذا انخفضت قيمة النقود حين السداد (مستقبلاً) فأن المقترض هو المستفيد والمقرض يتضرر.

---

1 المقصود بالسيولة هو القدرة على تحويل الاصل الى شكل من اشكال النقود خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً ودون خسارة تذكر .

ثانيا: المصارف

يمكن تعريف المصارف تعريفاً يستند الى العمليات التي تقوم بها بأنها:- (شركات مرخص لها بتعاطي الاعمال المصرفية وتقديم الخدمات للجمهور لا سيما قبول الودائع وتسليف الاموال ....).

وترتبط نشأة المصارف بنشأة التجارة وتطورها، ويعود تاريخ اقدم مؤسسة مصرفية عرفها التاريخ الى سنة (3500 ق.م)، في مدينة اوروك السومرية الواقعة على نهر الفرات في بلاد ما بين النهرين. اما اول نظام مصرفي مكتوب عرفه التاريخ. فهو الذي وضعه (حمورابي). اشهر ملوك بابل الذي حكم حتى سنة (180 ق.م) حيث وجد هذا التشريع منقوشاً على مسلة حجرية تنظم العقود المكتوبة والإقراض بالفائدة وعقد ايداع البضائع.

وبين شريعة حمورابي وإنشاء اول مصرف (بنك امستردام 1609) مسيرة طويلة ساهم فيها الفينيقيون والاغريق والرومان ومصرفيو فلورنسا ثم الأسبان والبرتغاليون ومن بعدهم الفرنسيين والبريطانيين .

ومن اشهر المصارف. (بنك هامبورك 1619) و (بنك انكلترا 1694) و (بنك فرنسا 1800) ومنذ هذا التاريخ بدأت المصارف في الانتشار في مختلف البلدان وتنوعت عملياتها وازدادت تبعاً لنمو التجارة واتساعها.

1 – أنواع المصارف:

يمكن تقسيم المصارف اما بحسب شكلها القانوني او بحسب العمليات التي تقوم بها وكما يأتي :-

أ - المصارف بحسب شكلها القانوني:

- المصارف الخاصة، ويتولى إنشائها فرد او عدة أفراد او شركة مساهمة او جمعية تعاونية، ومثالها المصرف التجاري العراقي، مصرف بغداد، مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل.
- المصارف العامة، وهي التي تنشئها الدولة فتخصص لها رأس مال خاص وتعين موظفيها وتأخذ أرباحها وتتحمل خسارتها، ومثالها مصرف الرافدين ، مصرف الرشيد ، المصرف الصناعي.
- المصارف المختلطة، وهي التي تساهم الدولة في رأس مالها بنسبة معينة مع القطاع الخاص وتشترك في إدارتها.

ب - المصارف بحسب مواردها وعملياتها:

وتشمل البنوك المركزية (سنخصص لها فقرة مستقلة) والمصارف التجارية، مصارف الاستثمار، المصارف الصناعية، المصارف الزراعية، المصارف العقارية، المصارف الإسلامية.

وسندرس هذه الأنواع فيما يأتي :-

- المصارف التجارية:

وهي المصارف التي تقوم بتمويل الأعمال التجارية من تلقي الودائع وتوظيفها ومنح القروض وخصم الأوراق التجارية وإصدار خطابات الضمان وغيرها. وتعتمد هذه المصارف على ودائع المودعين بالدرجة الأساس لهذا يطلق على هذه المصارف اسم (مصارف الودائع) ويعد مصرف (بارينجز) في بريطانيا من أقدم المصارف التجارية حيث انشأ عام 1806.

- مصارف الاستثمار:-

تقوم هذه المصارف بتأمين وتسهيل عمليات الاستثمار عبر عمليات بيع الأسهم وإصدار السندات والصكوك وتقديم الاستشارات وأشهر هذه البنوك بنك (غولدمان ساكس) الاميركي. وتسعى هذه المصارف لمعاونة

رجال الأعمال والشركات الصناعية التي تحتاج إلى الأموال النقدية لزيادة قدرتها الانتاجية. كما تقوم بإصدار الأوراق المالية (الأسهم والسندات) الخاصة بالشركات كما تقوم بالاشتراك في إنشاء بعض الشركات الصناعية او التجارية ، وتسمى احياناً بـ (مصارف الأعمال).

- المصارف الصناعية:

وتهدف هذه المصارف الى تحقيق التنمية الصناعية، كما وتتولى منح الصناعيين قروضاً متوسطة او طويلة الأجل لتمويل المشروعات الصناعية الجديدة او المساهمة في تطوير المشروعات القائمة ويتم الإقراض بعد ان يقوم المصرف بدراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع.

- المصارف الزراعية:

تقوم المصارف الزراعية بعمليات الائتمان الزراعي، التي يقصد منها تمكين المزارعين من الحصول على الأموال اللازمة لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي كأثمان البذور والأسمدة والآلات والمعدات او لنقل الزراعة الحديثة لتعظيم الإنتاج الزراعي وتتعرض هذه المصارف لمخاطر كثيرة.

- المصارف العقارية:

تقوم هذه المصارف بتقديم القروض الطويلة الأجل، بقصد تسهيل الحصول على ملكية الأموال غير المنقولة (بناء سكن) او تحسينها، ويتم الإقراض بضمان الأراضي او المباني ويدفع المقترض أقساط القرض سنوياً.

- المصارف الإسلامية:

وهي احدث أنواع المصارف التي ظهرت وانتشرت في القرن العشرين. وتهدف إلى تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم تعمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وكذلك توفير الخدمات المصرفية للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، ويحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2 – وظائف المصارف:

تقوم المصارف في الوقت الحاضر بعدد كبير من الوظائف، وتقدم العديد من الخدمات لعملائها، سنتناول بالشرح الموجز لأهم هذه الوظائف:-

أ – قبول الودائع:

لقد ارتبطت نشأة المصارف الأولى بقيامها بقبول الودائع (مبالغ نقدية) والمحافظة عليها، مقابل تعهد المودع بدفع عمولة خاصة للمصرف نظير تلك الخدمة. في مرحلة لاحقة أصبح المصرف الذي يقبل الودائع هو الذي يلتزم بدفع فائدة للمودع، أي إن الإيداع من جانب الأفراد أصبح عملية إقراض. وبالتالي فمن حق المصرف التصرف بالوديعة وإقراضها للمستثمرين لقاء فائدة اكبر، وهذا يساهم في توظيف الودائع واستثمارها خدمة للتجارة ودعماً للنشاط الصناعي، ويحقق للمصرف ارباحاً كبيرة.

ب – عملية الإقراض:

تعني عملية الإقراض ان يقدم المصرف مبلغاً من النقود لمن يتقدم اليه من الافراد والشركات بطلب الحصول على تلك النقود نظير ضمان، وعلى ان يدفع المقترض للحصول على تلك النقود للمصرف فائدة معينة تختلف باختلاف قيمة الشيء المضمون وباختلاف المدة التي يبقى فيها القرض (قصير الأجل،

متوسط الأجل ، طويل الأجل) اما بصدد الضمان فقد يمكن ان تكون الأوراق المالية(الأسهم والسندات) او الأراضي او المباني وان تكون السلع (البضائع التجارية) او غيرها ضماناً للمبالغ المقترضة من المصرف.

جـ - عملية الخصم:

وتعني عملية الخصم ان يقبل المصرف ما يقدم اليه من أوراق تجارية (وخاصة السفاتج) تمثل ديوناً تستحق الوفاء بعد عدة شهور فيقوم المصرف بدفع قيمتها قبل حلول اجل وفائها لقاء فائدة وعمولة. والمصرف في هذه العملية يخدم العملاء بتوفير النقود لهم في أوقات الحاجة. كما انه ينتفع بدوره من الخصم بالحصول على معدلات الفوائد التي عليها أسعار الخصم.

د – فتح الاعتماد:

ويقصد بفتح الاعتماد ان يضع المصرف تحت تصرف عميله مبلغاً معيناً من النقود ، بحيث يكون للعميل الحق في ان ينتفع بالاعتماد لتمشية أموره خلال مدة معينة. ومن الصور المؤلفة لهذه العملية فتح الاعتماد لغرض المدفوعات الخارجية.

وفي هذا الاعتماد يمهد المصرف لعميله خلال المدة المتفق عليها في الاعتماد مهمة استيراد البضاعة، حيث يكون المصرف ضامناً، على ان يدفع العميل نسبة من مبلغ الاعتماد نقداً قبل وصول البضاعة ثم يسدد للمصرف بقية المبلغ بعد وصولها.

هـ - الوظائف الأخرى:

توسعت أعمال المصارف ولم تعد قاصرة على تجميع الأموال وإقراضها، حيث ظهرت وظائف جديدة وازدادت بدخول الحاسبات المتطورة في أعمال المصارف، سنذكر بعض هذه الوظائف:

- المساهمة في دعم وتمويل مشاريع التنمية.
- المساهمة في دعم المشاريع السكنية.
- تقديم الخدمات الاستشارية للعملاء.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.
- شراء وبيع الأوراق المالية.
- تحويل العملة إلى الخارج.
- شراء وبيع العملات الأجنبية.
- إدارة أعمال وممتلكات العملاء.
- تأجير الخزائن الحديدية للعملاء.
- انجاز الخدمات المصرفية الكترونياً.

وتحقق المصارف عبر خدماتها ثلاث فوائد رئيسة للمجتمع وهي:

1. الحفاظ على الأموال من السرقة.
2. استثمار وتنمية الأموال نيابة عن أصحابها.
3. تسهم الفائدتان السابقتان في تنمية وتطوير المجتمع سواءً من خلال منح قروض للأفراد وللشركات وللمشاريع او تيسير تنفيذ العمليات المالية وإدخال استخدام التقنية الحديثة في حياة الناس اليومية.

ثالثاً: البنك المركزي

البنك المركزي: هو مؤسسة تدار بواسطة الحكومة وهو من أقدم أنواع البنوك، الى جانب كونها بنك الدولة الرسمي وما يترتب عليه من احتفاظه وإدارته للاحتياطات والأرصدة الحكومية، فأنه يقوم بدور مهم هو تنفيذ السياسة النقدية للدولة، وذلك للسيطرة على النظام النقدي والتحكم في كمية العرض والطلب على النقود كالسيطرة على سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية والتحكم بالقوة الشرائية للنقود عبر السيطرة على مستوى التضخم والانكماش.

1 – وظائف البنك المركزي:

يتولى البنك المركزي العديد من الوظائف أهمها:-

أ – إصدار النقود.

ب – العمل كمصرف للمصارف.

جـ - العمل كمصرف للحكومة.

د – المراقبة والسيطرة على عرض النقد.

هـ - الاحتفاظ باحتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية.

ز – الملجأ الأخير للإقراض.

وسيتم شرح هذه الوظائف كما يأتي:-

أ – إصدار النقود:

تُعد هذه الوظيفة هي الأقدم تاريخياً وهي السبب الرئيس في نشوء البنوك المركزية. ففي المراحل المتأخرة من تطور المصارف التجارية تم حصر مهمة إصدار النقود النائبة بمصرف واحد، كان يمارس عمله كمصرف إصدار وكمصرف تجاري، ونتيجة لتوسع عملية الإصدار وزيادة مهمته كوكيل للحكومة، تم تحويله إلى مصرف حكومي مهمته الرئيسية إصدار النقود.

ويصدر البنك المركزي النقود، تبعاً للحاجات الاقتصادية للدولة، وبما يخدم هدف المحافظة على استقرار قيمة العملة والمحافظة على مستويات الأسعار. كما يصدرها استناداً إلى وحدة النقد الرئيسية التي تشكل أساس القاعدة النقدية، وتختلف الفئات المصدرة حسب حجم المعاملات الاقتصادية وتطور المجتمعات ويراعى في النقود المصدرة درجة الأمان وصعوبة التزييف، وإذا ما شعر البنك المركزي بأن العملة سهلة التزييف فأنه يتم إلغاؤها واستبدالها بعملة أخرى او بإصدار فئات جديدة.

وقد يصدر البنك المركزي عملات رمزية لتخليد مناسبات وطنية او عالمية ولا تكون قابلة للتداول، وتسعى معظم الدول الى تقليل كلفة الإصدار النقدي واحياناً يتم ذلك من خلال إصدار المسكوكات المعدنية التي تكلفتها ظاهرياً مرتفعة مقارنة بالنقد الورقي إلا إن عمرها الافتراضي أطول.

ب – العمل كمصرف للمصارف:

يحتل البنك المركزي هذه الوظيفة بحكم موقعه على رأس الجهاز المصرفي حيث تعني قيامه بالإشراف ومراقبة سلامة الجهاز المصرفي وتقيده بالتعليمات والأنظمة الهادفة الى حماية ذلك الجهاز، ومساعدة البنك المركزي في الوقت نفسه بتنفيذ أهدافه ووظائفه الأخرى.

وتعطي هذه الوظيفة الحق للبنك المركزي في منح الإجازات للمصارف التجارية والاستثمارية وإلغاء إجازاتها اذا ما خالفت القوانين والتعليمات، وتشدد البنوك المركزية في البلدان النامية على تنفيذ التعليمات للمحافظة على سلامة الجهاز المصرفي.

جـ - العمل كمصرف للحكومة:

حيث يعمل البنك المركزي كمصرف للحكومة والمؤسسات العامة ووكيل مالي لها، كما يتولى تقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية والاقتصادية، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصادية بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى.

د . المراقبة والسيطرة على عرض النقد:

وتخدم هذه الوظيفة الهدفين الآتيين:

- يؤثر التغير في عرض النقد على مجمل الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي يؤثر على حجم الناتج القومي، فإذا استطاع البنك المركزي التأثير على عرض النقد فأنه بالمقابل سيؤثر على نمو الناتج القومي.
- أما في حالة غياب الرقابة على عرض النقد فأن التوسع في حجم النقود المصرفية بلا حدود سيؤثر على قيمة النقود ويؤدي الى انخفاضها وبالتالي حدوث التضخم.

هـ - الاحتفاظ باحتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية:

البنك المركزي هو المسؤول عن الاحتفاظ باحتياجات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية اللازمة لتمويل العمليات التجارية مع الخارج. وتشمل تلك الموجودات، الذهب والمسكوكات الذهبية، العملات الأجنبية حقوق السحب الخاصة (SDR)* اذونات الخزانة الأجنبية .

ز – الملجأ الأخير للإقراض:

وتعني هذه الوظيفة وقوف البنك المركزي مستعداً لتمويل المصارف في حالة عجزها عن توفير الأموال بنفسها. هذا بالضرورة سيؤدي الى تماسك الجهاز المصرفي وعدم تأثره بالأزمات المفاجئة حماية لذلك الجهاز وللمتعاملين معه. ويعد البعض ان هذه أهم وظيفة للبنك المركزي في العصر الحديث.

2 – مفهوم السياسة النقدية:

للسياسة النقدية معنيان تعرف بالمعنى الضيق بأنها ((الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة)).

ويتضمن هذا المعنى التوسع او الانكماش في حجم النقد المتداول بقصد بلوغ أهداف معينة .

اما تعريفها الواسع فهي ((ذلك العمل الذي يوجه للتأثير على النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي اي حجم وتركيب الدين الحكومي)) وهي بهذا المعنى تشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان.

و تسعى السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الآتية:

أ – تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً التي تنشأ من التغيرات في المستوى العام للأسعار .

ب – المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يحقق زيادة في الدخل القومي والناتج المحلي.
جـ - تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق المالية، بما يخدم النشاط الاقتصادي.
د – المساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
هـ - تحقيق الاستخدام الكامل.

3 – أدوات السياسة النقدية:

تعتمد السلطات النقدية في إدارة شؤون النقد على نوعين من الوسائل هما: الأدوات الكمية، والأدوات النوعية:

أ – الأدوات الكمية:

وهي التي تسعى للتأثير على حجم الائتمان وكلفته وبالتالي على الكميات النقدية المعروضة . ونستعرضها بإيجاز كما يأتي:

- نسبة الاحتياطي القانوني :

وهي تلك النسبة التي تفرض على ودائع المصارف التجارية من قبل البنك المركزي، حيث يقوم باقتطاع تلك النسبة وتحويلها الى حساب المصرف التجاري لديه. وتحدد هذه النسبة وفقاً للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة.

ان الهدف المباشر من الاحتفاظ بهذه النسبة هو ضمان سلامة اموال المودعين، والمحافظة على سلامة المركز المالي للمصرف. على ان الهدف الآخر لهذه الودائع المقتطعة كاحتياطي قانوني هو التأثير على عرض النقد لدى المصارف التجارية. ففي حالة الانكماش الاقتصادي يسعى البنك المركزي لتقليل النسبة بحيث تتوفر لدى المصارف كمية اكبر من الودائع تساعدها على التوسع في منح الائتمان للخروج من حالة الكساد، وبالعكس في حالة التضخم ترفع هذه النسبة، للتقليل من عرض النقد. تتميز هذه الأداة بشمولها للمصارف بشكل عام وإنها مؤشر واضح على اتجاه السياسة النقدية.

*** حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights (SDR هي وحدات حسابية في سجلات صندوق النقد الدولي ، تحدد قيمتها على اساس سلة من اربع عملات دولية (الدولار الامريكي ، اليورو الاوربي ، الجنيه الاسترليني ، الين الياباني) بلغت كميتها عام 2013 (204 مليار وحدة) ما يعادل (309 مليار دولار) وهي لا تستخدم في المبادلات التجارية ولا تباع ولا تشترى في الاسواق المالية . الهدف من ايجادها هو زيادة السيولة الدولية اذ يمكن للبلد الذي يحصل على هذه الوحدات الحصول على عملات قابلة للتحويل لغرض مواجهة متطلبات ميزان المدفوعات او لتعويض احتياطيا**

- سعر إعادة الخصم :

هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية نظير إعادة خصم الأوراق التجارية او الاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية. من اجل الحصول على موارد نقدية إضافية لتدعيم مقدرتها على منح الائتمان. وهذا السعر يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية.

ويعتمد سعر إعادة الخصم على الظروف الاقتصادية للدولة لأنه يؤثر على حجم الائتمان للمصرف ومن ثم على عرض النقد.

- عمليات السوق المفتوح:

يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء السندات المالية الحكومية في السوق النقدية. فإذا شعر البنك المركزي هناك انكماشاً في الاقتصاد يستدعي زيادة عرض النقود، فأنه يقوم بشراء هذه السندات من المصارف التجارية فتزيد الاحتياطيات لديها، واذا ارتأى ان هناك ضرورة لتقليل عرض النقد فأنه سيدخل بائعاً لهذه السندات في السوق النقدية.

وهناك ثلاثة شروط أساسية لضمان فاعلية عملية السوق المفتوح وهي:

- مدى توفر السندات الحكومية (كماً ونوعاً)
- مدى توفر سوق نقدية نشطة لتداول هذه السندات.
- مدى استجابة المصارف التجارية لرغبات البنك المركزي.

لذلك تكون هذه السياسة فاعلة في الدول المتقدمة التي تتمتع بأسواق مالية ونقدية كفوءة. اكثر من الدول النامية التي لا تتوفر فيها مثل هذه الأسواق .

ب – الادوات النوعية :

وهي الأدوات والأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة.

فمثلاً اذا كانت رغبة الحكومة تشجيع القطاع الزراعي فأنها تستطيع ان تدفع المصارف لتقليل تكلفة التمويل الزراعي.

وعادة ما تستخدم الأدوات النوعية في البلدان النامية. وتتخذ الأدوات النوعية اشكالاً عدة منها :

- استخدام البنك المركزي لأساليب الإقناع المباشر في محاولة لدفع المصارف باتجاه سلوك معين.
- استخدام أساليب رقابية بحيث يضع سقوفاً معينة لعمليات المصرف التجاري بحيث لا تتجاوزها كالرقابة على الائتمان او الرقابة على العملة الأجنبية.

رابعاً: المصارف والمؤسسات المالية في العراق

1- المصارف العراقية:

تعود بداية انتشار المصارف في العراق إلى زمن الدولة العثمانية حيث شهدت بغداد افتتاح فروع لمصارف أوربية (المصرف العثماني، المصرف الشرقي) ولم تبدأ حركة تأسيس مصارف وطنية إلا في سنة 1935، عندما أسست الحكومة أول مصرف تخصصي هو (المصرف الزراعي الصناعي العراقي) تبعه تأسيس مصرف الرافدين سنة 1941.

سنتناول الجهاز المصرفي في العراق في الفقرات الآتية :-

أ – البنك المركزي العراقي:

أسست الحكومة العراقية هذا البنك كمؤسسة نقدية ومصرفية تمارس وظيفة الإصدار النقدي وترعى شؤون الائتمان والصيرفة في العراق، وكان البنك المركزي عند أول تأسيسه سنة 1947 يسمى (المصرف الوطني) تم تغيير هذا الاسم بموجب القانون رقم (72) لسنة 1956 الى (البنك المركزي العراقي).

ويتولى البنك المركزي العديد من الوظائف التي تم التطرق اليها في الفقرة (ثالثاً) .

ب – المصارف التجارية الحكومية :

وهي المصارف التي تم تأسيسها وتمويلها من قبل الحكومة وتتولى تعيين مجالس إدارتها وموظفيها وتحصل على الأرباح التي تحققها هذه المصارف وهي كما يأتي :-

- مصرف الرافدين:

تأسس هذا المصرف سنة 1941 كأول مصرف تجاري حكومي متخصص بشؤون الائتمان التجاري، وتولى مهام خزينة الدولة وصيرفتها وحفظ حساباتها، حتى سنة 1956 وهي سنة تأسيس البنك المركزي. ويقوم المصرف بتمويل عمليات التصدير والاستيراد، والتسليف لقاء رهن البضائع او التسليف لأصحاب الأسهـــم والسندات وغيرها مـــن المعاملات. وقد بلغ رأسماله المدفوع (25) مليار دينار وبلغ عدد فروعه (145) فرعاً في المحافظات كافة.

- مصرف الرشيد:

تم إنشاء مصرف الرشيد سنة 1988 كمصرف تجاري برأس مال قدره (100) مليون دينار، وعملية تأسيسه كانت عبارة عن شطر مصرف الرافدين من حيث الفروع والكوادر الوظيفية والمباني وإلحاقها بمصرف الرشيد. وقد بلغ رأسماله (2) مليار دينار، وللمصرف (135) فرعاً داخل العراق.

- مصرف العراق:

تم تأسيس المصرف الاشتراكي سنة 1991 كمصرف حكومي متخصص في تسليف منتسبي دوائر الدولة بدون فوائد. وقد تم تغيير اسم المصرف الى (مصرف العراق) بعد سنة 2003، وبلغ رأسماله مليار دينار وعدد فروعه (4) فروع .

- المصرف العراقي للتجارة:

تأسس هذا المصرف سنة 2003 برأسمال مقداره (100) مليون دولار ويتركز نشاطه في اصدار الاعتمادات المستندية لإغراض الاستيراد، وتعزيز وتبليغ المستندات لإغراض التصدير.

وقد ساهمت مجموعة متكونة من خمس مؤسسات مالية في تأسيس المصرف حيث تقوم هذه المؤسسات بإصدار خطابات الضمان الخارجية بالنيابة عن المصرف العراقي للتجارة. وقد بلغ رأسمال المصرف سنة 2007 ما مقداره (195) مليار دينار.

ج – المصارف التجارية الأهلية :

بموجب القانون رقم 12 لسنة 1991 (تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم 64 لسنة 1976) نصت المادة (41) من الباب الخامس على الموافقة على إنشاء مصارف أهلية ، بعد ان كانت المصارف الحكومية محتكرة للنشاط المصرفي التجاري منذ سنة 1964، وقد أنشئت هذه المصارف على هيئة شركات مساهمة خاصة .

كما تم تأسيس عدد من المصارف التي تمارس أعمال الصيرفة وفقاً للشريعة الإسلامية .
وبعد سنة (2003) حصلت بعض المصارف العربية والأجنبية علـــى اجازة ممارسة النشاط المصرفي في العراق .

د – المصارف المتخصصة:

وهي مصارف حكومية اختصاصية تهدف لتوفير الائتمان المتوسط الأجل او الطويل الأجل للقطاعات الاقتصادية التي تتطلب هذا النوع من الائتمان وهي:

- المصرف الصناعي/تأسس سنة 1946 ويهدف الى تقديم السلف لدعم المشاريع الصناعية والمساهمة في تأسيس المشاريع الصناعية بالمشاركة مع القطاع الخاص وأعداد الدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة لإنشاء مشاريع صناعية جديدة إذ بلغ رأسماله (25) مليار دينار ولديه (5) فروع .
- المصرف الزراعي: تأسس سنة 1946 ويمارس المصرف عمليات التسليف الزراعي للتعاونيات الزراعية وأصحاب البساتين ولصغار المزارعين لقاء فائدة معتدلة لتطوير المشاريع الزراعية وبلغ رأسماله (6) مليار دينار وعدد فروعه (40) فرعاً.
- المصرف العقاري: تأسس سنة 1948 ويقدم القروض العقارية للأفراد لتشجيعهم على إنشاء الدور السكنية لقاء فائدة معتدلة ، ويتم الدفع على شكل أقساط سنوية لمدة (10 – 20) سنة . بلغ رأسماله (11) مليار دينار وعدد فروعه (15) فرعاً.

2 – المؤسسات المالية في العراق:

يوجد في العراق العديد من المؤسسات المالية التي تقوم بتجميع الأموال واستثمارها، من أقدم هذه المؤسسات (دائرة رعاية اموال القاصرين التي تأسست سنة 1934 بهدف المحافظة على أموال القاصرين واستثمارها لصالحهم . وفي سنة 1936 تأسست(دائرة صناديق التوفير البريدية) لتشجيع صغار المدخرين وتجميع مدخراتهم لقاء فائدة. وفي سنة 1956 تأسست (دائرة العمل والضمان الاجتماعي) التي تستقطع اشتراكات من العمال المضمونين وتعمل على استثمارها.

ونستعرض في الفقرات الآتية اهم المؤسسات المالية في العراق وهي :

أ – شركات التأمين:

كانت البداية سنة 1952 عندما اسست الحكومة (شركة التأمين الوطنية) التي قامت بممارسة جميع أنواع التأمين العام (الحريق والحياة، السيارات، الزراعي، الهندسي، البحري، الحوادث) وأعطيت صلاحية استثمار أموالها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي (شراء الحوالات، الاكتتاب بأسهم الشركات ، الودائع في المصارف، الاستثمار العقاري بأنواعه) وفي سنة 1959 تأسست (شركة التأمين العراقية العامة) التي تخصصت بالتأمين على الحياة حتى سنة 1988 حيث الغي هذا التخصص وأصبحت تمارس جميع أنواع التأمين .

وشهد عام 1961 تأسيس (شركة إعادة التأمين) لتتولى أعمال اعادة التأمين بدلاً عن الشركات الأجنبية التي كانت تحصل على أرباح كبيرة ، وان هذه الشركات الثلاثة أعلاه حكومية وكانت تحتكر أعمال التأمين .

في سنة 2000 أجيزت عدد من شركات التامين الخاصة لممارسة مختلف انواع التأمين مثل شركة الحمراء شركة شط العرب، الشركة الأهلية ..... وغيرها.

ب– شركات الاستثمار المالي:

في سنة 1998 أعطي البنك المركزي العراقي صلاحية اجازة شركات مساهمة لممارسة الاستثمار المالي وبرؤوس أموال تراوحت بين (100 – 300) مليون دينار، مثل شركة الأيام، شركة الزوراء، شركة عكاظ، شركة زهرة الخليج .... وغيرها من الشركات. تعمل هذه الشركات في مجال التوسط في بيع وشراء الأوراق المالية (اسهم وسندات الشركات المساهمة).

ج – سوق العراق للأوراق المالية:

تم تأسيس (سوق بغداد للأوراق المالية) (البورصة) بموجب القانون رقم (24) لسنة 1991 كسوق لتداول الأسهم والسندات، وفي سنة 2004 تم تبديل تسميته الى (سوق العراق للأوراق المالية) وبلغ عدد الشركات المدرجة اكثر من (100) شركة صناعية وزراعية وخدمية ومصرفية.

د – شركات ومكاتب الصيرفة:

أجاز البنك المركزي عدد كبير من الشركات ومكاتب الصيرفة في جميع المحافظات للعمل في مجال تبديل العملات والتحويلات المالية الداخلية والخارجية نذكر منها (شركة الطيف، شركة الرافدين، شركة البلاد، شركة البركة ..... وغيرها).

أسئلة الفصل الرابع

س1/ عرف ما يأتي:

1 – النقود 2 – المصارف 3 – السياسة النقدية 4 – سعر إعادة الخصم.

س2 / ماذا نقصد بعملية المقايضة؟ وما هي عيوبها؟

س3 / عرف النقود الورقية؟ وما هي أنواعها؟

س4 / لقد تخطت النقود وظائفها التقليدية وأصبح لها في الاقتصاد وظائف جديدة ، حدد اهم هذه الوظائف.

س5 / ما الفرق بين:-

أ – المصارف العامة والمصارف الخاصة؟

ب – مصارف الاستثمار والمصارف الإسلامية؟

جـ - عملية الإقراض وعملية الخصم؟

س6 / ما هي الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية في إدارة شؤون النقد؟

س7 / متى أسس البنك المركزي العراقي؟ وما هي أهم الوظائف التي يقوم بها؟

الفصل الخامس

المالية العامة والسياسة المالية

اولاً :المالية العامة

1 . مفهوم المالية العامة

2. الحاجات العامة

3 . انواع الحاجات العامة

ثانياً :النفقات والايرادات العامة

1- النفقات العامة

أ . مفهوم النفقات العامة

ب . انواع النفقات العامة

ت . اسباب زيادة النفقات العامة

ث . الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

2 - الايرادات العامة

أ . مفهوم الايرادات العامة

ب - انواع الايرادات العامة

1 - ايرادات الضرائب وآثارها الاقتصادية

2 - ايرادات الرسوم

3 - ايرادات املاك الدولة من الدومين

4- القروض العامة وآثارها الاقتصادية

ثالثاً : الموازنة العامة

1 . تعريف الموازنة ا لعامة

2 . مفهوم السياسة المالية

3 . وظائف السياسة المالية

4 . الموازنة العامة والسياسة المالية في العراق

اسئلة الفصل الرابع

التعرف على مفهوم المالية العامة والنفقات العامة والإيرادات العامة وآثارهما الاقتصادية.

التعريف بالموازنة العامة وقواعد تحضيرها ومراحل إعدادها والتعريف بعجز الموازنة.

التعرف على الموازنة العامة والسياسة المالية في العراق.

أولاً: المالية العامة

1- مفهوم المالية العامة

كان علم المالية العامة يعرف وفقاً للمفهوم التقليدي بأنهُ علم الوسائل التي بواسطتها تحصل الدولة على الموارد المالية الضرورية لتغطية النفقات العامة بقصد إشباع الحاجات العامة التي تتكفل الدولة بإشباعها وهي الدفاع، الأمن والقضاء، وفقاً لدور الدولة المحايد بموجب الفكر التقليدي.

لكن الأحداث التي وقعت في مطلع القرن العشرين والأزمة الاقتصادية سنة 1929م كشفت عن عجز مفهوم المالية العامة الذي قدمته النظرية التقليدية القاضي بحياد الدولة بمواجهة الأحداث الاقتصادية والمالية في المجتمع، مما دفع الاقتصاديين إلى الخروج عملياً على تلك المبادئ والأسس حيث طلبوا من الدولة أن تتخلى عن موقفها السلبي إزاء الأحداث الاقتصادية. وفتح الباب لمناقشة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على مصراعيه وظهر كتاب - النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود – لـ جون مينارد كينز.

حيث هاجم كينز قانون ساي Say القائل ((إن العرض يخلق الطلب المساوي له)) وأشار إلى أن ((الطلب منشأ العرض)) حين يطلب الأفراد السلع، فيُسرع المنتِجون في إنتاجها ويستخدمون اليد العاملة والمواد الأولية، وأشار كينز إلى احتمال نقص الطلب عن العرض، وما يسببهُ هذا النقص من قلة الإنتاج والاستغناء عن عوامل الإنتاج مادية وبشرية وظهور البطالة. وقد رد كينز دعوة الكلاسيك القائلة بأن ((جمود الأجور هو سبب البطالة)) أي أن ((العامل يرفض أن يعمل بأقل من أجر حقيقي معين)) بل يقول كينز أن هناك ((بطالة إجبارية)) (أي أن العمال مستعدون للعمل بأقل من الأجر السائد ومع ذلك لايجدون عملاً). وأن سبب هذه البطالة هو نقص الطلب ، ولما كان الطلب الإستهلاكي يتمتع بشيء من الاستقرار، فلا يتوقع أن تحصل زيادة من هذه الناحية ولذلك يلزم التأكيد على زيادة الاستثمارات العامة التي تعني استخدام (تشغيل) عناصر الإنتاج العاطلة فيؤدى إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج ومن ثم زيادة في القدرة الشرائية ، فزيادة في الطلب سيؤدي حتماً إلى زيادة جديدة في الإنتاج والاستخدام.

وحذا الاقتصاديون حذو كينز في إعادة النظر في آراء الكلاسيك ونبذ أفكارهم. فلم يُسَلِموا بالتوازن التلقائي بين الطلب والعرض، ولم يَقبَلوا فكرة تحقيق الاستخدام الكامل ذاتياً، ولم يعودوا يؤمنون بحياد الدولة إزاء الأحداث الإقتصادية والاجتماعية، وراح الإقتصاديون الكينزيون يُلقونَ على عاتق الدولةِ المسؤوليات او المهام الجديدة المتضمنة تحقيق الاستخدام الكامل .

وفي سنة 1943م أشار **ليرنر** إلى أن أولى مسؤوليات الدولة هي أن تُبقي المعدل الكلي للإنفاق في البلد في مستوى (لا أعلى ولا أقل) من ذلك المستوى الذي يمكن أن تُشتَرى عندهُ جميع الأموال(السلع والخدمات) التي يُمكن أن تُنتَج في بلدٍ معين وفي السعر الجاري .

ثم توسعت النفقات العامة واستخدمت الضرائب لتحقيق أغراض غير مالية، وأصبحت المالية العامة أداة لتجهيز الدولة بالدخل الضروري لتغطية نفقاتها الإدارية والتدخل في الحياة الإقتصادية والاجتماعية.

إزاء هذا التطور لم يقتصر دور المالية العامة على تغطية نفقات الدولة وتوزيعها بين الأفراد، وإنما استخدمت كأداة للتدخل في الميدان الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق أهداف ومهمات جديدة.

وبهذا فإن علم المالية هو العلم الذي يدرس نشاط الدولة طالما إنها تستخدم أدوات ووسائل الفن المالي من اجل تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية معينة.

2- الحاجات العامة

توجد في كل مجتمع من المجتمعات الحديثة حاجات جماعية (عامة) تقوم الدولة بإشباعها عن طريق خدمات عامة تقدمها لإفراد ذلك المجتمع بسبب عدم قدرتهم على اشباعها بصورة كاملة فالدولة تتكفل بإشباع حاجة الافراد والخدمات التعليمية والصحية، كما تشبع حاجتهم للشعور بالطمأنينة من اي اعتداء يأتي من الخارج، او من خرق لحرمة القانون في الداخل. كذلك تقوم الدولة بشق الطرق وتعبيدها وعلى العموم تبذل جهدها لتمكن الافراد من الحصول على الخدمات العامة التي ترى ان اشباع حاجة الأفراد لها مما يدخل في دائرة اختصاصها. والى جانب الحاجات العامة توجد حاجات فردية (خاصة) بكل فرد يستطيع القيام بإشباعها بصورة كاملة بمفرده اعتماداً على جهده الخاص كحاجته للمأكل والملبس. وحيث ان الدولة تعني بإشباع الحاجات العامة فلا بد من معيار يحدد طبيعة الحاجة العامة .

عليه يمكن القول بأن الحاجات الجماعية (العامة) هي تلك الحاجات التي تقوم بإشباعها هيئات عامة لتحقيق المنفعة الجماعية العامة.

3 - أنواع الحاجات العامة

أ- الحاجات العامة غير القابلة للتجزئة

هي الحاجات التي تستدعي طبيعتها ومقتضيات الحياة الاجتماعية أن تقوم الدولة بإشباعها. ومن دون قيام الدولة بإشباع هذه الحاجات تكون قد أخلت بأهم وظائفها الرئيسية ومنها الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء.

ب- الحاجات المستحقة

هي الحاجات التي يمكن تجزئة إشباعها - أي - إمكانية فصل حاجة بعض الأفراد عن حاجة البعض الآخر، وتتوقف حدود هذه الحاجات على طبيعة دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمع وهي حاجات يمكن أن يُترك أمر إشباعها لنشاط القطاع الخاص، غير أن الهيئات العامة تؤديها إذا وجدت ذلك يُحقق منفعة عامة أكبر، وكذلك للاعتبارات السياسية والإستراتيجية للدولة، مثل الحاجة إلى خدمات التعليم العام والصحة والنقل والمواصلات وكذلك الحاجة إلى الماء والكهرباء.

جـ - السلع الفردية التي يقوم النشاط العام بأشياعها

وهي السلع التي يمكن للنشاط الخاص ان يقوم بتوجيه الموارد الضرورية لإشباعها إلا انه وللاعتبارات الإستراتيجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية يقوم النشاط العام بإنتاج هذه السلع مثل الأسلحة والحديد والصلب والنفط ... وغيرها، ويتسع نطاق هذا النوع من السلع كلما زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية اي ما يسمى (الدولة المنتجة او المتدخلة).

ثانياً: النفقات العامة والإيرادات العامة

1- النفقات العامة

أ- **تعريف النفقة العامة**: تعرف النفقة العامة على انها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة.

ب- تطور مفهوم النفقة العامة:

لم يهتم الفكر التقليدي بالنفقات العامة حيث كانت الدولة تحدد إيراداتها أولا ومن ثم نفقاتها تبعاً لذلك شأنها في ذلك شأن الأفراد والمشروعات وليس العكس. ويطلق على هذا المبدأ اسم أولوية الإيرادات العامة. وقد عللت النظرية التقليدية هذا المبدأ بقولها أن النفقات العامة تضمن بقاء واستمرار الدولة ولهذا انصب اهتمامها على طرق تحديد إجراءات النفقة العامة والرقابة عليها. وتهدف الدولة من خلالها إلى عدم تبديد جزء من الثروة القومية. وقد اتخذت النظرية التقليدية هذا الموقف بقصد تخفيض حجم الاقتطاع الذي يقع على مالية الأفراد والمشروعات، تصوراً منها أن المشروعات والأفراد اقدر على استعمال الأموال من الدولة. كما أنها تهتم بمحتوى ونوع النفقات العامة مما سحب عدم اهتمامها بدراسة الآثار الاقتصادية المترتبة عليها ولهذا اعتقد بضرورة حيادها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

بينما أنصب اهتمام النظرية الحديثة في المالية العامة على دراسة النفقات العامة من ناحيتين تتمثل الأولى بدراسة طبيعتها وآثارها وتناولت الثانية دراسة مقدارها، أو ـ كما هو معلوم ـ أن آثار النفقات العامة تختلف تبعاً لطبيعتها فالنفقات التحويلية (الإعانات) التي تدفعها الدولة لصناعة معينة مثلاً تَختلفُ عن تلك التي تدفعها للأفراد(*) ذلك لأن طبيعة الأولى إنتاجية في حين أن طبيعة الثانية استهلاكية.

لقد أرتبط تطور دور النفقة العامة بتطور علم المالية العامة، حيث تَغيرَ دورها من الحياد كما تقول النظرية التقليدية إلى دورٍ إيجابي مؤثرٍ.

ويُقصَدُ بالنفقةِ العامة النفقة التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية، أي أنها لا تؤثر في الدورة الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الناتج عن المنافسة التامة بين الأفراد والمشروعات، ولا تقوم بتعديل المراكز الاجتماعية للأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة ... لهذا فان الفكر التقليدي قد حرم على الدولة ان تتدخل في الاقتصاد على أساس أن تدخُلَها يعوق انطباق القوانين الاقتصادية الطبيعية المتعلقة بالتوازن التلقائي، فأن فَرَضَت الدولة الضرائب على الدخول المُرتَفِعة بقصدِ إمرارها بقنوات إنفاق لصالح ذوي الدخول المحدودة من شانه أن يؤدي إلى تخفيض حجم الادخار وبالنتيجة الاستثمار، كما أن عملية التوزيع بقنوات إنفاق معينة يؤدي بدورهِ إلى رفع القدرةِ الشرائيةِ للمستفيدين من هذا الإنفاق ومن ثم ارتفاع الأسعار والإخلال بالتوازن التلقائي .

---

* النفقة التي تمنحها الدولة لصناعة استهلاكية معينة هي لتمكينها من بيع منتجاتها بأقل من سعر الكلفة لضمان وضعها تحت يد جميع المستهلكين بصرف النظر عن دخولهم كما تتضمن اعانات البطالة واعانات الضمان الاجتماعي .

والواقع إن من الصعب تصور حياد النفقة العامة، إذ يترتبُ على أي تغييرٍ في حجم النفقة العامة آثاراً اقتصادية، ويَعتَبِرُ الفِكرَ التقليدي النفقات العسكرية ضرورية واستهلاكية معاً، حيث أن لها آثاراً متعددة الجوانب على الاقتصاد القومي، فهي تؤدي إلى تحويل جزء من الموارد المادية والبشرية من القطاع المدني إلى القطاع العسكري، وكذلك تؤثر على ميزان المدفوعات فيختل توازنهُ إلا أنهُ من الممكن استخدامها كأداة في تقدم البحث العلمي وكذلك في إنتاج سلع استهلاكية وقت السلم، وتتحدد آثارهُ تَبَعاً لهيكلتهِ وأهدافه وللظروف الاقتصادية.

وتتوقف آثار الإنفاق العسكري على مرونة الهيكل الإنتاجي ودرجة تشغيل عناصر الإنتاج المختلفة اذ ان عدم مرونة الهيكل الإنتاجي تتسبب في عدم الاستجابة السريعة في عرض السلع لمواجهة الزيادة في الإنفاق مما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار، وبالعكس إذا كان هذا الهيكل مرناً فإن الزيادة في الإنفاق لا تُسَبِب معها ارتفاعا في الأسعار وإنما زيادةٌ في السلعِ المعروضةِ وزيادةٌ في تشغيلِ عناصر الإنتاج المختلفة.

ولهذا لا يمكن تصور حياد النفقات العامة خاصة في الوقت الحاضر، حيث إنها تحتل نسبة كبيرة من الدخل القومي في اغلب دول العالم ، وكل تخفيض أو زيادة في حجمها أو في هيكلها تترتب عليه آثار على الاقتصاد القومي .

ومن أجل أن يضمن الفكر التقليدي حيادية النفقات العامة أفترض اتجاهين معينين هما:-

- ضغط النفقات العامة إلى أقصى حد.
- تقليص حجمها وتثبيتها.

ونتيجةً لزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتوسع نشاطها فقد زادت النفقات العامة، كما أن التغير قد تناول حجم النفقات العامة تبعاً لسياسة الدولة الاقتصادية، حيث أن سياسة مكافحة التضخم (ضغط النفقات العامة) هي سياسة انكماشية، أو بالعكس فزيادة النفقات العامة هي سياسة توسعية هدفها التخفيف من حدة الركود والكساد .

وقد أصبح هدفها إيجابياً، حيثُ تقوم بإحداث آثاراً اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية فضلاً عن الآثار المالية وأضحت وسيلةً فعالةً للتدخل، وتعددت أشكال هذا التدخل كالإعانة التي تُقدمَها الدولة للأفراد أو لمشروعات معينة أو القيام بمشروعات إنتاجية ضخمة.

ج- عناصر النفقة العامة

- النفقة العامة مبلغ من النقود

ان السمة الحديثة للإنفاق العام هو أن الدولة تقوم بإنفاق مبالغٍ نقديةٍ مقابل حصولها على ما يَلزَمَها من السلع والخدمات، ويُعتَبَرُ هذا الأسلوب سائداً او متعارف عليه لحصول الدولة على احتياجاتها المختلفة، غير أن الدولة تستطيع الحصول على هذه الاحتياجات قسرا وبدون مقابل لها كتسخير الأفراد مثلا، وقد هجر هذا الأسلوب ولجأت الدولة إلى أسلوب أن تمنح مقابلا نقدياً للأفراد الذين يقدمون خدمات لها، وقد تلجأ الدولة إلى أن تقدم مقابلا نقدياً وتكمله ببعض المزايا العينية كالسكن، غير ان هذا الأسلوب العيني قد ضعف ولم يعد شائعا بالإنفاق غير النقدي إلا في حالات استثنائية هي حالة تعذر حصول الدولة على ما يلزمها عن طريق الإنفاق النقدي كأوقات الحروب والأزمات، وذلك لصعوبة مراقبة المزايا فيما لو منحتها الدولة فضلا عن اخلال هذا الأمر بمبدأ المساواة.

- صدور النفقة العامة من الدولة أو إحدى هيئاتها:-

يشترط في النفقة العامة ان تصدر من الدولة أو إحدى هيئاتها العامة، وبهذا المفهوم فأنها تشمل نفقات الهيئات المحلية، الهيئات العامة القومية والمؤسسات العامة ونفقات المشروعات العامة ، حتى ولو خضعت إدارة هذه المشروعات لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح، حيث لا يحجب ذلك صفتها العامة، وبناء على ذلك تعد نفقة عامة تلك النفقات التي تنفذها الدولة بصفتها السيادية فضلاً عن نفقاتها في المجال الاقتصادي، وبالعكس فان النفقة التي يقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كان المقصود بها تحقيق نفع عام .

- يقصد بالنفقة العامة تحقيق نفع عام:-

لا تعد نفقة عامة تلك التي تصدر عن كيان عام إلا ان فائدتها تعود لشخص معين أو لفئة معينة، لان في هذا انحراف عن تحقيق هدف أساس للنفقة العامة وهو إشباع الحاجات العامة ، وينتج ذلك من اعتبارين هما:

الأول: يجب أن يكون هدف الدولة تحقيق الصالح العام وليس مصلحة شخص أو فئة بذاتهما.

الثاني: ان إنفاق الأموال العامة التي ساهم في دفعها أفراد المجتمع ككل لتحقيق مصلحة خاصة، يعد إخلال بمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة.

د- قواعد النفقات العامة

القواعد التي تحكم الإنفاق الحكومي هي:

- قاعدة المنفعة:

يجب ان يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة. فالدولة كالإفراد لا يجوز لها ان تنفق على أمور لا يرجى منها نفع. لكن المنفعة التي تريد الدولة تحقيقها يجب ان تفهم على نحو يختلف عن المفهوم الضيق للمنفعة عند الأفراد.

ففكرة المنفعة بالنسبة إلى انفاق الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منه. وإنما تتسع لتضمن ما يمكن ان تدره الأموال المنفقة على العاطلين عن العمل في شكل إعانات اجتماعية من منافع. كذلك تشمل فكرة المنفعة الأموال المنفقة بقصد إعادة توزيع الثروات والدخول والأموال المنفقة على زيادة الإنتاج وتحسين النوعية.

وتؤدي هذه القاعدة بالدولة إلى المفاضلة بين المشروعات التي يحتاجها المجتمع على أساس ما تحققه من منفعة جماعية، وتقرر الإنفاق في ضوء ذلك. كذلك على الدولة ان توازن بين المنافع، فلا يقتصر إنفاقها على إشباع حاجة عامة واحدة وتهمل الحاجات الأخرى. وإنما عليها أن توازن بين مختلف الحاجات لتتمكن من تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة.

وعليها أن تراعي توزيع النفقات حسب حاجات النواحي والأقاليم المختلفة، وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية.

- قاعدة الاقتصاد

وتتضمن هذه القاعدة وجوب تجنب التبذير في النفقات العامة. لان تبرير هذه النفقات يتمثل فيما تحققه من منفعة اجتماعية، ولا يمكن تصور قيام منفعة نتيجة لإنفاق تبذيري، ومن الأمثلة الواضحة على الإنفاق التبذيري، زيادة عدد الموظفين عن الحد اللازم، الاهتمام المتزايد بالزخارف والكماليات في الدوائر الحكومية ان تحقيق عنصر الاقتصاد في الانفاق الحكومي وتجنب التبذير يحتاج الى تعاون وتضافر جهود مختلفة. فرقابة الرأي العام يمكن ان تكون مجدية في الكشف عن بعض مواطن التبذير كذلك تقوم الرقابة الإدارية بجانب الرقابة البرلمانية بدور فعال في كشف التبذير وتقرير العقاب اللازم لمن قام به.

ولا بد من التفريق بين التقتير والاقتصاد. ذلك ان التقتير يعني الشح في الإنفاق حتى على المسائل التي يقوم الإنفاق عليها الى تحقيق منفعة اجتماعية كبيرة. أما الاقتصاد فيعني إنفاق ما يلزم من أموال، مهما بلغت على جوهر الموضوع وتجنب الانفاق على الجوانب التي لا تشكل عنصراً اساسياً في الموضوع. فالإنفاق على إنشاء مصنع للنسيج ضروري جداً ولا ينبغي ان نبخل في تقرير ما يلزم له من أموال. لكن إيجاد الكماليات داخل المصنع والإكثار من الزخارف يجب ان لا يحضى بأي إنفاق على الإطلاق.

- قاعدة الترخيص

تعني النفقة تصرف هيئة عامة بأموال عامة، لهذا ينبغي أن تحصل على اذن من السلطة التشريعية المختصة(المجلس النيابي)، ذلك لان الإنفاق على إشباع الحاجة العامة التي تحقق المنفعة لا يتم إلا بقانون.

كما أن ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة هو قاعدة الترخيص، لأنها أما أن تخضع للبرلمان في النطاق المركزي، أو لإذن الهيئات المحلية المختصة إذا دخلت ضمن اختصاصها.

هـ - أنواع النفقات العامة

تقسم النفقات العامة وفق التقسيم الاقتصادي إلى ما يأتي:-

- النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية :

إن النفقات التي يقوم بها شخص معنوي (عام أو خاص) كمرتبات الموظفين وبدلات إيجار البناية تطلق عليها اسم، نفقات جارية أو (نفقات تشغيل) وبجانب هذه النفقات هناك نفقات أخرى من شأنها أن تزيد من الذمة المالية للكيان الذي يقوم بها لأنها تساهم في تحسين معداته وممتلكاته يطلق عليها نفقات رأسمالية.

وإذا كانت هذه النفقات مقتصرة على الأفراد والمشروعات الخاصة في الماضي أصبحت الآن من صُلب أعمال الدولة حيث أن من واجبها المحافظة على الأموال العامة وأن تزيد منها وتحسنها، لذلك نرى أن هناك نفقات مخصصة لإنشاء المدارس والمستشفيات والطرق والسدود... أو تجديد وصيانة معداتها ومنشآتها .

وتختلف طبيعة النفقات الرأسمالية عن نفقات التشغيل، ذلك لأن من ابرز خصائص الأولى إنها تزيد من رأس مال الكيان الذي يقوم بها، حيث تؤدي إلى نشوء أنواع جديدة منها، فيترتب على إنشاء سد مثلا توليد تيار كهربائي مهم جداً لعملية التصنيع، [في الوقت الذي تؤدي النفقات الجارية إلى استهلاك جزء من الثروة القومية كالأجهزة والمعدات والأثاث والبنايات] بسبب الاستخدام (الاندثار).

ويمكن التمييز بين هذين النوعين من النفقات من التمييز التقليدي بين النفقات العادية والنفقات غير العادية حيث أن طابع الأولى دوري ومتجدد في حين ان طابع الثانية استثنائي، وقد انسحب اثر هذا التقسيم على الموازنة فكانت هناك موازنة عادية يتم تمويلها بإيرادات عادية (الضرائب مثلا) وموازنة غير عادية تمول بإيرادات غير عادية (القروض مثلا). والغالب أننا نطلق على النفقات العادية نفقات تشغيل، وغير العادية

نفقات رأسمالية، إلا أن الواقع ليس كذلك دائما، ذلك أن هناك نفقات تشغيل غير عادية كالنفقات العسكرية الضرورية لمواجهة الحروب والكوارث البيئية كالفيضان والزلازل وغيرها.

ويمكن المقارنة بين النفقات المنتجة والنفقات غير المنتجة، اذ غالباً ما تكون نفقات التشغيل غير منتجة لأنها تدخل ضمن النفقات الضرورية لإدامة الحياة دون أن تزيد من الذمة المالية، إلا ان هذا لا يمنع من ان يكون بعضها منتجاً كرواتب المهندسين الزراعيين لان عمل هؤلاء سيزيد من إنتاجية القطاع الزراعي، ويترتب على ذلك القول أن الرواتب تزيد من إنتاجية الاقتصاد القومي لأنها تُدخِلُ تَحسيناً على الكفاءةِ الإنتاجية وبالعكس فان نفقات رأس المال غالباً مـــا تكون منتجة ســـواء بطريقة مباشرة (سد مثلا) أو غير مباشر (مستشفى مثلا) إلا ان ذلك لا يمنع من أن بعضها غير إنتاجي (كبناء تمثال).

- النفقات الحقيقية (الفعلية) والنفقات التحويلية (نفقات إعادة التوزيع):

من المعروف أن النفقات العامة هي مكافأة الخدمات أو دفع ثمن السلع التي تحصل عليها الدولة، ويطلق على هذا النوع من النفقات بالنفقات الحقيقية.

ونتيجةً للتطور الذي لحِقَ بالمالية العامـــة فقد ظهرت فئةٌ جديدةٌ مـــن النفقات ذات طبيعة مختلفـــة سميت((النفقات التحويلية))، وميزتها أن ليس لها مقابلٌ مباشر، وتتخذ هذه النفقات شكل إعانات أو هبات كتلك التي تمنحها الدولة لبعض منتجي السلع الضرورية للحد من ارتفاع أسعارها، بحيث تعد هذه الإعانات المباشرة للمنتجين بمثابة إعانات غير مباشرة للمستهلكين كالإعانات التي تدفعها الدولة لمزارعي الحنطة في العراق والغرض من ذلك هو توفيرها للمستهلكين بسعر ثابت لا يتأثر بأي عامل من شانه زيادته. وقد بلغ التطور حتى ان الدولة أصبحت تفكر بتغيير البنيان الاجتماعي عند قيامها بفرض الضرائب التصاعدية على الدخول المرتفعة لتعيد توزيع ما اقتطعته، على محدودي الدَخل عن طريق قنوات الإنفاق.

وقد ظهرت نظرية اعتبرت الموازنةُ بموجبها وسيلةً من وسائل توجيه الثروة القومية باتجاه القطاعات التي هي بحاجة إليها، ويُعد تصوير الموازنة العامة بأنها مضخة ماصة كابسة تصويراً دقيقاً ، فهي تَمتصُ من جهةٍ لتوزعَ ما امتصته من جهةٍ أُخرى ، وقد تبلورت نظرية الفلتر هذه في فرنسا على يد الأُستاذ لوفيبورجية وقد سميت بنظرية (الفلتر).

ومن أمثلة النفقات التحويلية الإعانات التي تمنحها الدولة عن البطالة والشيخوخة كما هي الحال في العراق.

وتمتاز النفقات التحويلية بأنها تقوم بنقل جزء من القدرة الشرائية من فئة اجتماعية إلى أخرى أو أن تزيد من القدرة الشرائية لبعض هذه الفئات. ولهذا السبب بالذات يمكن ان تعد النفقات التحويلية نفقات تضخمية في حالة عدم وجود اقتطاعات مقابلة من فئات معينة لتمويلها ،أما الإعانات التي تدفعها الدولة إلى دولة أخرى فقد يكون مصحوباً ببعض الشروط السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى العسكرية.

ويمكننا التوفيق بين كل من معيار النفقات الرأسمالية ونفقات التشغيل من جهة، ومعيار النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية من جهة أخرى .

فيمكن أن نُقسم النفقات الحقيقية إلى نفقات تشغيل (رواتب، صيانة) ونفقات استثمارية مباشرة لدعم الهيكل الانتاجي تمثل البنى التحتية (طرق، سدود، مطارات، موانئ ...) وتُقسم النفقات التحويلية إلى نفقات مضافة للدخول (إعانات اجتماعية) ونفقات رأسمالية أو استثمارية غير مباشرة (إعانات للصناعات أو القطاعات).

و- أسباب زيادة النفقات العامة:

كان من النتائج التي أدى إليها تطور دور الدولة (من الدولة الحارسة إلى المتدخلة فالمنتجة) وتوسع وجوه نشاطاتها المختلفة،هي الزيادة المطردة في حجم وتنوع النفقات العامة إلى درجة إن اعتبرت هذه الزيادة بمثابة ظاهرة عامة طويلة الأجل انتشرت في عموم الدول على اختلاف مستويات تقدمها الاقتصادي وطبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة فيها.

ولم تقتصر هذه الظاهرة على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة على أساس الأسعار الجارية أو الثابتة، وإنما على زيادة نسبة مستمرة لهذه النفقات العامة من الدخل القومي، حيث أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام ترجع إلى الأسباب الاتية:-

- انخفاض قيمة النقود بسبب ارتفاع الأسعار (حالة التضخم الاقتصادي)، الذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض القوة الشرائية للنقود، للحصول على القدر نفسه من السلع والخدمات وذلك عن طريق الإصدار النقدي الجديد.
- اختلاف طرق المحاسبة الحكومية أو طريقة القيد في الحسابات.

حيث كانت بعض الهيئات العامة تتبع قاعدة ((صافي الإيراد)) في قيد النفقات في الميزانية، ومضمون هذه القاعدة هو أن تقوم تلك الهيئات بطرح إيراداتها من نفقاتها المدرجة في الميزانية العامة للدولة مباشرةً، إذ لا شك أن درج جميع نفقات هذه الهيئات في الميزانية العامة يؤدي إلى زيادة ظاهرة النفقات العامة وبالنتيجة فإنها لا تُمثل زيادة حقيقية فيها.

- التزايد السكاني الذي يؤدي إلى تزايد تلقائي للنفقات العامة في مجال الخدمات العامة كالتعليم والصحة والأمن العام ..... الخ .
- زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى تزايد الإنفاق العام بشكل طبيعي لكونها أصبحت دولة متدخلة أو منتجة .
- أتساع الدور الاجتماعي للدولة، نتيجةً لزيادة دورها في النشاط الاقتصادي وتزايد الأعباء الاجتماعية للدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل القومي.
- تغير الدور السياسي للدولة نتيجة التحولات الداخلية وما يتطلب من توفير خدمات أوسع لتزايد المشاركات والنشاطات لخدمة الدور السياسي كالمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية والإقليمية، والتمثيل الدبلوماسي وغيرها.
- أثر الحروب الذي يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام من عدة جوانب ومنها ضرورة تحديث المعدات العسكرية والأعتدة لمواكبة أحدث التطورات في تسليح الجيوش الأجنبية.
- تطور حجم الدخل القومي: لما كانت النفقات العامة تمثل اقتطاعات من الدخل القومي لذلك فان لحجم الدخل القومي وتطوره تأثير واضح على المقدار النسبي للنفقات العامة بحيث انه يتغير بتغيره سواء كان في الدول المتخلفة أو في الدول المتقدمة اقتصاديا.
- سهولة الاقتراض العام: خرج القرض العام عن المفهوم السابق باعتباره مصدراً استثنائيا للإيرادات العامة لا تستخدمهُ الدولة إلا في ظروفٍ غير طبيعية أو تُعاني الكثير من الصعوبات في سبيل الحصول عليه. فقد تضاءلت هذه الصعوبات نتيجةً لجوء الدولة إلى اصدار سندات ذات فئات مختلفة لتشجيع الأفراد على الاكتتاب بها وتغطية قيمة قروضها بشروطٍ مناسبةٍ، خاصةً إذا مَنَحَت الدولة المكتتبين مزايا، كالإعفاء من الفوائدِ والضرائب.

ولتوضيح الإنفاق العام في العراق يمكننا النظر الى الجدول (6)، اذ بلغت النفقات العامة خلال عام 2011 ما مقداره (69.6) تريليون دينار بانخفاض مقداره (15.1) تريليون دينار أو ما نسبته (17.7%) مقارنة مع العام 2010 ويعود سبب ذلك إلى انخفاض الإنفاق الجاري بنسبة (8.1%) والاستثماري بنسبة (42.2%).

جدول (6) الإنفاق العام في العراق خلال عامي 2010- 2011 (مليار دينار)

الإنفاق	المقدار		نسبة التغير %	النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي %	
	2010	2011		2010	2011
الإنفاق الجاري	60981	56017	-8.1	38.5	26.5
الإنفاق الاستثماري	23678	13623	-42.5	14.9	6.4
اجمالي الإنفاق العام	84659	69640	-17.7	53.4	33

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2011 ص41 الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تؤدي النفقات العامة إلى زيادة في الناتج القومي بما تتضمنه من زيادة الطاقة المالية العامة للمجتمع إي ان زيادة قدرته على تحمل مزيد من الضرائب وتقديم المزيد من القروض للدولة ومن ثم تزداد قدرتها على الإنفاق فقد تخلت النفقات العامة عن طابعها التقليدي وأصبحت من أهم أدوات تحقيق التوازن الاقتصادي.

أ - آثار الإنفاق العام على الإنتاج القومي

يتوقف حجمُ الإنتاج القومي على جانبين:

- القدرة الإنتاجية للمجتمع (وفقا لما يتوافر له من عوامل إنتاجية تتمثل في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والقدرات التنظيمية والفنية).
- حجم الطلب الفعال.

ويمكننا أن نتعرف على آثار النفقات العامة في القدرة الإنتاجية للمجتمع في ثبات حجم الطلب الفعال عن طريق التمييز بين النفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية ولما كانت النفقات الاستثمارية تشكل حجما كبيرا من الإنفاق فهي إذن تؤثر على مستوى الناتج القومي.

وقد ادى تكرار حدوث الازمات الاقتصادية وانتشار المذاهب الاشتراكية إلى قيام ألدولة بدورٍ إيجابي في النشاط الإنتاجي، ولم يقتصر دورها على مجرد التدخل لتفادي الأزمات بل تجاوز ذلك إلى التدخل لقيادة النشاط الإنتاجي وتوجيههُ. او اضطلاعها بدور تختلف أبعاده وفقا للفكر السياسي والاقتصادي الذي تؤمن بهِ السلطة السياسية الذي أنعكس أثرهُ على حجم القطاع العام ودورهُ، وبالأخير على النفقات العامة الموجهة نحو الاستثمار التي تمثل جزءاً كبيراً من الإنفاق الكلي على الاستثمار. كما تؤثر النفقات العامة الاستهلاكية بدورها على مستوى الناتج القومي على أساس مدى مساهمتها في الإنتاج. وقد أضفى المفهوم الحديث للنفقة العامة طابعا إنتاجيا على هذه النفقات بعد أن كان طابعاً استهلاكياً ومن ثم لم يكن له أي تأثير على مستوى الانتاج القومي.

ب - آثار النفقات العامة على الطلب الكلي:

يتحكم نوع وحجم النفقات العامة في الطلب الفعلي وبالآثار الناشئة عنه فتُمثل النفقات العامة طلباً مباشراً على السلع والخدمات، وبهذا فإن الطلب العام (يُمثِلهُ الإنفاق العام) يلعبُ دوراً أساسيا في تشكيل الطلب الكلي الواقع على هذه السلع والخدمات، بحيث تؤدي إلى رفع أسعارها على أن ذلك يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي أو اقتران هذه الزيادة في الطلب بزيادة مماثلة في حجم الإنتاج، ومن ثم على حجم العرض من السلع والخدمات. وتتوقف آثار النفقات التحويلية (الإعانات) على أسلوب إنفاقها من قبل المستفيدين منها وما إذا كانت سوف تخرج من دورة الدخل سواءً بتحويلها إلى خارج الدولة أو بالعكس ادخارها للمستقبل.

جـ - آثار النفقات العامة على حجم الإنتاج والاستخدام:

تؤثر النفقات العامة على الطلب الفعلي الذي ينسحب أثره على حجم الإنتاج والتشغيل ويتوقف ذلك على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى الاستخدام، الأمر الذي يؤدي إلى توزيع آثار الطلب الفعلي على الأسعار وفقا لظروف المجتمع الاقتصادية، فالمجتمع الذي حقق درجة عالية من التقدم يسير إلى ما يقرب من الاستخدام الكامل، أما البلد المتخلف فيتميز جهازه الإنتاجي بانخفاض المرونة بشكل يقلل من قدرته على مواجهة زيادة الطلب الفعلي مما يؤدي إلى رفع مستوى الأسعار. أما بالنسبة للمجتمع المتقدم الذي لا يعمل جهازهُ الإنتاجي بأقصى طاقاته، فإن أثر زيادة الطلب الفعلي لاينسحب إلى مستوى الأسعار فيه، إلا أنه يؤثر على حجم الإنتاج الذي يزداد لمواجهة الزيادة في الطلب.

د - أثر النفقات العامة على الاستهلاك القومي

تؤثر النفقات العامة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية لأن هناك جزءاً كبيراً من هذه النفقات ينفق على شراء سلع استهلاكية كخدمات الدفاع والأمن وسلع استهلاكية أخرى، أو يجري تنفيذ هذه النفقات على شكل دخول نقدية تخصص للاستهلاك.

ولهذا فان آثار النفقات العامة على الاستهلاك تتوقف إلى حد بعيد على نوع النفقات وعلى ظروف الفئة الاجتماعية التي تحصل عليها سواء كانت من الفئة الاجتماعية التي تحصل على دخول مرتفعة، ومن ثم يكون ميلها الحدي للاستهلاك واطئاً أو من الفئة الاجتماعية التي تكون دخولها منخفضة ومن ثم فان ميلها الحدي للاستهلاك مرتفع كما أن آثاره تتوقف على مستوى التقدم الاقتصادي.

وتختلف آثار النفقات العامة وفقاً لطبيعة مستوى التقدم الاقتصادي للبلد، اذ يعاني البلد المتخلف اقتصاديا بأن جهازهُ الإنتاجي غير مرن وتمثل هذه النفقات طلباً متزايداً على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع مستوى التضخم. في الوقت الذي نجد فيه ان البلد المتقدم اقتصاديا الذي بلغ مستوى الاستخدام الكامل تقوم النفقات العامة فيه بدور هام في دفع عجلة إنتاجه نحو الإمام لأنه يتميز بجهاز إنتاجي مرن ومن ثم يمكنه مواجهة أية زيادة في الطلب على إنتاج السلع والخدمات.

أما إذا بلغ البلد المتقدم مرحلة التشغيل الكامل فتنطوي الزيادة في النفقات العامة بما تمثلهُ من طلب على السلع والخدمات على اتجاه تضخمي لأنها تؤدي إلى زيادة الطلب وتدفع الأسعار نحو الارتفاع.

هـ - أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل القومي

تساهم الدولة في تكوين وتوزيع الدخل القومي من خلال الأدوات المالية، أي من خلال السياسة المالية التي تعكسها الميزانية العامة.

ولا تعتمد الدولة في التأثير على الدخل القومي وعملية توزيعهِ على الأدوات المالية فقط وإنما تستخدم أيضا سياسة تحديد الأجور وتحديد الأسعار وسياسة الاستثمارات التي تقوم بتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية من جهة وتوزيعها جغرافياً بين أقاليم الدولة من جهة أخرى.
وإذا كانت النفقات العامة تقوم بإحداث تأثير كبير في توزيع الدخل القومي في الدول الرأسمالية وأقل منهُ في الدول النامية، فإن الدول الاشتراكية تستخدم سياسة تحديد الأجور وتحديد الأسعار وتوزيع الاستثمارات كأدوات رئيسة في توزيع الدخل القومي وفقا للقرارات المركزية التي تتخذها الدولة عند وضع الخطة.

2- الإيرادات العامة

أ- مفهوم الإيرادات العامة

الإيرادات العامة:هي مبالغ يقوم بجبايتها شخص معنوي من أجل إنفاقها لتحقيق نفع عام.
وقد ارتبط تطور الإيرادات العامة للدول بحكم تطور نفقاتها العامة نتيجة لازدياد تدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، من الشؤون التي رأت الدولة أنه من الضرورة التدخل فيها لإدارتها لما فيه خير الصالح العام.

ب-أنواع الإيرادات العامة

يشكل التعميم النظري للإيرادات العامة أشمل التقسيمات الممكن عرضها ولعل التقسيم القانوني المالي الاقتصادي وتقسيم الإيرادات المالية على أساس نسبة النفع العام إلى النفع الخاص ،هي أهم أنواع التقسيم النظري الذي يمكن عرضه وسنتعرف على أنواع الإيرادات العامة حسب التقسيم المالي لها بشكل موجز.

ج - التقسيم المالي للإيرادات العامة

- **الإيرادات الجارية (العادية)**

وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة وتدخل خزانتها بشكل نهائي أي أنها لا تلتزم بردها ومنها الضرائب المباشرة التي تفرض على الأفراد أو الشركات بصورة مباشرة ومن أمثلتها الضرائب على الدخل الشخصي، والضرائب على الضمان الاجتماعي وعلى الرواتب والشركات والهبات. والضرائب غير المباشرة، التي يتم جبايتها على السلع والخدمات، ومن ثم يتم تحصيلها، من الأفراد بطريقةٍ غير مباشرة، ومن أمثلتها الضرائب على الإنتاج والمبيعات والضرائب على السجائر والجازولين، والتعرفة الكمركية على الواردات والضرائب على الممتلكات.

- **الإيرادات الوقتية**

تلتزم الدولة برد قيمتها مع دفع فوائدها كدفع فوائد القروض العامة سواء كانت داخلية أم خارجية وكذلك الحال بالنسبة الى اقساط القروض الخارجية ورد قيمة إذونات الخزينة أو سندات القروض الداخلية.

د. مصادر الإيرادات العامة

- **إيرادات الضرائب**

تُعرف **الضريبة** بأنها اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية، سواء كانوا أشخاصاً معنويين أو طبيعيين بقصد تغطية الأعباء العامة وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات المذكورة طبقاً لمقدرتها التكليفية.

- **أهداف الضرائب**

فضلاً عن الهدف المالي للضرائب الذي تَمَثَّلَ بتمويل خزينة الدولة بالأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة فان لها هدف اقتصادي يتمثل في معالجة آثار التقلبات الاقتصادية كالتضخم والانكماش. فيمكن من خلال زيادة الضرائب امتصاص القدرة الشرائية الزائدة ومحاربة الاتجاهات التضخمية في السوق وكذلك من خلال الضرائب الكمركية ممكن حماية الإنتاج الوطني أو لنوع معين من أنواعهِ ، كما يمكن أن يكون هدف

السياسة الضريبية هو تشجيع محور معين من محاور النشاط الاقتصادي كتشجيع بناء دور السكن لذلك يمكن تخفيض أو إلغاء الضرائب المفروضة على المواد الإنشائية أو على مواد البناء أو على دخول العقارات المبنية، كما يمكن أن يكون هدف السياسة الضريبية لتشجيع فرع معين من فروع الصناعة أو مشروع معين من مشروعاتها فتخفض أو تلغي الضرائب خلال فترة معينة المفروضة على هذا الفرع أو ذاك المشروع .
والهدف الاجتماعي للضرائب يتمثل بفرض ضرائب تصاعدية على الدخول وعلى الشركات بينما تخفض الضريبة على السلع الضرورية الواسعة الانتشار بعكس السلع الكمالية التي أُخضعت لضريبة عالية وبهذا نجد أن الضريبة ساهمت بطريقه فعالة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق زيادة القدرة الشرائية الحقيقية لأصحاب الدخول المحدودة والحد من تلك التي يتمتع بها أصحاب الدخول المرتفعة.
وقد يكون للضريبة أهداف أخرى كالحد من استهلاك بعض السلع الضارة كالمشروبات الكحولية والسكائر وغيرها، أو تشجيع استهلاك سلعٌ أخرى كمنتجات الألبان وعصير الفواكه. فتُعتَبَر الضريبة أداة رئيسية تلجأُ إليها الدولة لتحقيق الرفاهية العامة في الحقول الاجتماعية والاقتصادية ولم يقتصر هدفها على تحصيل الموارد المالية للخزانة العامة.

- **القواعد الأساسية للضرائب**

يقصد بها المبادئ العامة التي يجب أن يأخذ بها المشرع في أية دولة بالاعتبار عند فرضها للضرائب حتى يصبح النظام الضريبي نظاماً سليماً صالحاً للتطبيق، محققاً بذلك الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام الضريبي... ومن أهم تلك القواعد:

أ- العدالة

بمعنى انه يجب ان يساهم رعايا الدولة كافة، في دفع الضرائب لتمويل النفقات العامة لأن المستفيد من النفقة العامة مجموع الأفراد.

ب- اليقين

أي أن الضريبة المفروضة على كل فرد مؤكدة لاتحكيمية ومحددة بالقانون بشكل واضح دون أي غموض. فوقت الوفاء والمقدار الذي يدفع يجب ان يكون واضحاً ومحدداً للمكلف.

- **وعاء الضريبة :**

يقصد به المال الذي في حوزة الفرد والذي تفرض عليه الضريبة . وجميع الضرائب في الأنظمة الحديثة وعاؤها الأموال ، كالرواتب وأرباح الأعمال التجارية وبدلات إيجار الأراضي الزراعية و الأرباح الناجمة عن نقل ملكية العقار وغيرها.

- **سعر الضريبة:**

هو نسبة مبلغ الضريبة إلى الوعاء الخاضع لها أي انه ذلك المبلغ الذي تقتطعه الضريبة من المال أو الأموال الخاضعة لها. وسعر الضريبة عادة ما يحدد بنسبة مئوية، فيقال سعر ضريبة معينة هو 5% أو 10%بالنسبة للوعاء الضريبي.

- **إيرادات الرسوم :**

الرسم: هو مبلغٌ نقديٌ يدفعهُ شخصٌ طبيعي أو معنوي إلى هيئةٍ عامةٍ مقابلَ خدمةٍ معينةٍ يطلبها من هذه الهيئة.

ومن أنواع الرسوم، الرسوم القضائية ورسوم التسجيل العقاري ورسوم السيارات ورسوم الاستيراد ورسوم السفر وغيرها.

ويمكن حصر خصائص الرسوم بشكل رئيس بما يأتي:-

أ- تمثل إيرادات للخزينة مقابل خدمة خاصة تقدمها الدولة للطرف المستفيد منها بشكل مباشر، وهي بذلك تختلف عن الضرائب التي قد تفرض على الآخرين بدون مقابل مباشر.

ب- الرسم يتميز بعنصر الاختيار، فالأشخاص غير مجبرين على دفع الرسم إلا في حال طلبهم للخدمة العامة.

- **إيرادات أملاك الدولة :**

وهو ما يطلق عليه (الدومين) فقد كانت إيرادات أملاك الدولة في إقتصادات الدول الاشتراكية كافة التي كانت قائمة لغاية نهاية القرن العشرين، تلعبُ دوراً رئيسياً بارزاً في تمويل النفقات العامة للدولة، لكون ملكية وسائل الإنتاج الرئيسة تشكل أهم سمات النظام الاقتصادي الاشتراكي. أما في الدولة الرأسمالية فان الضرائب وخصوصاً المباشرة منها تكون المصدر الأساس للإيرادات العامة، وهذا ناجم بالطبع عن حقيقة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

ويمكن تقسيم أملاك الدولة بشكلٍ عام إلى قسمين أساسيين:

أ- أملاك الدولة المعدة للنشاط الاقتصادي (الدومين الخاص)، وتشكل المنشات الاقتصادية العامة في قطاعات الاقتصاد القومي الإنتاجية المختلفة (كالقطاع الصناعي ، الزراعي ، التجاري) المصدر الأساسي للإيرادات. ورغم ان المنشآت الاقتصادية العامة تتمتع باستقلال مالي وأداري، إلا ان ملكيتها تعود للدولة والدولة على هذا الأساس هي المسؤول عن تقرير اتجاهات ومستوى نشاط هذه المنشآت وضمن الخطة العامة للدولة.

ب - أملاك الدولة المعدة للنفع العام (الدومين العام)، وهـــذه الأملاك كالطرق والجسور، الموانئ والمتاحف .. الخ، تخضع مثل هذه الأملاك لإحكام القانون العام. وعلى الرغم من أن الأصل في مثل هذه الأملاك انها لا تدر إيرادات، إلا أن هناك حالات كثيرة تحققت فيها إيرادات عامة للدولة من هذه الأملاك كما أن هذه الإيرادات لا تساهم مساهمة كبيرة في تمويل النفقات العامة.

الآثار الاقتصادية للضرائب:

أ - تؤثر الضرائب في الاستهلاك والادخار:

إذ تؤدي الضرائب إلى تخفيض حجم الدخول النقدية القابلة للتصرف في حالة ارتفاعها ومن ثم إلى تخفيض الاستهلاك والادخار. وهذا يتوقف على حجم الدخل المتبقي وعلى الميل للاستهلاك والميل للادخار .وهذه الضرائب التي تؤدي إلى انخفاض الدخول النقدية تشكل ادخاراً نقدياً اجبارياً لصالح الدولة. ومعنى ذلك ان الضرائب تشكل أداة مـــن أدوات تكوين الادخار غير أن مصير الادخار يتوقف علـــى كيفية استخدام الدولة لحصيلة هـــذه الضرائب بحيث تؤدي إلـــى تكوين ادخار إذا خصصت حصيلتها لتغطية (النفقات الاستثمارية لا النفقات الاستهلاكية).

ب - تُمارس الضرائب آثاراً انكماشية:

إذ تُمارس الضرائب بصفة مباشرة على الإنتاج من خلال تأثيرها في الميل للاستثمار. فالضرائب التي تؤدي إلى انخفاض أرباح المنتجين انخفاضاً كبيراً تؤدي إلى انخفاض الإنتاج وتخفيض المدخرات، كما تُمارس الضرائب تأثيرها بصفة غير مباشرة في الإنتاج من خلال تأثيرها في الاستهلاك فارتفاع الضرائب على سلع الاستهلاك الضرورية يخفض من استهلاك ذوي الدخول المنخفضة ومن ثم تخفيض الاستهلاك بوجه عام، مما يؤدي إلى آثار انكماشية في الإنتاج. وتعد الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع الاستهلاكية التي تؤدي إلى ارتفاع اسعار المنتجات التي ستشكل عبئاً على ذوي الدخول المنخفضة منها لا على ذوي الدخول المرتفعة.

جـ - تسهم الضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي:

فالضرائب تستخدم للحد من التفاوت بين الفئات الاجتماعية المختلفة رغبة في ضمان الأمن الاجتماعي أو رغبة في تحقيق أهداف اقتصادية معينة، ويكون ذلك بفرض ضرائب تصاعدية ذات سعر مرتفع على الدخول الكبيرة وبإعفاء الدخول المنخفضة من الضرائب أو تخفيضها.

اما دور الضريبة في البلدان النامية فينبغي على السياسة المالية ان تبرز أهمية دور الضريبة في هذا المجال اذ يكون من الضروري أن تعمل الضرائب على الحد من الاستهلاك، لتكوين المدخرات وتشجيع الاستثمارات الخاصة وعلى حماية الصناعات الوطنية.

ولغرض تشجيع بعض أنواع الاستثمارات التي تراها الدولة ضرورية لعملية التنمية تستطيع الدولة إعفاءها من الضرائب المفروضة على الدخول أو عن طريق إعفائها من الرسوم الكمركية المفروضة على السلع اللازمة لها.

الإيرادات العامة في العراق

أرتفع أجمالي الإيرادات العامة إلى (100) ترليون دينار في عام 2011 بعد أن كان (61.7) ترليون دينار في عام 2010 محققا في ذلك معدل نمو بلغ (62%) متجاوزاً بشكل كبير معدل النمو في العام السابق البالغ (17.3%) نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية حيث بلغ معدل سعر برميل النفط (103) دولار عام 2011 بعد أن كان (75) دولار للبرميل عام 2010 كما ارتفعت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (47.3%) في عام 2011 بعد ان سجلت (38.9%) في عام 2010 كما ازدادت مساهمة الضرائب في ايرادات الموازنة العامة لعام (2011) بنسبة (36.2%) عما كانت عليه في عام (2010) وكما موضح في جدول (7).

جدول 7: إيرادات الموازنة العامة للدولة لعامي 2010 -2011 (فعلي) (مليار دينار)

الإيرادات	2010	2011	نسبة التغيير %
الضرائب	1310	1784	36.2
المساهمات الاجتماعية	28	53	89.3
المنح الأخرى		15	-
الإيرادات الأخرى يضمنها مبيعات النفط	59794	98090	64.0
بيع الموجودات غير المالية	604	57	90.6-
المجموع	61736	100000	62.0

المصدر:التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2011 (ص40-41)

القروض العامة وآثارها الاقتصادية

يُقصد بالقرض العام هو مبلغ نقدي تقترضهُ الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية، مع الالتزام برد المبلغ المقترض وفوائده طبقاً لشروط القرض.

أنواع القروض

يمكن تقسيم القروض إلى أنواع عدة هي:-

أ- وفقاً لمصدر القرض

- القروض الداخلية: هي القروض التي تتفق حولها الدولة مع المؤسسات الوطنية وتعطي مقابلها سندات إلى الدائنين، وتدفع الدولة فيما بعد فوائد القروض وإقساطها إلى الدائنين من الأفراد والمؤسسات الوطنية.
- القروض الخارجية: وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من دول أو مؤسسات خاصة خارجية، وتتم وفق شروط تحدد بموجبها قيمة القرض ومهلة سداده ونسبة الفائدة عليه... الخ.

ب - وفقاً لمدة تسديد القرض

- قروض قصيرة الأجل: وهي القروض التي تكون مدة تسديدها خلال فترة لا تتجاوز السنة الواحدة. وتُعقد هذه القروض لتغطية عجزٍ مؤقت في ميزانية الدولة (العجز النقدي) وتُسدد خلال ثلاثةُ أشهر أو أكثر بحيث لا تتجاوز المدة سنة واحدة. وكذلك في حالة تغطية عجز حقيقي في الميزانية (العجز المالي) في حال عدم توازن الميزانية.
- قروض متوسطة الأجل: تحدد مدة تسديدها بفترة تمتد بين سنة واحدة إلى خمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات.
- قروض طويلة الأجل: تحدد مدة تسديدها بفترة أطول نسبياً من النوع الثاني وقد تصل أحيانا إلى 50 سنة أو أكثر .

ج - وفقاً للأعباء التي تتوجب على القروض :

- قروض بفائدة: هي التي يتوجب عليها مبلغ يضاف إلى قيمتها الأساسية يسمى بالفائدة.
- قروض بدون فائدة: هي القروض التي لا تُحَمَل أيةُ مبالغ إضافية، وهذه قليلة الحصول وتتم عندما ترغبُ دولةٌ ما بمساعدة دولة أخرى لأغراضٍ سياسيةٍ أو قومية أو غيرها.

طرق إصدار القروض العامة

يصدرُ القرض بموجب قانون لا يتصف بالطابع الإلزامي . ويمكن أن يتم بأحدى الطرق الآتية:-

- الاكتتاب العام (المباشر) وذلك بعرض سندات القرض على الجمهور مباشرة من دون وسيط، بسبب قناعة الدولة بثقة الأفراد بها وبمقدرتها المالية على سداد قيمة هذه السندات في الوقت المحدد وتتميز هذه الطريقة بتوفير ما قد تتحملهُ الدولة من عمولة تستحق للوسطاء الذين تكلفهم بالإشراف على تمويل القرض.
- الاكتتاب عن طريق المصارف (غير المباشر) في مثل هذا النوع من الاكتتاب بسندات القرض، تتفق الدولة عادةً مع مصرف أو مجموعةٌ من المصارف بأن تتنازل للأخير عن كل سندات القرض، مقابلَ مبلغٍ معين يقلُ عن القيمة الاسمية لإجمالي السندات المقرر عرضها وتترُكَ لهم حرية بيع السندات للجمهور مباشرة أو في البورصة بالسعر الرسمي.
- الإصدار في الأسواق المالية (البورصة): في هذه الطريقة تطرح الدولة سندات القرض للبيع في البورصة مباشرةً وعلى دفعاتٍ ، ولا تستطيع الدولة إتباع هذه الطريقة إلا إذا كان مبلغ القرض قليلا لأن عرضَ كميةٌ كبيرةٌ من السندات للبيع في البورصة يؤدي إلى هبوط قيمتها . وتتميز هذه الطريقة بأن الدول التي تستخدمها فيها سوق مالية (بورصة) منتظمة.

الآثار الاقتصادية للقروض العامة

1- تأثير القروض على الجانب الإنتاجي

يبرز تأثير القروض (الداخلية) على النشاط الإنتاجي من خلال جانبين أساسيين **الأول** يتمثل باقتراض أموالٍ غير مستثمرة (عاطلة) سواء من الأفراد أو المؤسسات لكون الطلب على هذه الأموال اقلُ من عَرضَها في السوق المحلية، لانعدام أو قلة فرص استثمارها. وأما الجانب **الثاني** فيتمثل بإنفاق حصيلة القرض. فإذا أُنفق القرض نحو المجالات الاستثمارية غير المستهدفة من قبل الأفراد أو المؤسسات بسبب كونها تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وخبرات متنوعة لا تستطيع توفيرها سوى الدولة عند ذلك تعمل القروض العامة على تحسين مستوى النشاط الإنتاجي، بحكم ما يولدهُ الاستثمار العام في زيادة في الطلب على القوى العاملة أو المواد الأولية من جهة، وحصول أصحاب تلك الأموال الذين أقرضوها للدولة على الفائدة من جهة أخرى.

أما في حالة عدم وجود أموال عاطلة يكون تأثير القروض العامة ضعيفاً، لكون أموال الأفراد والمؤسسات مستثمرة، ومن ثم فان دخول الدولة كمقترض من السوق المحلية يمكن ان يؤدي إلى أن تتنافس الدولة مع المؤسسات أو الأفراد في الطلب على الأموال فيزداد سعر الفائدة وقد يصبح القرض أحيانا عائقاً أمام التوسع في الإنتاج بشكل طبيعي وينصح كتاب المالية العامة الدولة بضرورة اللجوء إلى الضرائب وخصوصاً المباشرة في مثل هذه الحالات للحصول على الأموال اللازمة لتمويل الإنفاق الاستثماري العام.

أما تأثير القروض الخارجية على النشاط الإنتاجي فيبدو واضحاً من خلال تمويل إستيراداتها من المكائن والآلات أو المشاريع الكاملة وبما ينعكس على زيادة الطاقات الإنتاجية والنشاط الإنتاجي، أما إذا استخدمت القروض الخارجية لتمويل إنفاق استهلاكي، فان تأثيرها بطبيعة الحال سوف لا ينعكس على توسع النشاط الإنتاجي، بل ينكمش النشاط الإنتاجي في الفترة التي يستحق فيها سداد الأقساط والفوائد.

2- تأثر القروض العامة على هيكل الاقتصاد القومي

يبرز تأثير القروض العامة على الاقتصاد القومي بشكلٍ أساسي من خلال توجيه حصيلة القروض العامة إلى قطاع أو فرع من قطاع معين وذلك للتخلص من صفة الاقتصاد **وحيد الجانب** الذي لازم أغلب اقتصاديات الدول النامية الذي هيمن عليه طابع الإنتاج الزراعي ـ باستثناء الدول النفطية ـ فعندما توجه حصيلة القروض العامة نحو قطاع آخر، كالقطاع الصناعي على سبيل المثال فان هيكل الاقتصاد القومي للبلد المقترض، سوف يتأثر بمقدار حجم الاستثمارات الجديدة التي استخدمت في القطاع الصناعي بدلاً من أن يعتمد تكوين الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد البلد المقترض على القطاع الزراعي بشكل أساسي فان القطاع الصناعي سوف يساهم وبشكل أكثر فاعلية في تكوين الناتج المحلي.

3- تأثير القروض على توزيع الدخل وتوزيع الإنفاق العام.

في حالة استخدام مبالغ القروض العامة المستحصلة من مصادر داخلية، فإن استثمار الدولة لأموالٍ عاطلة في المجالات المحددة في خطة التنمية القومية، سوف يؤدي إلى تحقيق الزيادة المستهدفة في الدخل عن طريق رفع مستوى الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة فرص العمل للعاطلين وكذلك يتسبب بتوزيع عوائد الإنتاج على عناصر الإنتاج الأخرى.

وفي حالة كون الإنفاق العام موجهاً نحو المجالات غير المنتجة فان آثاره لن تكون إيجابية على النتائج الاجتماعية والاقتصادية المستهدفة من إعادة توزيع الدخل، وستكون النتائج سيئة عند مرحلة تسديد الإقساط والفوائد للقروض العامة.

ثالثاً : الموازنة العامة

1- مفهوم الموازنة العامة

تعرف الموازنة بأنها ((خطة تتضمن تقديراً لنفقات وإيرادات الدولة خلال فترة قادمة، غالباً سنة ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية)).

وقد جاء هذا التعريف نتيجة للتطور الذي لحق النظام المالي وأدواته المختلفة، وهو يختلف عن التعريف الذي نص عليه قانون أصول المحاسبات العامة العراقي رقم (28) لسنة 1940 (المعدل) الذي عرف الموازنة بأنها :-

(الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الميزانية).

وتختلف الموازنة العامة عن الحساب الختامي. ذلك لان الموازنة تتضمن تقديراً يتعلق بفترة قادمة قد تتحقق وقد لا تتحقق إذ أن عنصر الاحتمال فيها أساسي في حين ان الحساب الختامي للموازنة عبارة عن البيانات للنفقات التي جرى إنفاقها فعلا والإيرادات التي تم تحصيلها فعلاً ،وهنا يمكن تسميتها بالميزانية العامة.

يستفاد من التعريف أعلاه ان الموازنة العامة لم تعد ذات غرض مالي فحسب وإنما هي أداة رئيسة من أدوات التخطيط القومي الشامل، وهي بهذا المعنى تهدف إلى تقدير كلٌ من النفقات الضرورية-لإشباع الحاجات العامة- والإيرادات العامة لتغطية تلك النفقات.

ويتميز النشاط الاقتصادي بأنه نشاطٌ مستمرٌ تربط بين ماضيه وحاضره ومستقبله علاقات متينة، ولأجل هذا فان الموازنة العامة تمكننا من دراسة العلاقات الاقتصادية التي تربط بين أنشطة مختلفة ولو أنها شكلا تنتمي إلى فترات زمنية متعاقبة.

فنلاحظ اتخاذ قرارات مالية عدة في سنة مالية، فبعضها يتعلق بتنفيذ الميزانية الجارية، وبعضها بالتصديق على الحساب الختامي للسنة المالية السابقة والبعض الآخر يتعلق بتقديرات موازنة العام القادم.

2- قواعد الموازنة

تتميز الموازنة العامة بخضوعها لقواعد معينة عند تحضيرها هي السنوية، الوحدة، الشمول والتوازن لذلك سنعرض هذه القواعد تباعاً.

1. سنوية الموازنة

تُشَرَع الموازنة العامةِ ـ عادةً ـ لمدة سنة وقد أستقرَ الفقه المالي على أن فترة السنة هي أنسب مدة يمكن خلالها توقع نفقات وإيرادات الدولة، وهذا متأتٍ من أن فترة السنة يتم خلالها ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتؤمن دقة تقدير نفقات وإيرادات الدولة على أساس من اتجاهاتها في الماضي القريب (السنة المالية المنصرمة) ولتلافي الصعوبات الناجمة من تقدير هذه الكميات لفترة أطول وما قد يصاحب هذا من أخطاء وعدم دقة. كما أن فترة السنة تتفق مع مختلف أنواع الرقابة التي سنذكرها فيما بعد، حيث أن

هذه الرقابة تسير بصورة دورية وضمن فترات متقاربة وعندما يتأخر اعتماد الموازنة لأي سبب كان يجري وضع إعتمادات مؤقتة في الموازنة بعد اعتمادها(*)

2. وحدة الموازنة

تقضي هذه القاعدة بأن تدون جميع نفقات الدولة وجميع ايراداتها في وثيقة واحدة لتستطيع الاجهزة الرقابية المختلفة من التعرف على مركزها المالي ومراقبة تصرفاتها المالية وانطباقها، والأهداف المرسومة لها والاعتمادات المدرجة في الموازنة عندما اعتمدتها السلطة التشريعية، كما ان هذه القاعدة تؤدي الى وحدة عُرى السياسة المالية للدولة وتصنيف الحاجات العامة وفقاً للأفضليات الاجتماعية بما يؤمن تحقيق اقصى قدر من المنافع العامة. من جانب آخر فإن هذه القاعدة تعني عدم تخصيص الإيرادات لتمويل نفقة معينة، اي ان جميع موارد الدولة تصب في خزانة واحدة ومنها يجري تمويل جميع الانشطة الاقتصادية المختلفة التي تقوم بها.

3. شمول الموازنة وعموميتها

يتطلب القيام بتحصيل الإيرادات العامة إنفاق بعض النفقات، وأن بعضاً من وحدات القطاع العام تحقق إيرادات ضخمة لهذا فأن هناك أسلوبين في تدوين الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة.

أولاً:- إجراء مقاصة بين إيرادات ونفقات كل وحدة بحيث تظهر النتيجة النهائية في الموازنة العامة، أي صافي النفقات أو صافي الإيرادات ويطلق على هذه الطريقة أسم (الناتج الصافي).

ثانياً :- أن يدون في الموازنة مقدار كل نفقة دون إجراء مقاصة بينها ويطلق عليها أسم (الموازنة الشاملة) وبسبب اعتبارات الرقابة فأن الأسلوب الثاني هو المتبع كمبدأ في إعداد الموازنة لأنها تحقق أكبر قدر ممكن من المنافع، غير أن هناك بعض الاستثناءات على هذه القاعدة كحالة المشروع التجاري والمشروع الصناعي الذي تمنحه الدولة الاستقلال المالي.

4. توازن الموازنة

وبمقتضى هذه القاعدة ان تتساوى النفقات العامة والإيرادات العامة في الموازنة.

وهذا ما كانت تؤكد على تحقيق النظرية التقليدية، غير ان سياسة الموازنة الحديثة ترفض هذا التقليد وتقوم بتنظيم الموازنة بعجز او بفائض وفقاً لحالة النشاط الاقتصادي، فمثلاً قد تصدر الموازنة بعجز متعمد وهو ما يعني زيادة جانب النفقات العامة على الايرادات العامة بهدف مواجهة ظروف انكماشية لذلك تعتمد السياسة المالية جانب التوسع في الانفاق، وقد تصدر الموازنة بفائض وهو ما يعني تفوق الايرادات العامة على جانب النفقات العامة وهي سياسة تعتمدها الدولة بهدف تقليص الانفاق لمعالجة ظروف التضخم والتوسع في الطلب الكلي.

ثالثا: مراحل تنظيم الموازنة العامة

لكون مراحل تنظيم الموازنة العامة تتشابه في معظم دول العالم، لذلك نستعرض هذه المراحل في العراق على الوجه الآتي :

---

* عند تأخر اعتماد الموازنة العامة في العراق ، يتولى وزير المالية اصدار الامر بالعمل بموازنة السنة المنتهية على اساس الصرف شهرياً بنسبة 1/12 مـــن مجموع اعتماداتها المنقحة، استناداً لقانون اصول المحاسبات العامة رقـــم (28) لسنة 1940 (م – 4).

مراحل إعداد الموازنة العامة في العراق :

أ- مرحلة إعداد الموازنة:

تبدأ مرحلة إعداد الموازنة بتعليمات يصدرها وزير المالية تسمى (تعليمات إعداد الموازنة العامة لسنة) تتضمن إيضاح الخطوط العامة للسياسة المالية المخططة للسنة القادمة، وفي ضوء تلك الخطوط تقوم الوزارات والدوائر الرسمية ومصالح ومؤسسات القطاع الاشتراكي بتحضير ميزانياتها خلال فترة محدودة وفي ضوء الخطوط والقواعد المدرجة في تعليمات إعداد الموازنة لبيان تخمينات النفقات والإيرادات التي تتولى الجهات المعنية تنفيذها بعد التصديق عليها.

ويملك وزير المالية في العراق الحق بتعديل الاقتراحات التي تقدمها الوزارات والدوائر الأخرى، غير ان تعديلاته لا تعد نهائية الا بعد أن تقترن بموافقة مجلس الوزراء على لائحة الموازنة استناداً إلى قانون أصول المحاسبات العامة رقم 28 لسنة 1940.

ب- مرحلة اعتماد الموازنة:

تقوم السلطة التشريعية في هذه المرحلة بالذات بدور أساس على اعتبار أنها تمثل الشعب ، ويمكنها هذا الحق أن تنوب عنه في تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ... وقد ذكرنا ضرورة تقديم بيان موحد للموازنة، والأمر الذي يفرض ضرورة وجود هذا البيان هو تحقيق الهدف من تصديق السلطة التشريعية لها فالقول بان الموازنة ترمي إلى تحقيق أعلى منفعة متاحة من الموارد بفرض ان يجرى تقدير الحاجات والأهداف العامة وتصنيفها وفقاً لأهميتها والمفاضلة بينها بما يحقق مصلحة المجتمع برمته، وان يكون عرض هذه الخطة بصورة موحدة وواضحة، إلا أن تعدد الأنشطة الاقتصادية وتوسع دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية قد جعل من الموازنة وثيقة معقدة ليس من السهل فهمها وتقديرها من غير المختصين في هذا العلم .

ومن اجل هذا فقد وجدت معظم الدول نفسها أمام ضرورة تأليف لجان متخصصة داخل المجالس النيابية تقوم ببحث الموازنة ومناقشتها مع السلطة التنفيذية (الحكومة) ومن ثم إعداد تقرير مفصل عنها للأعضاء الآخرين، وعلى أية حال فان اعتماد الموازنة يوفر فرصة كافية للمجالس النيابية لتقديم المقترحات وبيان الملاحظات التي تراها ضرورية لتحقيق مصلحة المجتمع دون أن يخل ذلك بوحدة وتناسق الموازنة.

ج- مرحلة تنفيذ الموازنة:

يقصد بمرحلة تنفيذ الموازنة، الفترة التي تبدأ من تبليغ جهات التنفيذ بموازناتها المعتمدة وتنتهي بقفل هذه الجهات لحسابات اليوم الأخير من السنة المالية وإعداد حساب ختامي بعملية التنفيذ للسنة المنتهية وتسمى هنا (الميزانية العامة).

إذ بعد أن تعتمد السلطة السياسية الموازنة تقوم السلطة الإدارية بتنفيذ بنودها المختلفة، وتقوم وزارة المالية التي تعد أهم مفصل في الجهاز الإداري للدولة بالإشراف على التنفيذ ، حيث تتولى مراقبة تنفيذ النفقات العامة مستعينة بموظفيها من جهة ، ومراقبة تحصيل الإيرادات العامة بواسطة موظفيها أو موظفي الدولة العاملين في الوحدات الأخرى من جهة أخرى .

د- مرحلة الرقابة على الموازنة:

تعرف الرقابة بأنها وسيلة من وسائل تنفيذ الموازنة العامة، لذلك فهي مرحلة مهمة من مراحل دورة الموازنة، حيث أنها تكشف مدى سلامة تنفيذ الموازنة ودقة أرقامها التقديرية ونجاحها في تحقيق أهدافها

هذه المرحلة تحدد نتيجة التنفيذ سواء كان ذلك بالفائض أو العجز، وأخيراً التعرف على الآثار التي تسحبها الموازنة على مستوى النشاط الاقتصادي واتجاهاتها، وهناك انواع من الرقابة على الموازنة وكما يأتي:

ـ الرقابة السابقة والرقابة اللاحقة.

يقدم وزير المالية عادة إلى السلطة التشريعية لائحة قانون الموازنة مصحوبة بمذكرة إيضاحية، وبعد مناقشتها يتم تشريع قانون الموازنة، ويمثل دور السلطة التشريعية، هذه صورة من صور الرقابة الإجمالية السابقة على التنفيذ على اعتبار أن هذه السلطة تستمد حقها بالنيابة عن الشعب الذي يقوم بتمويل الانفاق العام عن طريق الضرائب.

يرافق عملية تنفيذ الموازنة سلسلة أعمال ذات طابع إداري منها ما يتعلق بجباية الأموال لصالح الدولة كتحقيق الضريبة وتحديد وعائها الصافي، أي الخاضع للضريبة، ومن ثم تحصيلها من ذمم الوحدات الاقتصادية، منها ما يخص التزام الدولة بالنفقة العامة وتحديد المبلغ الواجب دفعه لمن يستحقه ومن ثم بصرف هذا المبلغ من قبل المخول بإصدار الأمر بالصرف لمن يستحقه.

ويتبع هاتين المرحلتين مرحلة الأعمال الحسابية التي يقوم بها المحاسبون المتعلقة بتنفيذ أوامر جباية الإيرادات من جهة ودفع النفقات من جهة أخرى وفقاً لأحكام القانون والقواعد الحسابية المتعلقة بهما.

ـ رقابة الكفاءة والأداء

ويَنصَبُ هذا النوع من الرقابة على المبادئ والأسس والقواعد والأنظمة التشريعية والإدارية والحسابية والاقتصادية، ويُفتَرَضُ القيام بهذا النوع من الرقابة إجراءُ بحثٌ وتحليل القوانين والنظم المالية والإدارية بشكل مفصل والتعرف على أوجه تطبيقها ودرجة كفاءة الدائرة والموظفين القائمين بالتنفيذ.

ـ الرقابة الخاصة والرقابة العامة

تنقسم الرقابة إلى خاصة وعامة من حيث مجال نفوذها، ويتحدد اختصاص الأول بالرقابة على مالية المرفق الخاص في حين تختص الثانية بالشؤون المالية في المرافق العامة.

وتعد الرقابة الخاصة رقابة لاحقة تتضمن تدقيق الدفاتر والحسابات وفحص القيود بالاعتماد على المستندات للتأكد من صحة الحسابات وكشف وتحديد المخالفات، فيتأكد مراقب الحسابات من ان النظام الحسابي وسجلاته قد جرى وفقا لأحكام القانون، وان الحساب الختامي متطابق مع ما درج في السجلات... ويتطلب هذا الأمر ان يكون المراقب مطلعاً على جميع الأحكام القانونية التي تنظم المشروع كعقد التأسيس والنظام الداخلي. وتنصب الرقابة العامة على المعاملات المالية لأجهزة الدولة المختلفة فيقوم المراقب بتدقيق هذه المعاملات، وما إذا كانت تسير وفقاً للأسس والقواعد القانونية التي أصدرتها الدولة، وهي بهذا المعنى إجمالية وتفصيلية ورقابة على الكفاءة والأداء ـ فضلاً عن إنها أما سابقة أو لاحقة، وأما أن تكون إدارية أو قضائية أو برلمانية أو هيئة مستقلة.

3- مفهوم العجز في الموازنة العامة

كانت النظرة التقليدية لتوازن الموازنة نظرة حسابية صرفة، بحيثُ أن مجموع الإيرادات ينبغي ان يتساوى بالضرورة مع مجموع النفقات دون عجز أو فائض ، ذلك لان النظرية الكلاسيكية في المالية العامة ترى أن موازنة الدولة لا تختلف عن موازنة الأفراد والمشروعات الخاصة ، فالخشية من العجز المتزايد إذا

جرت تغطيته عن طريق الاقتراض، ومن التضخم إذا تمت تغطيته بواسطة الإصدار النقدي، وتختلف النظرية الحديثة في المالية العامة في أنها لا ترى في العجزِ كارثةً ماليةً محققةً في ضوء التطورات المالية والاقتصادية التي حدثت في هذا العلم.

على أن الفقه المالي لا يستبعد أبداً فكرة التوازن الاقتصادي الشامل حتى ولو أدى إلى حصول عجز مؤقت في الموازنة، ويطلق على هذا الاتجاه أسم نظرية (العجز المنظم)

اذ تشتدُ البطالة في فترات الركود التي هي عبارة عن عجزٍ فعلي يصيب الاقتصاد، ويتطلب تخفيضه زيادة حجم الاستثمارات ولا يقدم الأفراد والمشروعات الخاصة على ذلك لهذا على الدولة ان تزيد من استثماراتها لتنشيط الوضع الاقتصادي عن طريق زيادة الطلب الكلي فتمنح الاعانات للعاطلين وتخفيض الاقتطاعات العامة وتزيد من استثماراتها .. الخ.

ولا شك أن ذلك سيؤدي إلى عجزٍ يُصيبُ الموازنة إلا انه غير مقصود إذ يعود التوازن الاقتصادي ومن ثم المالي بعد فترةٍ ، وذلك عندما تنشط الحياة الاقتصادية تزدادُ حصيلةَ الضرائبِ، على أنه ينبغي الإشارة إلى أن المتوسط في الإنفاق لا ينبغي أن يتجاوز حجم البطالة الموجودة ، وإلا أدى إلى حدوثِ تضخمٍ كما أن سياسة العجزِ المنظمِ تفترضُ وجودَ فرصُ عملٍ منتجةٍ غير مستغلةٍ (انتشار البطالة).

كما أنها تفترض وجود رؤوس أموال غير مستخدمة. وفي حال عدم توفر هذين الشرطين فإن تنظيم الموازنة بعجزٍ سيؤدي إلى التضخم بالضرورة، لهذا يمكن القول أن فنون علم المالية العامة يُمكنها التأثير في التنمية الاقتصادية للبلد إذا أحسِنَ استخدامها.

مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية:- هي مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة. ومعنى ذلك هي القواعد والإجراءات التي تنتهجُها الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهرُ في الموازنةِ العامةِ للدولة.

وظائف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن في الحقول الآتية:-

1- تحقيق التوازن المالي - أي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه.
2- تحقيق التوازن الاقتصادي - يعني الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج.
3- تحقيق التوازن الاجتماعي - ويعني وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية في حدود إمكانيات المجتمع.
4- تحقيق التوازن العام في مجموع الإنفاق القومي وفي مجموع الناتج القومي.

وفي سبيل أن تحقق السياسة المالية أهدافها المذكورة فإنها تستخدم أدواتها وفق الآتي:

أ- سياسة النفقات العامة: حيث تلجأ الدولة إلى زيادة النفقات العامة في أوقات الانكماش وبالعكس تقلص حجم النفقات العامة في حالة التضخم .

ب- سياسة الضرائب: حيث تلجأ الدولة إلى تقليل فرض الضرائب في أوقات الانكماش وبالعكس فأنها تزيد من فرض الضرائب في حالة التضخم.

ج- سياسة الدين العام: حيث تلجأ الدولة إلى تقليص الدين العام (القروض العامة) إلى الحد الأدنى في حالة الانكماش وبالعكس تزيد الدين العام في أوقات التضخم.

رابعا: الموازنة العامة والسياسة المالية في العراق :

يرجع نشوء أول موازنة عامة للدولة في العراق إلى عام 1921م إذ نظمت وفقاً لأحكام قانون أصول المحاسبات العثماني لسنة 1910م والتعليمات المالية التي أصدرتها الحكومة العراقية المؤقتة في ظل الاحتلال البريطاني ، وبصدور دستور 1925م تم تحديد الباب السادس منه للأمور المالية والقواعد التي تنظم الموازنة التي يجب أن يقرها البرلمان كما أشار إلى كيفية مراقبة البرلمان لها. وبقي العمل بقانون المحاسبات العثماني ونظام السلطة فـي الأمور المالية حتى سنة 1940م إذ صدر قانون أصول المحاسبات العام رقـم (28) لسنة 1940م الذي حل محل قانون أصول المحاسبات العثماني ونظام السلطة في الأمور المالية. وبقيام ثورة 14 تموز 1958م الغي الدستور وتم حل البرلمان. وفي دستور 29 نيسان 1964 م حددت المادة التاسعة منه حق السلطة التنفيذية في إعداد الموازنة العامة والموازنات الملحقة.

أما الموازنات المعمول بها في العراق فهي كما يأتي:

1- الموازنة الاعتيادية

تقوم هذه الموازنة بتمويل الأنفاق الجاري مستهدفة تقديم خدمات متنوعة لتنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على كيان المجتمع مثل خدمات الدفاع والأمن والعدل وخدمات الرقابة الحكومية والخدمات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والدينية وخدمات المرافق العامة وما ينفق في مجال الأبحاث العلمية والري والزراعة والطرق وما إلى ذلك . إن هذه النفقات بمجموعها تمثل إستهلاكاً للسلع والخدمات يعبر عنها بالاستهلاك الحكومي.

وتبدأ الموازنة بالأول من كانون الثاني من السنة وتنتهي في 31 كانون الأول من السنة نفسها لتكون مطابقة للسنة التقويمية بعد أن كان البدء بها قبل عام 1975م في الأول من نيسان من السنة وتنتهي في 31 آذار من السنة التالية.

2- **الموازنة غير الاعتيادية** (الموازنة الاستثمارية):

وهذه الموازنة تقوم بالإنفاق الاستثماري على المشروعات المثبتة في الخطة الاستثمارية التي يتقرر تنفيذها وفقاً لمناهج استثمارية مبرمجة خلال سنوات الخطة. وقد اخذ العمل بهذا النوع من الموازنة منذ سنة 1927م إذ صدرت ميزانية الأعمال العمرانية الرئيسة التي كان يطلق عليها آنذاك باسم (مشروع السنوات الخمس) وكانت ملحقة بالموازنة الاعتيادية.

وفي سنة 1950م استحدثت موازنة جديدة سميت بموازنة مجلس الأعمار مستقلة عن الموازنة الاعتيادية وبعد قيام ثورة 14 تموز 1958م ألغيت هذه الموازنة وصدرت الخطة الاقتصادية المؤقتة ثم قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم (70) لسنة 1961م ، فالخطة الاقتصادية الخمسية 1965 - م1969 م ثم خطة التنمية القومية 1970 - 1974م أعقبتها خطة التنمية القومية 1976 - 1980م فخطة التنمية القومية 1981 - 1985م .

3- الموازنات المستقلة:

وهي موازنات استحدثتها السلطة المالية بقانون، مثل موازنة جامعة بغداد وموازنة الأوقاف وهناك موازنات مستقلة لا تَصدرُ بقانون وإنما يقوم مجلس إدارة المؤسسة بتنظيمها ويتم إقرارها من قبل الوزارة أو الهيئة التابعة لها ثم تُرفعُ إلى وزارة المالية للمصادقةِ عليها، مثل موازنة البنك المركزي العراقي، موازنة مصرف الرافدين وموازنة شركة التأمين الوطنية. ومما يؤخذ على تعدد الموازنات أن كَثرَتَها قد تؤدي أحياناً إلى انعدام التناسق وضياع وحدة الهدف في السياسة **المالية** فقد تمر بالبلاد اتجاهات انكماشية مما يستوجب التوسع في الأنفاق كأن تتجه الموازنة الاعتيادية إلى زيادة نفقاتها العامة ويقلل من أعباء المشروعات الاقتصادية للتخفيف من حدة هذه الظاهرة حتى تتيح للاقتصاد القومي أن ينشط، فيما يتجه الأنفاق في الموازنات الأخرى نحو الثبات أو الانخفاض كـأن تنتهي موازنة الاستثمار في انجاز مشروعاتها المثبتة في المناهج الاستثمارية أو توقف عملياتها الاستثمارية لسبب أو لآخر وعمل كهذا يزيد من حدة الاتجاهات الانكماشية.

الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة في العراق:

الجدول (8) يبين إيرادات ومصروفات الموازنة العامة للدولة خلال المدة من (1992 – 2010). ويلاحظ إزدياد الإيرادات والنفقات بشكل كبير بعد عام 2003م بسبب زيادة أسعار النفط.

جدول 8:الموازنة العامة في العراق للمدة من (1992 - 2010) (ملايين الدنانير)

السنة	المجموع العام للإيرادات	المجموع العام للنفقات	الفائض أو العجز
1992	5.047	32.883	27.836-
1993	8.997	68.954	59.957 -
1994	25.659	199.442	173.783 -
1995	106.986	690.784	583.798-
1996	178.013	542.542	364.529-
1997	410.537	605.802	195.265-
1998	250.430	920.501	400.071-
1999	719.065	1.033.552	314.487-
2000	1.133.034	1498.700	365.666-
2001	1.289.246	2.079.727	790.481-
حزيران 2002	939.291	869.705	69.586
2004 *	32.982.739	32.117.491	865.248
2005	40.502.980	26.357.175	14.127.715
2006	49.055.545	38.806.679	10.248.866
2007	54.599.541	39.031.232	15.568.219
2008	80.252.182	59.403.375	20.848.807
2009	55.209.353	52.567.025	2.642.328
2010	70.178.223	70.134.201	44.022

المصدر : النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي(2003 - 2006 - 2009 - 2010 - 2011)

الدين العام الخارجي في العراق :

ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي نهاية عام 2011 م بمقدار (4.2) مليار دولار أي بنسبة 7.4% عن مستواه في نهاية عام 2010 م ليصل إلى (61.3) مليون دولار جدول رقم (9) أدناه، ويعزى الارتفاع

* عام (2003) م – لا تتوفر بيانات دقيقة عن مجموع الايرادات والنفقات وحجم العجز والفائض لذلك لم تذكر في الجدول

الحاصل في الرصيد القائم للدين العام الخارجي بشكل أساس إلى ارتفاع رصيد القروض الجديدة بنسبة (33.7%) عن السنة السابقة، حيث بلغ رصيد القروض الجديدة ما قيمته (2.2) مليار دولار بعدما كان (1.6) مليار دولار وارتفـــاع قروض إعادة الجدولة* بنسبة (13.3%) حيث بلـــغَ رصيدها مامقداره (14.6) مليار دولار نهاية العام 2011 بعدما سجل رصيدها ما قيمته (12.9) مليار دولار نهاية العام السابق

جدول 9: تطورات الدين العام الخارجي عامي 2010 و 2011 (مليار دولار)

الأرصدة / المدة	2010/12/31	2011/12/31	نسبة التغير %
قروض إعادة الجدولة	12874.7	14592.4	13.3
الدين غير المعالج بضمنها دول مجلس التعاون	39736.0	41712.0	5.0
القروض الجديدة	1625.5	2172.5	33.7
الدين التجاري للدائنين	2789.6	2789.6	0.0
الدين التجاري الجديد	0.0	0.0	0.0
المجموع	57025.80	61266.5	7.4

المصدر : التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2011

* اعادة جدولة الدين العام : يقصد بها وضع جدول زمني جديد لسداد مبلغ الدين العام ، مما يترتب عليه تغير في مقدار الفائدة على الدين العام زيادة او نقصاناً .

أسئلة الفصل الخامس

س1: تكلم عن مفهوم المالية العامة في نظر الفكر الاقتصادي التقليدي والفكر الاقتصادي الحديث.

س2: ما المقصود بالنفقة العامة؟ وماهي أسباب ظاهرة ازدياد النفقات العامة؟

س3: **عرف ما يأتي:**

الحاجات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، الدومين، الرسم، سعر الضريبة وعاء الضريبة.

س4: أُكتب كلمة (صح) أمام العبارة الصحيحة وكلمة (خطأ) أمام العبارة غير الصحيحة إن وجدت. ثم صححها:

أ – لا تُعد نفقةٌ عامةٌ تلك التي تصدرُ عن شخص عام، إلا ان فائدَتَها تعودُ لشخصٍ معينٍ أو فئةٍ معينةٍ.

ب - تنظيم الموازنةِ العامةِ بعجزٍ متعمدٍ، وهو ما يعني زيادةُ جانب النفقات العامة على الايرادات العامة بهدف مواجهةُ ظروف انكماشية.

جـ - ازدياد الإيرادات العامة والنفقات العامة في الموازنة العامة في العرا ق للفترة بعد 2003 بشكل كبير، بسبب زيادة أسعار النفط، وزيادة شفافية عمليات قيد مبالغ الإيرادات النفطية بعد أن كانت لا تَعلن على دوائر الرقابة بأنواعها.

س5: علل مايأتي:

أ- لا تُعد نفقةٌ عامةٌ تلك التي يقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة حتى ولو كان المقصود بها تحقيق نفع عام.

ب- هنالك مآخذٌ على تَعَدُد الموازنات المالية في البلد .

ج- تُشَرَعُ الموازنةُ العامةُ عادةً لمدةِ سنةٍ واحدةٍ .

س6: أملأ الفراغات في العبارات التالية :

أ- قواعد النفقة العامة هي 1- ..... 2- ..... 3- .....

ب- أهداف الضرائب هـــي 1- .....2- .....3-.....

ج- خصائص الرسوم هـــي 1-.....2-.....

د- طرق إصدار القروض هي 1-.....2-.....3-.....

هـ - أنواع الرقابة على الموازنة هي 1-.....2-.....3- .....

س7: تكلم عن تأثير القروض على توزيع الدخل وتوزيع الإنفاق العام.

س8:النظرية الحديثة في المالية العامة لاترى في تنظيم الموازنة بعجز كارثة مالية محققة أشرح ذلك .

الفصل السادس

التخلف الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

اولاً : التخلف الاقتصادي

1 . مفهوم التخلف الاقتصادي

2 - خصائص البلدان المتخلفة

3 . اسباب التخلف الاقتصادي

ثانياً : النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

1 . مفهوم النمو الاقتصادي

2 . مفهوم التنمية الاقتصادية

3 . معوقات التنمية الاقتصادية

ثالثاً : التنمية البشرية

1 . مفهوم التنمية البشرية

2 . التنمية البشرية المستدامة

3 . سياسات تحقيق التنمية البشرية المستدامة

اسئلة الفصل السادس

تعريف الطالب بمفهوم التخلف الاقتصادي وأسبابه مع التعريف بخصائص البلدان المتخلفة .

التعريف بالنمو والتنمية الاقتصادية وتوضيح مفهوم التنمية البشرية وسياسات تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

أولاً:التخلف الاقتصادي

1- مفهوم التخلف الاقتصادي

يصعب في الواقع تعريف التخلف الاقتصادي تعريفاً جامعاً شاملاً بعبارة واحدة أو عبارتين موجزتين، إنما يمكن وصفهُ وتبيان مظاهرهُ على إننا نستطيع القول أن مصطلح التخلف كما يستعملهُ الاقتصاديون يشير إلى حقيقة اقتصادية معينة وهي الفقر، فمهما كانت هذه البلدان متقدمة في نواح أُخرى فإنها جميعاً تشترك بخاصية وحيدة وهي ((مستوى منخفض جداً لمعدل ما يصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي)) مقارنة بالبلدان المتقدمة اقتصاديا، ولكنها تختلف فيما بينها في معدل دخل الفرد هذا رغم اتصافه بالانخفاض عموما فهناك بلدان نامية ذات معدل دخل فردي عالٍ نسبياً مثل المكسيك والأرجنتين والبرازيل وذات قطاعات صناعية متطورة، وأخرى ذات معدل دخل فردي متوسط نسبيا مثل تركيا والفلبين وكولومبيا، بدأت حديثا بإقامة هيكل اقتصادي عصري ومتنوع وثالثة ذات دخل فردي منخفض كمعظم بلدان آسيا وأفريقيا التي لا تزال في مرحلة سابقة للتصنيع ومعتمدة على الزراعة والإنتاج الأولي إلى حد كبير.

ومع أن البلدان النامية المنتجة للنفط هي ذات دخول قومية ومعدلات دخل فردي حسابي مرتفعة إلا أن خصائص التخلف الاقتصادي تبقى قائمة فيها. لذلك فان مجرد توفر دخل قومي مرتفع في هذه البلدان لا يجب أن يعني أنها قد أصبحت دولاً متقدمة اقتصاديا، ذلك ان هذا الارتفاع في الدخول ينعكس في الدرجة الأولى بتراكم مالي ـ بصورة موجودات مالية أجنبية ـ أكثر مما ينعكس بتراكم حقيقي بشكل استثمارات وثروات حقيقية ـ على الأقل في المدى القصير.

2- خصائص البلدان المتخلفة

تتميز البلدان النامية بأنها اقتصاديات منتجة لمواد أولية أو سلع زراعية تصدر معظمها إلى بلدان صناعية متقدمة، وهي بصورة عامة بلدان يغلب فيها النشاط الزراعي مع بدايات لأنشطة صناعية، ولا يعني ذلك ان كل بلد تكون الزراعة هي السائدة فيه أنه بلداً متخلفاً اقتصاديا أو نامياً فالدنيمارك وأستراليا هما بلدان زراعيان ولكنهما متقدمتان اقتصاديا، وإنما الذي يعنيه هو انخفاض الإنتاجية الزراعية وانخفاض الدخول الناتجة منها ومن ثم تدني معدلات دخولها الفردية.

خصائص الاقتصاديات النامية:

أ- تركز الإنتاج في مادة أو مواد أولية مثل الكاكاو أو البن أو القصدير أو النفط وغيرها.

ب- تصدير هذه المواد إلى بلدان متقدمة صناعيا، وتمثل الصادرات عصب اقتصادياتها فقد تكون نسبة عالية من دخولها القومية تصل إلى 90% في بعض الحالات ولا تنخفض إلى أقل من 25% منها. وهي نسبةٌ مرتفعةٌ إذا ما قورنت بصادرات البلدان المتقدمة اقتصاديا حيث لا تشكل الصادرات أكثر من 10% من دخولها القومية. وبذلك أتسمت الإقتصادات النامية بـ ((التبعية الاقتصادية)) لإقتصادات الدول المتقدمة صناعياً التي غالبا ماتتعرض لأزمات اقتصادية متلاحقة مما يجعل إيرادات البلدان النامية من صادراتها على قدرٍ كبير من التقلب وعدم الاستقرار.

ج- قلة تنوع منتوجاتها وصناعاتها القليلة. وصعوبة انتقال مواردها الإنتاجية وانخفاض عرض سلعها وخدماتها المنتجة على المدى القصير.

د- ارتفاع الميول الحدية للاستهلاك وانخفاض الميول الحدية للادخار، وتكون الاستثمارات ضئيلة فيها تنعكس في معظمها في استثمارات عقارية وفي شراء الذهب والعملات الأجنبية ويعود ذلك إلى ضيق أفق المستثمرين وعدم ثقتهم بالمستقبل بسبب التقلبات السياسية والأزمات الاقتصادية المتكررة.

هـ- ضعف الأجهزة المصرفية والمالية وانعدام السوق المالية والنقدية أو تخلفها وضيقها، ويعمل ذلك كلهُ على الاتجاه نحو الاستثمار التجاري والمضارب القصير المدى والمأمون العواقب غالباً، وفي المخزون السلعي ذو التداول السريع والربح الحدي المرتفع، مما يخلق اقتصاديات تجارية واستهلاكية تعنى بالحاجات الكمالية لعدد قليل من الناس.

و- القابلية المحدودة لعنصر العمل على التنقل مهنياً وقطاعياً وجغرافياً بسبب ضعف المواصلات وعوامل اقتصادية واجتماعية أخرى تتعلق بنقص الخبرة والتعليم وكذلك العادات والمواقف الاجتماعية الجامدة ويودي ذلك إلى بطالة مقنعة واسعة.

ز- الأنظمة المالية السائدة في هذه البلدان تتصف باعتمادها الكبير على الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الكمركية والضرائب على المبيعات لكونها أسهل إدارة أما الضرائب المباشرة ـ كضريبة الدخل المهمة ـ فإن استعمالها محدود نظراً لصعوبة إدارتها وعدم كفاءة أجهزتها الضريبية.

3- أسباب التخلف الاقتصادي

مع أن البلدان النامية تختلف فيما بينها اختلافا كبيراً من حيث حجومها ودخولها القومية ومستويات تطورها وتراكيبها الاجتماعية. وهياكلها الاقتصادية ونظمها السياسية، إلا أنها تشترك عموما في البعض من اسباب التخلف وعوامله"التي تتواجد بعضا أو كلاً في كل بلد نامٍ حالياً ، وفيما يأتي بعض هذه الأسباب:

أ- عدم كفاية الموارد الطبيعية

مع أن بعض البلدان النامية تتمتع بأنواع عديدة من الموارد الطبيعية المتاحة بمقادير كافية نسبياً إلا أن غيرها يفتقر إلى هذه الموارد بدرجةٍ كبيرة فقد تكون أراضيها قاحلة وتربتها غير خصبة وماؤها قليلاً ومواردها المعدنية ضئيلة، في حين تتميز بضغوط سكانية شديدة. وقد تتمتع هذه البلدان بنسبة عالية من الموارد الطبيعية مقارنة بالسكان مما يجعلها مؤهلة لتحقيق تطور اقتصادي كبير إذا ما أتبعت سياسات تنموية ملائمة في حين تواجه بلدان أخرى فقيرة صعوبات كبيرة في هذا الشأن نظراً لفقرها الشديد إلى الموارد الطبيعية الملائمة.

ب - **عدم كفاية رأس المال الحقيقي**

ان الافتقار إلى تراكم كافٍ في رأس المال يشكل عقبةً أمام التنمية والتطوير الاقتصاديين. ففقر معظم هذه البلدان يزيد منه كون عدد سكانها كبيراً مقارنةً بوسائل الإنتاج المادية ـ **غير البشرية** ـ المتاحة، لها وكذلك مقارنة بمواردها الطبيعية كما أن الإضافات السنوية الجديدة إلى المباني والمعدات والخزين السلعي تكون محدودة كذلك ويعود ذلك إلى ضالة دخولها القومية التي تكرس كلها لأغراض الاستهلاك ولا يدخر منها إلا ما يكفي لإدامة رأس المال العيني القائم ولذلك فإن إدخارات هذه البلدان تكون ضئيلة أيضاً، ففي حين كرس الإتحاد السوفيتي السابق ما لا يقل عن ربع الناتج القومي الإجمالي فيه سنويا لإنتاج سلع رأس المال، والولايات المتحدة الأمريكية ما لا يقل عن 15% وبلدان أخرى متقدمة نسبيا مابين 13% إلى 33% فان البلدان النامية لا تخصص لهذه الأغراض عموما إلا بحدود 10% فقط، أو حتى أقل من ذلك وهذه نسبة منخفضة جداً لا تكاد تكفي لتحقيق نمو اقتصادي فعال.

ويمكن النظر إلى هذه المسألة على أنها جزء من حلقةٍ مفرغةٍ فانخفاض الإنتاج الزراعي يعود إلى شحة السلع الرأسمالية المستعملة في الزراعة، في حين يتسبب الانخفاض في الإنتاج الصناعي عن الشحة في سلع الإنتاج والمواد الأولية الزراعية ويستعمل معظم العمل المتاح في الزراعة لغرض الحصول على الحد الأدنى من ضروريات الحياة. ولأن الدخل منخفض، فإن كلاً من الادخار والاستثمار منخفضان كذلك، مما يسبب دوام المشكلة واستمرارها.

ج - عدم كفاءة القوة العاملة

يتوفر العمل بكميات كبيرة في معظم البلدان النامية ولكنها تفتقر إلى العمل الذي يتصف بالكفاءة اللازمة المتوفرة في البلدان الصناعية المتقدمة. اذ ان معظم القوى العاملة تعمل في الزراعة، وجزء آخر منها يعمل في قطاع الخدمات المختلفة، خاصة التوزيعية ـ التجارية ـ منها ومعظم هؤلاء أميون وتتفشى الأمراض بينهم بسبب سوء التغذية، لذا فإن توقعات أمد الحياة بينهم منخفضة، ونتيجة لذلك يفتقر هؤلاء إلى النشاط الطبيعي والذهني اللازم وكذلك إلى المهارات والخبرة الضرورية للقيام بأعمالهم على الوجه المطلوب هذا فضلاً عن الظروف المناخية السيئة اذ يعيش معظم سكانها في المناطق ذات المناخ القاري الحار والرطب وغير المشجع على النشاط العضوي والذهني.

د - النقص في المعرفة التقنية

إن المعرفة والخبرة الفنية في معظم هذه البلدان لا تزال بدائية مما يحد من حجم الإنتاج ويصدق ذلك بصورة خاصة على القطاع الزراعي حيث لا تزال تستعمل وسائل الإنتاج القديمة المحدودة الكفاءة والضئيلة الإنتاجية ، وحتى في حالةِ إدخال التقنية الحديثة تبقى المعرفة والخبرة أموراً غير متوفرة بالشكل والمدى المطلوبين مما يحد من كفاءتها ومردوداتها الاقتصادية.

هـ - انخفاض الإنتاجية

من العوامل المهمة للتخلف الاقتصادي انخفاض الإنتاجية فيها، ان العاملين المهمان المحددان لتدفق الدخل الحقيقي ومستواه هما كمية الموارد الانتاجية المتاحة من ناحية، ومدى كفاءة استغلالها من الناحية الأخرى. وعليه فان عدم الكفاءة في استغلال هذه الموارد في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وعدم تخصيصها وتوزيعها بينها بشكل كفوء، مسؤولان إلى حد كبير عن تدهور الإنتاج وضعف الإنتاجية في إقتصادات هذه البلدان وقد يكون أحد الأسباب المهمة لذلك هو قلة المنظمين وضعف عنصري الإدارة والتنظيم فيها وقد قاد الافتقار إلى المعرفة الفنية وإلى العمل الماهر، فضلاً عن ندرة المنظمين الجيدين إلى استعمال طرق إنتاج قديمة ذات كفاءة ضعيفة وإنتاجية منخفضة.

و - صغر حجم السوق المحلية

وهناك عامل يلازم الإنتاجية ويتفاعل معها وهو حجم السوق. فان ضعف الإنتاجية يؤدي إلى جعل حجم السوق صغيراً والسبب في ذلك واضح إذ أن (ضعف الإنتاجية) تؤدي إلى حجم انتاج ضئيل وبالتالي الى انخفاض الدخول التي ينفق معظمها على سلع وخدمات استهلاكية مسببة بذلك ندرة في الإدخارات. ويؤدي ذلك بدوره إلى إضعاف الميل للاستثمار مما يعيق تكوين وتراكم رأس المال، وفي الآخر يعيق عملية التطوير الاقتصادي عموماً.

ز- العوامل الاجتماعية

ان عملية التنمية تتطلب قيماً واتجاهات جديدة، وان يكون الانسان مؤمناً بضرورة التغيير والتبديل والإقلاع عن القيم والمعتقدات والتقاليد وأنماط الاستهلاك المختلفة التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية كانتشار الامية والتخلف الصحي وشيوع الفساد الاداري وظاهرة الرشوة وانخفاض مستوى الكفاءة الادارية هذه بعض الامثلة عن العوامل الاجتماعية السائدة في البلدان المتخلفة.

ح - موقف الحكومات

إن غياب الديمقراطية في معظم البلدان وارتباط حكوماتها بطبقة الإقطاعيين والتجار وكبار الصناعيين وذوي المصالح، وارتباط العديد منها بالدول الرأسمالية واحتكاراتها العالمية الواسعة - كما في الصناعة النفطية مثلا - وعدم اندفاع هذه الحكومات نحو تحقيق إصلاحات اجتماعية واسعة تقتضيها طبيعة التقدم الاقتصادي الحديث مثل الإصلاح الزراعي والضرائب التصاعدية ونشر التعليم ورفع المستوى الصحي للجماهير وتحقيق الديمقراطية السياسية والاقتصادية بالشكل والمدى المطلوبين - هذا كله يمكن أن – يُعد عائقاً مهماً للتطور الاقتصادي وعاملاً مهماً من عوامل التخلف في هذه البلدان.

ط - الضغط السكاني

رغم وجود بعض الاستثناءات فان العديد من البلدان النامية تواجهُ منذ الحرب العالمية الثانية زيادةً سريعةٌ في السكان. ولذا فإن معدل مايصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي سيبقى كما هو حتى لو زاد الناتج القومي نفسه. فمعدل نمو السكان في البلدان النامية يزيد كثيرا عن مثيله في البلدان المتقدمة ويعود ذلك إلى تزايد الولادات في الوقت نفسه الذي تقل فيه نسبة الوفيات في هذه البلدان بسبب التقدم الصحي فيها نسبياً. وقد أدى ذلك إلى تنامي الضغوط السكانية في العديد من هذه البلدان كما في مصر والهند والباكستان وغيرها.

نظريات التخلف:

يجري تفسير التخلف استناداً الى وجهات نظر مختلفة، فيرى البعض ان اساس التخلف يكمن في وجود عوامل جغرافية وطبيعية غير ملائمة، بينما يرى البعض الآخر ان الاساس في ذلك يكمن في حالة التخلف الثقافي والاجتماعي التي تسود في الدول المتخلفة ، وكذلك سيتم عرض وجهات النظر ومناقشتها تباعاً وكما يأتي:-

1- تفسير التخلف على أساس العوامل الطبيعية:

يجري تفسير التخلف على اساس العوامل الجغرافية والطبيعية اذ يرى البعض ان المناخ الملائم يهيئ اساساً لتقدم بعض الدول في حين ان المناخ غير الملائم لا يهيء مثل هذا الأساس، وقد تم الاستناد في ذلك انطلاقاً من واقع ان معظم الدول المتقدمة في الوقت الحاضر تقع في مناطق ذات مناخ معتدل، في الوقت الذي تقع فيه معظم الدول المتخلفة في مناطق ذات مناخ استوائي حار ، ويمكن ان ترد بعض الامور التي تؤيد هذا الرأي منها:-

أ- ان المناخ المعتدل يساعد على الحركة والنشاط ، ومن ثم زيادة اسهام الفرد في بذل الجهود الانتاجية وتحقيق التقدم ، بعكس المناخ الحار الرطب الذي يؤدي الى الخمول وضعف النشاط .

ب- ان المناطق الحارة والاستوائية تساعد على انتشار كثير من الامراض المتوطنة، الامر الذي يحد من نشاط الفرد ، ويضعف من قابليته في المساهمة في الانتاج .

ت- ان المناطق الحارة والاستوائية بسبب تعرضها للأمطار الغزيرة والفيضانات المتكررة تؤدي الى تعرض الارض للتعرية والانجراف، الامر الذي يؤدي الى فقدان خصوبتها الموجودة في قشرة الارض السطحية، ومن ثم فقدان قدرتها على زراعة معظم المحاصيل، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية. ورغم اهمية ما جاء في اعلاه من امور تبرر مثل هذا التفسير، إلا ان هناك اعتراضات كثيرة على كون المناخ سبباً للتقدم في حالة ملائمته، او سبباً للتخلف في حالة عدم ملائمته، ومن هذه الاعتراضات.

- هناك بعض الدول تدخل في عداد الدول المتخلفة رغم وقوعها في مناطق معتدلة كما هو الحال في دول حوض البحر الابيض المتوسط مثل سوريا ولبنان ومصر.
- ان هناك مناطق تُعد الآن في عداد الدول المتخلفة، في الوقت الذي كانت فيه مركزاً لحضارات ازدهرت واتسمت بتقدمها، رغم ان ظروفها المناخية لم تتغير، مثل مصر والعراق.
- ان هناك العديد من الدول التي تُعد فقيرة نسبياً من حيث الموارد والثروات الطبيعية، لكنها تعد الآن في عداد الدول المتقدمة، كما هو الحال في سويسرا و اليابان.

2- تفسير التخلف على أساس العوامل الثقافية:

يربط البعض بين التخلف الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، ويرى ان سبب حالة التخلف العامة التي يعاني منها الاقتصاد المتخلف هي حالة التخلف الثقافي والاجتماعي التي يعاني منها الافراد في الدول المختلفة.

اذ ان العادات والتقاليد والقيم المرتبطة بالمستوى الثقافي والاجتماعي المنخفض السائد في الدول المتخلفة من عملية التنمية امراً صعباً، ومن ابرز ما يفرزه هذا الامر من تأثيرات ما يأتي:-

أ- ان العادات والتقاليد في الدول المتخلفة تدفع الافراد الى المغالاة في الانفاق الاستهلاكي الذي يكون في معظمه استهلاك بذخي او استهلاك المباهاة والتفاخر، ومن ثم يتم هدر الموارد دون الانتفاع منها.

ب- ان العادات والتقاليد تؤدي الى توجيه المدخرات نحو مجالات غير استثمارية(غير منتجة)كالمضاربة في شراء العقارات او اكتناز المجوهرات، ومن ثم عدم توجه هذه المدخرات صوب المجالات الاستثمارية المنتجة التي تكون من الادوات الفعالة في عملية التنمية.

ت- ان انخفاض المستوى الثقافي والاجتماعي وانتشار بعض القيم التي لا تدفع ولا تشجع على اشتغال المرأة خارج اطار المنزل مما يؤدي الى حرمان المجتمع من مساهمة نصف افراده في العمليات الانتاجية.

ثانيا: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

1- مفهوم النمو الاقتصادي

تعريف النمو الاقتصادي على أنه تزايد في الرفاه الاقتصادي للسكان بالمعنى الذي جاء به الاقتصادي الانكليزي المعروف بيكو pigoo وهو مقدار السلع والخدمات المنتجة والموضوعة تحت تصرف المواطنين خلال مدة زمنية معينة بتكاليف أقل وبنوعية أحسن وكميات أكبر من ذي قبل.

ومع ذلك لا يمكن للرفاه الاقتصادي الناتج عن التقدم الاقتصادي أن يزداد بمجرد زيادة الناتج القومي متجاهلين في الوقت نفسه الشروط اللازمة للرفاه الاقتصادي التي يجب توفرها للحصول على تقدم اقتصادي مرغوب اجتماعيا، كنمو السكان والعدالة في توزيع الدخول واستقرار مستوى الإنتاج والدخل القوميين وضمان اقتصادي أكبر للأفراد والمجتمع وفرص اقتصادية واجتماعية أوسع.

كذلك عرف الاقتصاديان الأمريكيان المعروفان ساموبلسون Samuelson ونوردهاوس Nordhaus النمو الاقتصادي بأنه يمثل ((توسع إجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد أو الناتج القومي لدولةٍ ما))

وثمة مفهوم آخر يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم النمو الاقتصادي ويتمثل في معدل نمو نصيب الفرد من الإنتاج ويحدد ذلك المعدل الذي ترتفع عنده مستويات المعيشة في الدولة. وينصب اهتمام الدول بصفةٍ أساسية على نمو نصيب الفرد من الناتج حيث يؤدي ذلك بدوره إلى ارتفاع متوسط دخل مواطنيها.

ويرى ساموبلسون ونوردهاوس أن السبب في اندلاع الثورات من دول أوربا الشرقية والإتحاد السوفيتي السابق خلال المدة مابين عامي 1989-1991 يعود إلى حالة الركود الاقتصادي ومعدل النمو البطيء التي عايشتها تلك الدول مقارنة بالدول الغربية المجاورة ويعدان أن النمو الاقتصادي هو العامل الوحيد والأكثر أهمية على الإطلاق في تحقيق نجاح الحكومات على المدى البعيد.

2- مفهوم التنمية الاقتصادية

ينظر للتنمية الاقتصادية على انها زيادة معدلات نمو متوسط دخل الفرد او زيادة حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي، وبشكل يفوق الزيادة الحاصلة في معدلات نمو السكان، ولكي تتم عملية التنمية فأن نمو الناتج القومي يجب ان يرافقه تغييرات مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وفي التشريعات التي تحكم هذه المجالات ، كما انها تتضمن اعادة توزيع الموارد وتغييرات في الفن الانتاجي ويمكن تحديد التغييرات التي تشملها عملية التنمية بالاتي:-

أ - اكتشاف موارد جديدة.

ب - التوسع في تجميع رأس المال.

جـ - ادخال اساليب انتاج جديدة.

د - تحسين المهارات وتطوير القدرات الادارية والتنظيمية.

هـ - تعديلات مؤسسية وتنظيمية.

و - تحسين مستوى الدخل ونمط توزيعه.

كما إن البنك الدولي الذي دعم النمو الاقتصادي كهدف للتنمية في ثمانينات القرن العشرين وقد انضم الى الذين ينظرون لعملية التنمية بمنظور اوسع واشمل، وذلك في تقريره الصادر عام 1991 عن التنمية الدولية عندما اكد على ((ان التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة ، خاصة في دول العالم الفقيرة)).

وعليه فالتنمية يمكن ان ينظر اليها على انها:-

((عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغيرات رئيسة في الهياكل الاجتماعية والأساليب الحياتية الشائعة فضلاً عن دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتقليل عدم المساواة وأخيرا التخفيف من الفقر إلى أدنى مستوياته)).

3- معوقات التنمية الاقتصادية

أ- انخفاض مستويات المعيشة

في الدول النامية تتجه مستويات الدخول بصفةٍ عامةٍ لأن تكون منخفضةٍ جداً بالنسبة الى الغالبية العظمى من السكان، وهذا صحيح ليس فقط على مستويات الدول النامية ولكن على مستوى التجمعات الصغيرة في هذه الدول وداخل تلك المجتمعات، وهذه المستويات المنخفضة للمعيشة لها جوانب كمية وكيفية قد تكون في صورة إنخفاض الدخول **(الفقر)** وعدم توافر السكن المناسب، وتدهور الصحة والخدمات الصحية ومحدودية أو عدم وجود التعليم وارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع وضعف احتمالات العمل والحياة.

ب- انخفاض مستويات الإنتاجية

إن الدول النامية تتسم بالانخفاض النسبي لمستويات إنتاجية عنصر العمل، ولرفع معدلات الإنتاجية فان الادخار المحلي والتمويل الأجنبي يجب أن ينتقل ويتحرك لتوليد استثمارات جديدة في السلع الرأسمالية وبناء مخزون كبير من رأس المال البشري (مثل المهارات الإدارية) من خلال زيادة الاستثمارات في التعليم والتدريب والخدمات الصحية كما أن إحداث تغييرات مؤسسية في نمط وشكل المُلكية الزراعية والقضاء على الإقطاع وفرض الضرائب على الشركات ، نظم الائتمان والهيكل المصرفي الموجود لجعلها أكثر ملائمة لاحتياجات المجتمعات النامية. إن مثل هذه المدخلات غير الاقتصادية تؤثر في دالة الإنتاج الاجتماعية. وقديماً كان يقال ((أنهُ بإمكانك قيادة الحصان إلى الماء ولكنكَ لا تستطيع أن تجعلهُ يشرب)) ففي الدول المتخلفة هذا الكلام صحيح تماما لأنَهُ بإمكانك خلق وتوفير الفرص الاقتصادية لتحقيق التحسين الشخصي ولكنك بدون توافر الترتيبات والهيكلة المؤسسية لا تستطيع أن تبلغ درجة النجاح

ت- المعدلات المرتفعة للنمو السكاني وعبء الإعالة

يبلغ إجمالي عدد سكان العالم تقريبا 6.4 مليار نسمة طبقا لإحصاءات عام 2004 وأكثر من أربعة أخماسهم يعيشون في الدول الأقل نمواً، بينما يعيش أقل من خمسهم في الدول المتقدمة كما أن كل من معدلات المواليد ومعدلات الوفيات تختلف بين مجموعتي الدول (الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما) حيث أن معدلات المواليد في الدول الأقل نمواً مرتفعة عموما وتنحصر بين 30-40 في الألف، بينما هذه المعدلات في الدول المتقدمة نجدها منخفضة فهي تقريبا نصف هذا الرقم وكما موضح في الجدول (10).

جدول -10- معدل المواليد العام عبر العالم

معدل المواليد العام بالالاف	الـدولــة
50	النيجر ـ مالي ـ الصومال ـ غزة ـ أفغانستان ـ انجولا ـ مالاوي ـ سيراليون
45	الكنغو ـ كمبوديا ـ إثيوبيا ـ تنزانيا ـ بنين ـ بوركينافاسو ـ موزنبيق ـ زامبيا ـ بوروندي ـ جامبيا ـ اليمن ـ التوجو.
40	غينيا ـ ليبريا ـ السنغال ـ الكاميرون ـ تشاد ـ ليبيا ـ نيجيريا ـ لاوس ـ السودان ـ جمهورية أفريقيا الوسطى ـ زيمبابوي ـ سوازيلاند
35	هوندوراس ـ باراجواي ـ بوليفيا ـ الأردن ـ باكستان ـ الجابون ، نيبال ـ ناميبيا ـ كينيا ـ العراق ـ ايران ـ بتسوانا
30	بيرو ـ هايتي ـ ميانمار ـ الفلبين ـ بنجلاديش ـ سوريا ـ السلفادور ـ الجزائر ـ مصر ـ أوروجواي ـ الهند
25	بوليفيا ـ كولومبيا ـ بنما ـ إندونيسيا ـ كوستاريكا ـ المكسيك ـ لبنان ـ الكويت ـ ماليزيا ـ جنوب أفريقيا ـ فنزويلا
20	فيتنام ـ تركيا ـ سيرلانكا ـ شيلي ـ الأرجنتين ـ جامايكا ـ البرازيل
15	الولايات المتحدة ـ كندا ـ استراليا ـ ايرلندا ـ كوبا ـ كوريا الجنوبية ـ سنغافورة ـ الصين ـ تايلاند
10	سويسرا ـ النمسا ـ المانيا ـ اليابان ـ روسيا

المصدر: مكتب الاعلام السكاني، بيرو ، 1997 ، قائمة بيانات سكان العالم.

إن الاستنتاج الرئيس لارتفاع معدلات المواليد في الدول الأقل نمواً هو أن الأطفال دون 15 سنة يشكلون 40% من إجمالي سكان تلك الدول، على العكس من ذلك نجد ان هذا العدد في الدول المتقدمة يشكل فقط 21% من إجمالي السكان في تلك الدول. ولذلك ففي معظم الدول النامية فان قوة العمل النشطة يجب أن تدعم نسبة تبلغ ضعف عدد الأطفال الذين تتم إعالتهم في الدول الغنية والعكس من ذلك فان نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة هم أكثر في الدول المتقدمة عنهم في الدول الأقل تقدما إن كان من كبار السن والأطفال غالبا ما يشيران إلى عبء الإعالة الاجتماعية باعتبارهم أشخاصاً غير منتجين في المجتمع ولذلك يجب أن يتم دعمهم مالياً وتَحَمُّلُهمُ من خلال قوة العمل الموجودة في الدولة وهم عادةً من المواطنين الذين تنحصر أعمارهم مابين (15-64) سنة.

إن ارتفاع نسبة الإعالة الاجتماعية تمثل تقريبا ثلث السكان في الدول المتقدمة، بينما تمثل تقريبا 45% من السكان في الدول الأقل نمواً، علاوة على ما سبق ففي الدول المتخلفة نجد إن 95% من الذين تتم إعالتهم هم من الأطفال، بينما 66% فقط منهم يتم إعالتهم في الدول الغنية وهو ما يزيد من مشكلة تناقص تكوين رأس المال اللازم للاستثمار.

ث- ارتفاع مستويات ومعدلات البطالة والتوظيف غير الكامل

إن واحدةً من المشكلاتِ التي تؤثر في حياة مواطني الدول الأقل تقدما وتسهم في انخفاض مستويات المعيشة وعدم تحقيق الإشباع الكافي هي تفشي مشكلة البطالة ونقص توافر فرص العمل في تلك الدول بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

ج-الاعتماد على الإنتاج الزراعي وتصدير المواد الاولية:

ان الغالبية العظمى من السكان في الدول الأقل نمواً يعيشون ويعملون في المناطق الريفية كما أن أكثر من 65% أساساً ريفيون بالمقارنة بأقل من 27% هم سكان المناطق الريفية في اقتصاديات الدول المتقدمة وبطريقةٌ مشابهةٌ فان 58% من قوة العمل يتم شغلها فـــي قطاع الزراعةِ فــي الدولِ الأقلِ تقدما بالمقارنة بـ 5% من قوة العمل فقط يتم شغلها في قطاع الزراعة في الدول المتقدمة. إن مساهمة قطاع الزراعة تبلغ نحو 14% من الناتج القومي الإجمالي بينما تسهم فقط 3% من الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة.

وتعتمد صادرات الدول الأقلِ تقدما على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية والمواد الخام (الزراعة ، الوقود الثروة السمكية، المواد الخام) حيث تعتبر الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالنسبة لها أنشطة ثانوية (مثل الصناعية والأنشطة الخدمية) باستثناء الدول التي لديها وفرة كبيرة في البترول والمواد المعدنية والتعدينية الأخرى، وبعض الدول الأسيوية التي تقوم بتصدير المنتجات المصنعة وهي الدول حديثة التصنيع فإن معظم صادرات الدول الأقل نموا تتكون من المواد الغذائية الأساسية.

ح- سيادة حالة المنافسة غير الكاملة وعدم كمال المعلومات.

في الثمانيات والتسعينات من القرن العشرين نجد تقريبا أن كل دولة نامية قد تحركت وبطريقتها الخاصة نحو إنشاء وتأسيس اقتصاد السوق. كما أن عديد من الدول الأخرى قد اتجهت وفق ما تقتضيهُ متطلبات وشروط برامج البنك الدولي الذي يحافظ على ضرورة وجود نظام السوق وبحيث تكون اقتصاديات الدول الحاصلة على قروض ومساعدات البنك الدولي هي إقتصادات داعمة لنظام السوق ولكن هناك في الواقع بعض أوجه التدخل من جانب حكومات الدول النامية في الأنشطة الاقتصادية وعدم ترك حرية الأسواق وتحقيق المنافسة الكاملة ولأن ذلك من وجهة نظرها سيترك الفرصة أمام الحكومة لتحقيق معدلاتٍ سريعةٍ من النمو الاقتصادي وتنفيذ برامج التنميةِ وتحقيق أهدافَها.

ولكن كما أثبتت التجارب فإن الفوائد المكتسبة من اقتصاديات السوق والسياسات الصديقة للسوق وآلياته تعتمد بشدةٍ على مدى توافر ووجود المتطلبات القانونية والثقافية والمؤسسية التي معظمها يُعد من المسلمات في المجتمعات الصناعية.

وفي العديد من الدول النامية فإن مثل هذه الأُطر المؤسسية والقانونية، أما غائبة تماما وأما ضعيفة جداً. وهي تشمل النظم القانونية الموجودة التي تنظم التعاقدات وحقوق الملكية ومدى استقرار وثبات قيمة العملةِ وبناء البنيةِ الأساسيةِ الضروريةِ من طرق ومباني ومطارات وغير ذلك ودعم خدمات النقل والمواصلات والاتصالات وتخفيض تكلفتها لدعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وذلك لتسهيل التجارة المتكاملة بين الدول والأقاليم مع وضع نظام تنموي جيد لرفع كفاءة الأنشطة المصرفية والتأمينية كما لابد أن تكون المعلومات عن الأسواق متوافرةٌ وكاملةٌ ودقيقةٌ (متاحة).

خ- الهيمنة والتبعية والحساسية للعلاقات الدولية

في عديد من الدول الأقل نمواً نجد أن العنصر النهائي المؤكد الذي يسهم في تدعيم انخفاض مستوى المعيشة ورفع درجة البطالة وعدم العدالة في توزيع الدخل هو عدم تكافؤ القوى السياسية والاقتصادية بين الدول الغنية وتلك الفقيرة فالدول الغنية لها قدرتها في السيطرة على أنماط التجارة الدولية والسيطرة على التكنولوجيا العالمية ومفاتيحها وعلى المساعدات الأجنبية ورؤوس الأموال الخاصة التي يتم نقلها وتحويلها إلى الدول النامية.

فعملية نقل الأنظمة التكنولوجية والمؤسسية في الدول المتقدمة إلى الدول النامية بدون تطويعها وبما يتوافق مع ظروف تلك الدول غير ذي جدوى بل سيدعم ويكرس من التبعية والسيادة والسيطرة للدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

وكذلك فإن نفوذ الدول الغنية وقيمها وأنماطها يسهم أيضا بتوسعة المشكلة وزيادة الهوة بين المجموعتين لاسيما في ظل جذب هذه الدول للعمالة المدربة والخبرات العالية الموجودة في الدول النامية بهدف الاستفادة منها، وهذا ما يسمى بهجرة العقول أو استنزاف العقول دولياً.

ولكن من المناسب للدول النامية الأقل نمواً وهي دول صغيرة وتعتمد إقتصاداتها على الدول المتقدمة ولا تستطيع توفير متطلباتها ذاتيا أو توجيه وإدارة شؤونها بطريقةٍ مستقلةٍ، أن تجد قدراً من التعاون المشترك فيما بينها، في النواحي الاقتصادية وغير الاقتصادية لتشجيع بعض أشكال الاعتماد على الذات. إن مثل هذا التعاون يمكن أن يزيد القوة التفاوضية ودرجة المساومة المشتركة للدول النامية ويجعلها تعمل بكفاءةٍ أعلى ويوسع قدرتها على الاختيار من بين الاستثمارات والمساعدات الفنية.

ثالثا: التنمية البشرية

ركز الاقتصاديون في البدايات الأولى لصياغة الأفكار والنظريات الاقتصادية تركيزاً كبيراً على أهمية رأس المال في النشاط الاقتصادي وأنصب اهتمامهم حينها على الثروة المادية بدل اهتمامهم بالإنسان وركزوا على تعظيم الناتج القومي الإجمالي بدلا من توسيع الفرص أمام الناس، وزيادة قدراتهم، وتحسين مهاراتهم.

ومع تطور النظرية الاقتصادية، وظهور الكثير من المشكلات الاقتصادية تبين إن تعظيم الناتج القومي ليس إلا هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية، وإن هناك أهدافاً أخرى (تخفيض معدلات البطالة، تحسين التعليم، زيادة المعرفة، تحقيق مستوى صحي أفضل، تنظيم النمو السكاني والتحسينات البيئية) تعد مساوية أو ربما أكثر أهمية أحياناً من تعظيم الناتج القومي.

لذلك بدأت النظرية الاقتصادية تهتم بالإنسان بوصفه مورداً هاماً من الموارد الاقتصادية إلى جانب الموارد الأخرى، وإن التركيز على تراكم رأس المال البشري كما هو التراكم المادي يعد القوة المحركة للنمو الاقتصادي، لذا أحتل الإنسان وضعهُ الصحيح في الفكر الاقتصادي التنموي، فوضع في **بؤرة** النشاط الاقتصادي وتضاعفت الجهود الرامية لتحسين قدراتهِ وزيادة مهاراتهِ والاستثمار من خلال (الصحة ،التعليم ،التدريب) وذلك بسبب **فشل** المناهج الاقتصادية السابقة في مواصلة ما تكون قد حققتهُ من نجاحاتٍ.

1- مفهوم التنمية البشرية

ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن مفهوم التنمية البشرية يعني (تنمية الناس، من أجل الناس، بوساطة الناس) فتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواءٌ في التعليمِ أو الصحةِ أو المهارات حتى يمكنهم أداءَ عملهم على نحوٌ منتج وخلاق والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونهُ توزيعاً واسع النطاق وعادلاً، والتنمية بوساطة الناس تعني إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها.

وبناءاً على ما سبق يمكننا صياغة مفهوم التنميةِ البشريةِ بالقول بأن التنميةِ البشريةِ هي :
عبارة عن عملية تنموية مستدامة تهدف إلى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسين مستواهم (التعليمي والصحي والغذائي) لغرض تحسين قدراتهم ومهاراتهم لزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع عوائدهٌ على أفراد المجتمع بشكل عادل يضمن رفع مستوى رفاهيتهم وتمكينهم من المشاركة في هذه العملية التنموية المستديمة في إطار الموارد الاقتصادية المتاحة وفي ظل السياسات المعتمدة في هذا الشأن.

2- التنمية البشرية المستدامة

لقد أضيف بعداً آخر لعملية التنمية البشرية لا يقتصر على تحقيق التنمية البشرية حسب المفهوم السابق وإنما أضيف إليهِ بُعدُ (الاستدامة) حيث أصبح المفهوم الجديد يجمع بين بُعدين من أبعاد التنميةِ هما:
البعد الأول: تلبية احتياجات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة.
البعد الثاني: عدم الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة.
وقد أُطلقَ على هذا المفهوم التنمية البشرية المستدامة
وقد عَرَّفَ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التنمية البشرية القابلة للاستدامة بأنها (التنمية التي تعمل على تحقيق الإنصاف داخل الأجيال، وكذلك الإنصاف فيما بين الأجيال مما يُمَكن جميع الأجيال - الحاضرة والمستقبلية - من تحقيق أقصى استفادة من قدراتها المحتملة).
ومع صياغة مفهوم التنمية البشرية واعتبارها تُعنى بأكثر من الاستثمار بالبشر وتشكيل قدراتهم كان لابد من اعتماد مؤشرات لقياس التقدم أو الحرمان في تحقيق هذه الأهداف ، فقد تم تركيب دليل التنمية البشرية العام في تقرير التنمية البشرية عام 1990 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) حيث يشمل هذا الدليل على ثلاثة مؤشرات هي:

- العمر المرتقب (مؤشر للصحة)
- مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة (مؤشر للتعليم)
- التحكم في الموارد بالشكل الذي يكفل التمتع بحياة كريمة (مؤشر للدخل)

وقد أُدخلت بعض التعديلات على الدليل عام 1991 حيث تم إضافة مؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة إلى مؤشر مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة وأعُتبر مؤشراً للتعليم ، وفي عام 1992 أسُتحدثت تعديلات أخرى لتفعيل دليل التنمية البشرية وفقاً لمجموعات السكان (الذكور والإناث، فئات الدخل، أو المناطق).
وقد أظهرت البيانات العالمية تحسناً في مؤشرات التنميةِ البشريةِ في الدولِ الناميةِ بسرعةٍ تجاوزت ثلاث مرات السرعةِ التي كانت البلدان الصناعية قد حققتها قبل قرنٍ، ولكن في الوقت نفسه زادت الفجوة بين الدولِ المتقدمةِ والدولِ الناميةِ من حيث نسب النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة 2,7 مرة مقارنةً بالبلدانِ

النامية ، إضافةً إلى الكثير من أوجهِ المعاناةِ التي لاتزال الدولِ النامية تعاني منها كما يَظهَرُ في الجداولِ (11) ، (12) ، التي تخص جوانب الصحةِ والتعليم والدخل.

جدول 11: معاناة شعوب الدول النامية عام 2000 * مليون شخص *

المنطقة	الاشخاص الذين يعيشون بدولار واحد فقط	السكان الذين يعانون سوء التغذية	الاطفال في سن التعليم الابتدائي خارج المدرسة	الفتيات في التعليم الابتدائي خارج المدرسة	الاطفال الذي يموتون دون سن الخامسة	الأشخاص المحرومون من مصادر ماء محسنة
أفريقيا جنوب الصحراء	323	185	44	23	5	273
الدول العربية	8	34	7	4	1	42
شرق آسيا والمحيط الهادي	261	212	14	7	1	453
جنوب آسيا	432	312	32	21	4	225
أمريكيا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	56	53	2	1	.	72
وسط اوربا وشرقها ورابطة الدول المستقلة	21	33	3	1	.	29
العالم	1100	831	104	59	11	1196

*** المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2004م ، جدول 2 ص129**

جدول 12: مؤشر العمر المتوقع للدول العربية

الرقم	اسم الدولة	1990 م	1995 م	2000 م	2001 م	2002 م	2003 م	2004 م
1	الصومال	46.1	-	46.9	47.9	-	46.2	46.2
2	العراق	65	58.5	58.7	60.7	-	58.8	58.8
3	البحرين	71	72.2	73.3	73.7	73.9	74.3	74.5
4	قطر	69.2	7101	69.6	71.8	72	72.8	73
5	الكويت	73.4	75.4	76.2	76.3	76.6	76.9	77.1
6	الامارات	70.5	74.4	75	74.4	74.6	78	78.3
7	ليبيا	61.8	64.3	70.5	72.4	72.6	73.6	73.8

8	السعودية	64.5	70.7	71.6	71.9	72.1	71.8	72
9	عمان	56.9	70.3	71	72.2	72.3	74.1	74.3
10	لبنان	66.1	69.3	73.1	73.3	73.5	72	72.2
11	الاردن	66.9	68.9	70.3	70.6	70.9	71.3	71.6
12	تونس	66.5	68.7	70.2	72.5	72.7	73.3	73.5
13	فلسطين		-		72.1	72.3	72.5	72.7
14	الجزائر	65.1	68.1	69.6	69.2	69.5	71.3	71.4
15	سوريا	66.1	68.1	71.2	71.5	71.7	73.3	73.6
16	مصر	60.3	64.8	76.3	68.3	68.6	69.8	70.2
17	المغرب	62	65.7	67.6	68.1	68.5	69.7	70
18	السودان	50.8	52.2	56	55.4	55.5	56.4	56.5
19	اليمن	51.5	56.7	60.6	59.4	59.8	60.6	61.1
20	جيبوتي	48	49.2	43.1	46.1	45.8	52.8	52.9
21	موريتانيا	47	52.5	51.5	51.9	52.3	52.7	53.1
22	الدول النامية	62.8	62.2	64.6	64.4	64.6	65.0	65.2
23	الاقل نمواً	51	51.2	51.9	50.4	50.6	52.2	52.4
24	الدول العربية	62.1	63.5	66.8	66	66.3	67.0	67.3

***المصدر: تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة للأعوام (1992،1993،1997،1998،2000،2006)**

3- سياسات تحقيق التنمية البشرية المستدامة

تتأثر التنمية البشرية بكثير من السياسات والظواهر الاقتصادية سلباً أو إيجاباً لان البشر هم محور أي نشاط من النشاطات سواءً كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غير ذلك، وعند تقويم الأوضاع البشرية التي سادت خلال نصف القرن الماضي نجد أن هناك تقدما بشرياً مذهلاً في العالم المتقدم، يقابلهُ بؤس بشري لا يوصف في غالبية الدول النامية، هذا الواقع المتباين يحتم علينا التعرف على الوسيلة الأنجع اللازمة لتحقيق التنمية البشرية، هل تكون باعتماد السياسات الهادفة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق تأكيد دور الدولة من خلال وضع السياسات اللازمة لهذا الأمر وتوفير التمويل اللازم للإنفاق على مستلزماتها ومكافحة الفقر خاصة في البلدان النامية التي يعيش ثلث سكانها في حالة فقر مرتفعة وكيف يتحقق ذلك في ظل المديونية التي أخضعت غالبية الدول النامية لسياسات التثبيت والإصلاح الاقتصادي التي تفرضها مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) أم تكون باعتماد السياسات الهادفة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية التي يفترض أن يوفرها السوق؟ وهل يمكن في ظل مبادئ العولمة التي

يتم تصويرها على أنها ظاهرة دولية إيجابية تهدف إلى تحرير السوق الوطنية والعالمية وفتحها أمام تدفقات التجارة والمال والمعلومات ؟ وحقيقة الأمر غير ذلك فهذهِ الأسواق في الواقع تشهد تحيزاً ضد الدول النامية بسبب ضعف قدرتها على منافسة منتجات الدول الصناعية.

دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية

اتضح لنا من العرض السابق لمفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها أنها تُعنى بالنمو الاقتصادي من خلال تحسين القدرات البشرية لتحقيق النمو المنشود واستفادة البشر من هذا النمو لتوسيع خياراتهم ، فضلاً عن مشاركة الناس في هذه العملية.

هذا المفهوم للتنمية يتطلب إستراتيجيةً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وهذه الإستراتيجيةِ تستلزم تهيئة البنى الأساسية المادية والبشرية والاجتماعية اللازمة لها وهذه المرافق الحيوية تحتاج إلى تدخل مباشر من الدولة لتوفيرها لأسباب كثيرة منها:

1- إن هذه البنى الأساسية المادية والبشرية والاجتماعية لا تخضع لمبدأ العوائد والتكاليف **(الربح والخسارة)**.

2- بعضها يحتاج إلى رأس مال مادي ضخم لا يتوفر إلا لدى الحكومة.

3- نسبة المخاطرة في بعضها مرتفع .

4- بعضها لا تظهر فوائدها إلا بعد فترة طويلة.

أما متضمنات التنمية البشرية المعتمدة في تقارير التنمية البشرية فهي في الغالب حاجات عامة وتتبع الحكومات عدد من السياسات لتوفير السلع والخدمات لإشباع الحاجات البشرية العامة والمستحقة.

أهمها:

أولا: سياسات انتقائية شاملة بطريقةٍ لا تميز بين الفئات الاجتماعية أو المناطق المختلفة مثل برامج التعليم الأساسي وبرامج الحملات الوطنية للتحصين ضد الأمراض وغيرها.

ثانيا: سياسات انتقائية موجهة لفئات معينة من فئات المجتمع كذوي الاحتياجات الخاصة وفئات المجتمع عند خط الفقر أو دونهِ حيث تأخذ هذه السياسات عدة أشكال منها القرار السياسي والاقتصادي، والإنفاق على البرامج الاجتماعية أو إعطاء دعم للفئاتِ المحرومةِ ..الخ

ثالثا: توزيع الدخل لمصلحة الطبقات ذات الدخل المنخفض لتجنب الصدمات الاجتماعية وتحقيق عدالة أفضل من خلال إدخال تعديلات هيكلية في توزيع العبء الضريبي باعتماد ضرائب تصاعدية على الدخل فضلا عن قدرة الدولة على أداء دور إيجابي لمساعدة الأقاليم الفقيرة للتقارب مع الأقاليم الغنية عن طريق توفير الدعم اللازم والضروري لتشكيل رأس المال البشري والمادي والاجتماعي، ودور الدولةِ في تحقيق التنمية البشرية يأتي أيضاً من المسؤولية الملقاة عليها ، فإضافةً إلى كل من القطاع العام والخاص هناك القطاع غير رسمي **(الأُسري أو العائلي)** حيث يحتاج هذا القطاع إلى الاهتمام والعناية لأهميتهِ المتمثلةِ بكونهِ يشكلُ رافداً لزيادةِ الإنتاج وتطويرهِ يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي المساهمة الإيجابية في النمو الاقتصادي وتحسين قدرات القوى العاملة وزيادة كفاءتها يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهِ، والسبب الآخر أن نسبة كبيرة من الفقراء يعيشون على إنتاجهم وزيادة هذا الإنتاج يؤدي إلى المساهمة في انخفاض معدلات الفقر وتقليل التفاوت في توزيع الدخل بين العاملين فيهِ وبقية فئات المجتمع.

أسئلة الفصل السادس

س1 / ما المقصود بالتخلف الاقتصادي؟

س2 / ما هي الخصائص التي تميز إقتصادات البلدان النامية؟ عددها

س3 / ما هو مفهوم النمو الاقتصادي؟

س4 / كيف عَرَّفَ البنك الدولي عملية التنمية الاقتصادية؟

س5 / علل مايأتي:

أ- لا تُعد البلدان النامية المنتجة للنفط دولاً متقدمة اقتصاديا رغم كونها ذات دخول قومية ومعدلات دخل فردي مرتفعة.

ب- تتسم إقتصادات البلدان النامية بـ ((التبعية الاقتصادية)) لإقتصادات الدول المتقدمة صناعياً.

جـ- تعتمد الأنظمة المالية السائدة في البلدان النامية اقتصاديا بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة.

6- صحح العبارات الآتية إن وجد فيها خطأ:

أ- قلة المنظمين وضعف عنصري الإدارة والتنظيم في الدول النامية يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية.

ب- غياب الديمقراطية في معظم البلدان النامية وارتباط مكوناتها بطبيعة التجار والإقطاع وكبار الصناعيين وارتباط العديد منها بالدول الرأسمالية كما في الصناعة النفطية، يعتبر عائقاً مهما للتطور الاقتصادي.

7 - ما هي صور مشاكل العمالة التي تواجه البلدان النامية؟

8 - يشير برنامج الأُمَمُ المتحدةِ الإنمائي إلى أن مفهوم التنمية البشرية يعني (تنمية الناس، من أجل الناس، بوساطةِ الناس) ناقش ذلك .

9- ماهو منظور الأمم المتحدة لمفهوم التنمية البشرية المستدامة؟ وما هي مؤشرات دليل التنمية البشرية العام في تقرير التنمية البشرية عام 1990؟

10- ما أنواع السياسات التي تتبعها الحكومة لتوفير السلع والخدمات لإشباع الحاجات البشرية العامة والمستحقة؟

الفصل السابع

الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات

اولاً : التجارة
1 . مفهوم التجارة
2- تعريف التاجر
3 . التجارة الداخلية
4 . التجارة الخارجية

ثانياً : النظريات الاساسية للتجارة الخارجية
1 . نظرية الميزة المطلقة
2 . نظرية الميزة النسبية
3 . نظرية نسب عناصر الانتاج
4. نظرية دورة حياة السلعة

ثالثاً : سعر الصرف
1 . مفهوم سعر الصرف
2. آلية تحديد سعر الصرف

رابعاً : ميزان المدفوعات
1 . مفهوم ميزان المدفوعات
2 . المكونات الاساسية لميزان المدفوعات
3 . توازن ميزان المدفوعات
4 . معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات
5 . ميزان المدفوعات العراقي وسعر الصرف

خامساً : سياسات التجارة الخارجية في ظل العولمة
1 . مفهوم العولمة
2 . مفهوم السياسة التجارية
3 . انواع سياسات التجارة الخارجية
أ - سياسة حرية التجارة
ب - سياسة الحماية التجارية
4 . تطور السياسة التجارية الخارجية في العراق
اسئلة الفصل السابع

تعريف الطالب بمعنى التجارة والتطرق إلى مفهومي التجارة الداخلية والتجارة الخارجية والنظريات الأساسية التي تفسر قيام التجارة الخارجية .

التعريف بمفهوم سعر الصرف وآلية تحديده وعلاقته بميزان المدفوعات العراقي .

تعريف الطالب بمفهوم السياسات التجارية مع شرح لتطور السياسة التجارية الخارجية في العراق .

أولاً:- التجارة

لقد تطورت إقتصاديات السوق تطوراً هائلاً منذ عهد آدم سميث Adam Smith الذي يُعد أول من أشـار إلى القفزات الإنتاجية الواسعة التي أثمر عنها التخصص Specialization وتقسيم العمل Division of labor.

ويمكن القـول ان اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمـة كالولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان (على سبيل المثال) تتميز بأربع سمات أساسية وهي :

- بصفة عامة يتميز الاقتصاد المتطور بشبكة تجارية متكاملة بين الإفراد والدول، وهي شبكة تقوم على مبدأ التخصص والتقسيم الدقيق للعمل.
- النقود أو غيرها من وسائل السداد، أصبح لها دور كبير في المنظومة الاقتصادية في وقتنا الحاضر فيعد تدفق النقود بمثابة الدم الذي يجري في شرايين المنظومة الاقتصادية، فهو المقياس الذي يُعبر عن **القيمة الاقتصادية** Economic Value للأشياء، وهو أيضاً يوفر التمويل اللازم للتجارة.
- رأس المال: تعتمد التكنولوجيا الصناعية الحديثة على استخدام مقادير هائلة من رأس المال كالماكينات المتناهية الدقة، والمصانع الكبيرة والبضائع المكدسة في المخازن والسلع الرأسمالية هي التي تحفز الطاقة البشرية العاملة، وتحولها إلى احد عناصر الإنتاج الأكثر كفاءة، وهي التي تؤدي إلى مضاعفة القدرة الإنتاجية عن مثيلتها في الماضي باضعاف مضاعفة.

1- مفهوم التجارة

هي عمليتا شراء وبيع السلع والخدمات داخلياً أو دولياً بقصد تحقيق الربح، ولا تعد عملية شراء السلع والخدمات بقصد استهلاكها أو استخدامها في الإنتاج من قبيل التجارة.

إن عمليات مبادلة السلع والخدمات بين دول العالم تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما:-

المجموعة الأولى: مجموعة الصادرات Exports وتتكون من قسمين

أ- صادرات السلع (الصادرات المنظورة): وهي الصادرات العينية التي يمكن للفرد رؤيتها ومن امثلتها المكائن والآلات والمواد الغذائية.

ب- صادرات الخدمات (الصادرات غير المنظورة) وهي الصادرات التي لا يمكن رؤيتها مثل خدمات المصارف والنقل والسياحة.

المجموعة الثانية: مجموعة الاستيرادات Imports وهي تتكون من قسمين:-

أ- الاستيرادات من السلع (الاستيرادات المنظورة)

ب- الاستيرادات من الخدمات (الاستيرادات غير المنظورة)

2- تعريف التاجر

التاجر هو كل من امتهن التجارة بصفة دائمية سواء كان شخصاً طبيعياً (فرداً) او معنوياً (شركة) ولا يعد تاجراً من قام بالعمليات التجارية بصفة عرضية.

3- التجارة الداخلية

ويقصد بها عملية بيع وشراء السلع والخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد. تمتاز بكونها أيسر من التجارة عبر الحدود الدولية، لكون المتعاملين بالتجارة الداخلية يخضعون لنفس القوانين الإدارية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد.

وتقسم التجارة الداخلية إلى نوعين:-

أ- **تجارة الجملة**: وهي عمليات التبادل التجاري بين التجار أنفسهم، وتمتاز بكبر حجم هذه الصفقات التجارية وانخفاض الأسعار فيها.

ب- **تجارة التجزئة (المفرد)**: وهي عمليات التبادل التي تتم بين التاجر ومستهلكي السلعة، ويتميز هذا النوع من التجارة بانخفاض كمياتها المباعة وارتفاع سعرها وانتشار الباعة على مساحة أوسع في الأقاليم والمدن والأرياف.

4- التجارة الخارجية

هي عملية بيع وشراء السلع والخدمات عبر الحدود الجغرافية للبلد، وبهذا فالتجارة الخارجية جزء من العلاقات الاقتصادية الدولية وسنتناولها ضمن موضوع الاقتصاد الدولي .

تنشأ العلاقات الاقتصادية الدولية International Economice Relation نتيجة لحركة السلع والخدمات وحركة عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) دولياً، وإن الأسباب والنتائج والآثار المباشرة وغير المباشرة التي تتركها حركة السلع والخدمات والعمل وراس المال دولياً تدرس ضمن موضوع الاقتصاد الدولي، فالإقتصاد الدولي إذا يتضمن دراسة جميع وجوه النشاط الإقتصادي الذي يتم عبر الحدود السياسية التي يمكن حصرها بما يأتي:-

أ- تبادل السلع والخدمات دوليا.

ب- حركة رؤوس الأموال دولياً.

ت- انتقال العمال دولياً (الهجرة الدولية للأشخاص).

تتألف المادة الرئيسة في العلاقات الاقتصادية الدولية من صادرات واستيرادات السلع والخدمات وهو ما يطلق عليه اسم التجارة الخارجية، هذا يعني ان التجارة الخارجية تشكل جزءاً من العلاقات الاقتصادية الدولية أي جزءاً من الاقتصاد الدولي ولو انه الجزء الأكبر فإذا اعتبرنا إن راس المال (وبشكل مبسط) يمكن إن يتحول دولياً فقط إلى شكل سلع وخدمات ففي هذه الحالة من الممكن إن نختصر المجموعات الثلاث التي يتناولها الاقتصاد الدولي إلى مجموعتين هما حركات السلع والخدمات وحركات العمل.

وباختصار تتألف العلاقات الاقتصادية الدولية من مجموعتين من العلاقات **الأولى**: هي العلاقات الناشئة عن الهجرة الدولية أو حركة الأشخاص لأسباب اقتصادية، والثانية: هي العلاقات الناشئة عن حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال دولياً والتي تُعرف إصطلاحاً بالمعاملات الاقتصادية الدولية، وبالطبع إن جميع هذه العلاقات الاقتصادية تتم بين وحدات سياسية تتمتع كل منها بالاستقلال أو السيادة على أراضيها .

مبررات التمييز بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية.

في الحقيقة هناك مجموعة من الإعتبارات الأساسية التي تبرر دراسة ومعالجة مشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية (التجارة الخارجية) بشكل مستقل عن العلاقات الاقتصادية الداخلية (التجارة الداخلية) وأهمها:-

1- القيود المفروضة على انتقال عناصر الإنتاج دولياً:

تقليديا يُعد عنصرا العمل ورأس المال من أكثر عناصر الإنتاج حريةً في التنقل ضمن الإقتصاد الوطني، بينما تكون حُريتهما في التَنَقُّل مابين الدول محدودة إلى حد ما، وذلك بسبب الصعوبات التي تعترض سبيل هذا الانتقال. فعنصر العمل لا ينتقل بسهولة من بلدٍ لآخر بسبب القيود الإدارية التي تفرضها كل دولة على الهجرة إلى أراضيها، وكذلك بسبب الجهل بفرص العمل في الخارج، ولاختلاف اللغة والتقاليد والروابط المتنوعة، عاطفية واجتماعية، وما إلى ذلك فضلاً عن التكاليف اللازمة للانتقال والاستعداد لتحمل المصاعب، وكذلك لا ينتقل راس المال بسهولة من بلد إلى آخر رغم وجود اختلاف في سعر الفائدة بين البلدين، لان أصحاب رؤوس الأموال يُفضلون استثمار أموالهم في بلدانهم لخوفهم من الاضطرابات السياسية والاقتصادية وكذلك لسهولة الإشراف عليها في اوطانهم، إلا إذا كانت أسعار الفائدة ومعدلات الإرباح مغرية لهم.

2- اختلاف العملات والنظم النقدية الوطنية:

من المعروف ان لكل بلد نظاماً نقدياً خاصاً به وعملة نقدية واحدة تقاس بوحدتها قيم السلع والخدمات وتستخدم في تسوية المبادلات داخلياً لكن في حالة العالم الخارجي هناك عدد كبير من هذه العملات، ففي حالة وجود علاقة اقتصادية بين بلدين هناك على الأقل عملتان نقديتان في كل عملية اقتصادية هما عملة البلد المستورد وعملة البلد المصدر، وفي هذه الحالة ينجم عن ذلك ضرورة إجراء عملية الصرف وهو عملية مبادلة عملة بعملة أخرى، ولو كانت العملات الأجنبية المختلفة تستبدل وفقاً لأسعار صرف ثابتة تتمتع بقابيلة مطلقة في التحويل لبعضها لما كانت هناك مشكلة إثناء التبادل ، لكن لما كان لكل بلد سياسته النقدية الخاصة بشؤون الصرف فانه يكون هناك احتمال كبير بتغير سعر الصرف (أي تغير نسبة مبادلة العملات بعضها بالبعض الآخر) أو إيقاف حرية تحويلها ولهذا السبب فان المعاملات الاقتصادية الدولية تكون عرضة للمخاطر النقدية التي لا مثيل لها في المعاملات الاقتصادية الداخلية.

3- اختلاف السياسات الاقتصادية بين الدول

ما دامت الدول تختلف بعضها عن البعض الآخر في نظمها السياسية فان معنى هذا هو اختلاف مدى تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية، ولهذا فان القوانين والنظم والتشريعات والسياسات الاقتصادية تختلف من بلد إلى آخر، وما دام سلطان الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية ينحصر في حدود أراضيها فان السياسات الاقتصادية للبلد الواحد لا تسري إلا على المقيمين في ذلك البلد، وهذا يعني إن العلاقة الاقتصادية الداخلية هي علاقة يخضع فيها المقيمون سواء أكانوا منتجين أم مستهلكين لنظام اقتصادي واحد ويتمتعون بالمزايا نفسها التي تنجم عن تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية، في حين إن العلاقة الاقتصادية الدولية لا تُخضع الأطراف المتعاملة فيها لنظام وسياسة إقتصادية واحدة، ولا يتمتع المتعاملون فيها بالمزايا نفسها من تنظيم الحياة الاقتصادية ونتيجة لذلك تختلف تكاليف الإنتاج والدخول الحقيقية من بلد لآخر.

4- انقسام العالم إلى وحدات سياسية مستقلة:

تشكل كل دولة وحدة سياسية مستقلة عن غيرها من الدول، وبناء على هذا هناك بعض الاعتبارات كالأمن الوطني والاقتصادي والسياسة الخارجية والأهداف والمشاعر الوطنية تلعب دوراً هاماً في تحديد سياسة الدولة في ميدان التجارة الخارجية، فمن اجل ان يحافظ البلد على امنه الاقتصادي قد تقتضي مصلحته ان ينتج نوعاً من السلع بكلفة أعلى من كلفة استيرادها من الخارج، وكما قد تستخدم العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق أهداف سياسية معينة كاستخدام التجارة الخارجية أداة للتمييز بين الدول في ضوء نزعاتها السياسية أو للضغط على بعضها بقصد حملها على سلوك طريق معين، كما ان المصلحة الوطنية قد تلعب دوراً هاما في التمييز بين المعاملات الاقتصادية الدولية والمعاملات الاقتصادية الداخلية ، فمثلاً اعتبارات تشجيع المنتجات الوطنية وحماية السوق المحلية وتنمية الصناعات القومية وتوفير حاجة الاستهلاك القومي من المنتجات الوطنية، وهذه الاعتبارات لا تثار إلا عندما يكون هناك كلام على المعاملات الاقتصادية الدولية.

أساس التبادل الدولي:

من حيث المبدأ لا يختلف أساس التبادل الدولي أو التبادل الخارجي عن أساس التبادل الداخلي أو التبادل بين مناطق الدولة الواحدة ففي كلتا الحالتين يكون السبب في قيام التبادل دوليا أم داخلياً هو التخصص (The Specialization) والإنتاج ومنذ زمن ليس قريب وحتى الوقت الحاضر سواء أكان على نطاق الإفراد أم على نطاق الدول تغلب عليه صفة التخصص، فالدول تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تؤهلها طبيعتها وظروفها الإقتصادية أن تنتجها بتكاليف اقل أو بكفاءة أعلى وتعرضها للبيع في الخارج بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها في الدول الأخرى أو تبادل إنتاجها من السلع بمنتجات الدول الأخرى التي لا تستطيع إنتاجها في الداخل أو أنها تنتجها بتكلفة أكثر أو بمقدار اقل من حاجتها.

وإذا كان سبب قيام التبادل الدولي هو التخصص الدولي فما هو سبب التخصص؟

يعود التخصص بشكل عام إلى مجموعتين رئيستين من العوامل هما: العوامل الطبيعية والعوامل المكتسبة، ومن تفاعل هاتين المجموعتين من العوامل يكون باستطاعة الدولة ان تبيع سلعة معينة أو مجموعة من السلع في الخارج بأسعار تقل عن نفقات إنتاجها هناك ، وان تستورد سلعة معينة من الخارج بأسعار اقل من نفقات إنتاجها لديها.

عوامل التخصص الدولي في الإنتاج

1- العوامل الطبيعية:

تختلف البلدان فيما بينها اختلافا بيناً في البيئة الطبيعية كالمناخ والتربة كما تختلف فيما وهبتها الطبيعة من ثروات طبيعية كالأراضي الزراعية والمعادن، فالمناطق الاستوائية ذات الجو الحار والغزيرة المطر تهيء الظروف لزراعة البن كما هو الحال بالنسبة للبرازيل والحبشة واليمن بينما تتطلب زراعة الشاي إلى التربة الجيدة الصرف إضافة إلى الإمطار الغزيرة والجو الرطب، لذا توطنت زراعة الشاي على سفوح الجبال والتلال في الهند والصين وسيلان، ورغم أهمية المناخ كعامل من عوامل التخصص الدولي إلا إن هذا العامل بدأت أهميته تقل تدريجياً بسبب التقدم العلمي إذ أصبح في الوقت الحاضر من الممكن إجراء تغييرات اصطناعية في الظروف الجوية لتتلائم مع ظروف الإنتاج المناسبة.

2- العوامل المكتسبة:

تتمثل العوامل المكتسبة فيما يتوفر للدول من عمال مدربين ورؤوس أموال إنتاجية، ومما لا شك فيه ان الدول تتفاوت فيما يتوفر لها من هذه العوامل، إذ ان بعض الدول تتمتع برصيد كبير من رؤوس الأموال الإنتاجية كالآلات والأدوات ومستلزمات الإنتاج فضلا عن ان ارتفاع دخلها القومي يساعدها كثيراً على تنمية هذا الرصيد من راس المال يقابل ذلك ما تعانيه بعض الدول من قصور شديد فيما يتوفر لها من سلع إنتاجية وما تجده من صعوبات في تنمية رؤوس أموالها الإنتاجية بسبب انخفاض مستوى الدخل القومي فيها ان العوامل المكتسبة لها أهمية كبيرة في اتجاه الدولة للتخصص في إنتاج السلع التي يتطلب إنتاجها رؤوس أموال وغيره كصناعة الطائرات والسيارات والصناعات الكيمياوية وما إلى ذلك، أو تلك السلع التي يتطلب إنتاجها مهارة فائقة كصناعة الساعات مثلاً.

تؤدي التجارة الدولية دوراً متزايداً في الحياة الاقتصادية، وذلك لكونها تحقق المزايا الاتية:-

1- تسعى الدول للحصول على الذهب نتيجة تعظيم صادراتها للخارج لتتمكن من بناء جيوشها التي تعتبر من دواعي القوة العظمة ، عملاً بمذهب التجاريين الذي يرى زيادة الصادرات على الإستيرادات وسيلة من وسائل عظمة الأمة وإقتدارها من خلال امتلاك الذهب والفضة .

2- بعد الثورة الصناعية وزيادة الإنتاج ظهرت الحاجة إلى إيجاد أسواق خارجية لتصريف الإنتاج الفائض عن الاستهلاك المحلي، خصوصاً بعد تطور وسائط النقل البحري لما له من زيادة الازدهار الاقتصادي في البلدان المنتجة لتلك السلع من خلال زيادة الدخل القومي بالموارد الإنتاجية المتاحة نفسها.

3- التجارة الدولية تعد وسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية فبالنسبة الى الدول المصدرة للبضائع ازدهرت فيها الصناعات وزادت الاستثمارات في قطاع الصناعة وارتفعت الإنتاجية .

أما بالنسبة الى الدول المستوردة للبضائع وخاصة المكائن والمعدات الحديثة فأنها ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها وخاصة بالنسبة للبلدان النامية .

فحجم تجارة العالم كان قد تزايد منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن. حيث ارتفعت قيمة الصادرات الدولية (التي هي نفسها تساوي قيمة الاستيرات) من (23.5) مليار دولار عام 1938م إلى (2012.7) مليار دولار عام 1980م وقد استحوذت الدول المتقدمة الرأسمالية على ثلثي الصادرات الدولية في حين لم تزد حصة البلدان النامية منها عن الربع ولم تتجاوز حصة الدول الاشتراكية (آنذاك)عُشر الصادرات الدولية.

*** المذهب التجاري هو الاسم الذي اطلق على الافكار والسياسات الاقتصادية التي ظهرت خلال المدة (1500- 1800) تقريباً والتي ادت بضرورة تدخل الدولة في الفعاليات الاقتصادية لغرض الحصول على الثروة لبناء قوة عسكرية وسياسية.**

ثانياً: النظريات الأساسية في التجارة الخارجية

1- نظرية الميزة المطلقة

تقوم نظرية الميزة المطلقة على مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سمث (1723-1790) مؤسس المدرسة الكلاسيكية ومؤلف كتاب ثروة الأمم في الاقتصاد وطبقاً لهذه النظرية فان أساس التجارة بين الدول هو الميزة المطلقة، فإذا كانت إحدى الدول أكثر كفاءة (أي أنها ذات ميزة مطلقة) من غيرها في إنتاج إحدى السلع لكنها اقل كفاءة (أي أنها عديمة الميزة المطلقة) بالنسبة الى غيرها من الدول في إنتاج سلعة ثانية، فان كلتا الدولتين يمكن ان تحصلا على منافع عند تخصص كل منهما في السلعة التي تكون لها فيها ميزة مطلقة بعد ان تبادل قسماً من إنتاجها من هذه السلعة مع الدولة الأخرى التي تمتلك ميزة مطلقة في سلعة أخرى تكون الدولة الأولى ليس لها ميزة مطلقة فيها.

وبناء على هذه النظرية فان من السهل تفسير أسباب قيام التجارة الدولية إذ تتمتع الدولة بظروف إنتاجية معينة تجعلها أكثر كفاءة من غيرها في إنتاج سلعة معينة. وهكذا ليس هناك صعوبة في تفسير استيراد العراق للقطن من مصر ما دامت مصر تتمتع بالتربة الزراعية والظروف الجوية والخبرة الفنية الملائمة لإنتاج القطن بحيث لو حاول العراق إنتاج القطن لاحتاج في سبيل ذلك لتكاليف اكبر مما هو عليه الحال بالنسبة لمصر، أي ان إنتاج كمية معينة من القطن في العراق يتطلب استخدام مقادير من الموارد الإنتاجية تزيد كثيراً عن الموارد الإنتاجية التي تستطيع بها مصر ان تنتج الكمية نفسها. وفي هذه الحالة يقال إن مصر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القطن.

مثال على الميزة المطلقة

لو افترضنا ان هناك بلدين هما العراق ومصر ينتج كل منهما القمح والقطن وان كل بلد له ميزة مطلقة في إنتاج إحدى هاتين السلعتين فلو كان العراق له ميزة مطلقة في إنتاج القمح ومصر لها ميزة مطلقة في إنتاج القطن بسبب اختلاف الظروف المناخية والتربة .... الخ.

ولو فرضنا ان الموارد الإنتاجية المستخدمة في كل من البلدين متساوية وافترضنا ان العراق يستطيع بموارده الإنتاجية في حالة استخدامها جميعاً إنتاج (200) وحدة من القمح أو (100) وحدة من القطن أما مصر فأنها تستطيع إنتاج أما (100) وحدة من القمح أو (200) وحدة من القطن، فإذا لم يكن هناك تخصص دولي ومن ثم ليس هناك تجارة فان كلا من البلدين يكون مضطراً لإنتاج كلتا السلعتين ولو فرضنا ان كل بلد سيوزع موارده الإنتاجية بين السلعتين ولو افترضنا انه سيوزعها مناصفة بين السلعتين، ففي هذه الحالة سينتج العراق (100) وحدة من القمح و(50) وحدة من القطن أما مصر فأنها ستنتج (50) وحدة من القمح و(100) وحدة من القطن أي ان الإنتاج للبلدين سيكون (150) وحدة من القطن و 150 من القمح وكما يأتي.

قبل التخصص

	القمح	القطن
العراق	100	50
مصر	50	100
المجموع	150	150

ولكن لو تخصص كل بلد بالسلعة التي لديه فيها ميزة مطلقة أي لو تخصص العراق بأنتاج القمح ومصر بإنتاج القطن وانصرف كل من هذين البلدين عن إنتاج السلعة الأخرى التي ليس لديه فيها ميزة مطلقة، نجد ان مقدار الإنتاج الكلي يزداد وكما يأتي: -

بعد التخصص

	القمح	القطن
العراق	200	—
مصر	—	200
المجموع	200	200

وهكذا نجد أن الإنتاج الكلي من القمح بعد التخصص قد ارتفع إلى (200) وحدة بعد ان كان 150 وحدة قبل التخصص وكذلك الحال بالنسبة للقطن، وبذا يكون كل بلد قد حصل على فوائد بحدود الـ (50) وحدة من تخصصه، وبعد ذلك يأخذ حاجتهُ مما أنتجهُ ويُصَدر الباقي للبلد الآخر. وكذلك الأمر بالنسبة الى البلد الثاني الذي سيتخصص بالسلعة الثانية.

إن نظرية الميزة المطلقة رغم توضيحها لأهمية حرية التجارة وتبيانها للفوائد التي تُجنى منها، إلا أنها لن تحاول الإجابة على السؤال الأتي:-

ما هو مصير الدولة التي لا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما؟ هل عليها إلا تشترك في التجارة الدولية وتعيش في عزلة دولية؟ لم يستطع آدم سمث الإجابة عن هذا السؤال وإن الذي أجاب عنه هو دايفيد ريكاردو (1772-1823) في نظريتهِ المسماة نظرية الميزة النسبية.

2- نظرية الميزة النسبية:

طبقاً لنظرية الميزة النسبية فان قيام التجارة بين الدول لا يقتضي أن تتمتع الدولة بميزة مطلقة في إنتاج السلعة التي تصدرها إنما قد تقوم التجارة بين دولة وأخرى حتى ولو كانت هذه الدولة لا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة وذلك لان التجارة الدولية تقوم على أساس اختلاف التكاليف النسبية.

معنى التكاليف النسبية

لما كانت المواد الإنتاجية لكل بلد محدودة بالقياس إلى وجوه استعمالها فان هذه الموارد لو استخدمت جميعها في إنتاج سلعة معينة ولتكن القمح فان هذا يعني ان ليس بالإمكان إنتاج أي كمية من سلعة أخرى ولتكن القطن لكن إذا أريد إنتاج وحدة واحدة من سلعة القطن فان ذلك لا يتم إلا إذا تمت التضحية بإنتاج وحدة واحدة أو أكثر من وحدات القمح وإذا افترضنا ان إنتاج وحدة واحدة من القطن يتطلب تحويل مقدار من الموارد الإنتاجية التي تكفي لإنتاج وحدتين من القمح يقال في هذه الحالة ان كلفة إنتاج وحدة واحدة من القطن هي عبارة عن وحدتين من القمح ويمكن تسمية كلفة الإنتاج هذه بالكلفة النسبية لان التعبير عن تكلفة إنتاج السلعة هنا لم يتم بمقدار الموارد الإنتاجية المستخدمة في إنتاجها بل بمقارنة عدد الوحدات التي يستطع المقدار نفسه من الموارد أن ينتجه من سلعة أخرى. والكلفة النسبية هنا هي 1: 2 أي أن الوحدة من القطن تعادل وحدتين من القمح والتبادل الدولي يتم في حالة اختلاف التكاليف النسبية وكما في المثال الأتي:

مثال على التكاليف النسبية

نفرض ان هناك بلدين هما العراق ومصر ينتج كل منهما سلعتين هما القمح والقطن. ولو فرضنا ان طن القمح في مصر يتطلب (12) وحدة عمل وان إنتاج طن القطن يتطلب (10) وحدات عمل بينما في العراق يحتاج طن القمح إلى (8) وحدات عمل وان طن القطن يحتاج إلى (9) وحدات عمل وكما هو مبين أدناه.

البلد	طن قمح	طن قطن
مصر	12(وحدة عمل)	10(وحدة عمل)
العراق	8 (وحدة عمل)	9 (وحدة عمل)

وفي المثال أعلاه نلاحظ ان العراق له ميزة مطلقة في إنتاج كلتا السلعتين وان مصر ليس لها ميزة مطلقة في إنتاج أية سلعة منهما ولكن لو قارنا كلفة إنتاج السلعتين ببعضهما في كل بلد ثم قارنا كلفة كل سلعة على حدة في كلا البلدين لوجدنا ان الكلفة النسبية للقمح في العراق اقل نسبياً من كلفتها في مصر وان الكلفة النسبية للقطن في مصر اقل نسبياً من كلفتها في العراق وعلى النحو الأتي:-

في **مصر** يتطلب إنتاج طن القمح (12) وحدة عمل بينما إنتاج طن القطن يتطلب (10) وحدات عمل.

فالكلفة النسبية لوحدة القطن تساوي $\frac{10}{12}$ = 0.83 وحدة قمح

بينما الكلفة النسبية لوحدة القمح تساوي $\frac{12}{10}$ = 1.2 وحدة قطن

أي أن القطن أرخص نسبياً من القمح في مصر.

وفي **العراق** طالما أن إنتاج طن القمح يتطلب (8) وحدات عمل وأن إنتاج طن القطن يتطلب (9) وحدات عمل فإن:

الكلفة النسبية لوحدة القمح تساوي $\frac{8}{9}$ = 0. 88 وحدة قطن

بينما كلفة وحدة القطن النسبية تساوي $\frac{9}{8}$ = 1.12 وحدة قمح

أي ان القمح في العراق ارخص نسبياً من القطن.

وعند مقارنة الكلفة النسبية لكل سلعة من السلعتين في البلدين نجد ان العراق له ميزة نسبية في إنتاج القمح لان وحدة القمح فيه لا تكلف سوى (0.88) وحدة قطن كما ان مصر لها ميزة نسبية في إنتاج القطن لان وحدة القطن فيها لا تكلف سوى (0.83) وحدة قمح، لذا فان مصر ستتخصص في إنتاج القطن والعراق سيتخصص في إنتاج القمح، ومن ثم يتم التبادل بينهما. ولو فرضنا أن معدل التبادل بينهما هو **1** قمح = **1** قطن لكانت هناك مصلحة لكل من البلدين، إذ ستربح مصر (0.88) وحدة قمح لكل وحدة قطن تنتجها وتصدرها لتبادلها بوحدة قمح منتجة في العراق، وان العراق سيربح (0.12) وحدة قطن لكل وحدة قمح ينتجها ويصدرها ليبادلها بوحدة قطن منتجة في مصر. وهكذا تكون هناك مصلحة مشتركة في التخصص والتبادل دولياً في حالة اختلاف التكاليف النسبية حتى ولو لم تكن هناك ميزة مطلقة لأحد البلدين في إنتاج سلعةٍ معينةٍ.

3- نظرية نسب عناصر الإنتاج

تُسمى نظرية (هكشر ـ اولين) سنتطرق إلى هذه النظرية بنقطتين، الأولى تتعلق بنمط التجارة ونطلق عليها نظرية (هكشر ـ اولين) أما الثانية فهي تتعلق بأثر التجارة الدولية على أسعار عوامل الإنتاج

بُنيت نظرية (هكشر ـ اولين) على عدد من الفروض البسيطة منها:

أ- وجود بلدين وسلعتين وعاملين إنتاجيين هما العمل ورأس المال.

ب- أحدى السلعتين كثيفة العمل والثانية كثيفة رأس المال في كلا البلدين.

يمكن صياغة النظرية كما يأتي:-

ان الدولة تتخصص في إنتاج سلعة ثم تصدر السلعة التي يتطلب إنتاجها استخدماً كثيفاً لعامل الإنتاج الرخيص والوفير نسبياً فيها وتستورد السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداماً كثيفاً لعامل الإنتاج الغالي والنادر نسبياً فيها.

وباختصار فان الدولة الغنية نسبياً بالعمل تصدر السلعة كثيفة العمل نسبياً وتستورد السلعة كثيفة راس المال نسبياً فعلى سبيل المثال دولة مصر تصدر (القطن) لان سلعة (القطن) هي سلعة كثيفة العمل وان العمل عنصر متوفر ورخيص نسبياً في مصر. من ناحية أخرى أن دولة اليابان تصدر سلعة (المكائن) لان سلعة (المكائن) كثيفة راس المال، وان راس المال هو عامل متوفر ورخيص نسبياً في اليابان.

ان نظرية (هكشر ـ اولين)* تؤكد على الاختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول كسببٍ رئيسٍ أو محدد للميزة النسبية والتجارة الدولية، ولهذا السبب يُشار عادةً إلى نظرية (هشكر ـ اولين) بأنها نظرية وفرة عوامل الإنتاج .

اثر التجارة الدولية على أسعار (عوائد) عوامل الإنتاج.

طبقاً لفروض نظرية (هكشر ـ اولين) المذكورة سابقاً يمكن صياغة نظرية مساواة سعر العامل الإنتاجي بالشكل التالي وهو:-

((إن التجارةَ الدولية تُسَبِبُ المساواة في العوائدِ النسبيةِ والمطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة عَبرَ الدول))

هذا يعني ان التجارة الدولية تجعل أجور العمل المتجانس (أي العمل الذي يكون بنفس المستوى من التدريب والمهارة والإنتاجية) متماثلة في جميع الدول المتاجرة. وكذلك ان التجارة الدولية تجعل عوائد رأس المال المتجانس (أي رأس المال الذي يكون بنفس الإنتاجية والمخاطرة) متماثلة في جميع الدول المتاجرة.

فمثلاً عند تخصص بلد مصر في إنتاج سلعة **القماش** (الكثيفة العمل) وتقليل إنتاج سلعة **المكائن** (الكثيفة رأس المال) فإن الطلب على العمل يرتفع نسبياً، وهذا يدفع أجور العمل نحو الإرتفاع، بينما ينخفض الطلب على رأس المال نسبياً مسبباً إنخفاضاً في سعر الفائدة على رأس المال. ويحصل العكس تماماً بالنسبة الى بلد اليابان إذ عندما يتخصص في إنتاج سلعة المكائن ويُقلل إنتاجه من سلعة القماش فإن طَلَبَهُ على العمل سينخفض مسبباً إنخفاض في أجور العمل، بينما يرتفع طلبهُ على رأس المال مسبباً إرتفاع في سعر الفائدة على رأس المال.

نستخلص ان التجارة تُقلل الفرق في الأجر بين الدولتين الذي كان قائماً قبل التجارة

4- دورةُ حياةِ المُنتَج (السِلعة) Product Cycle

قام بصياغة هذه النظرية كـلٌ من **بوزنر** Posner و**فيرنون** Vernon. فقد أوضـح بوزنر **أن التجديد** (أي إنتاج سلعة جديدة أو إستخدام طريقة إنتاجية جديدة) قد يولدُ ميزةً نسبية جديدة لدولةٍ ما، وسيكون بإستطاعة تلك الدولة الإستفادة من هذه الميزة في توسيع صادراتها إلى الأسواق الدولية، طالما بقيت هذه الميزة بعيدةً عن التقليد وطرح المنتجات المماثلة إلى السوق الدولية. ولكن بوزنر لم يبحث عن الكيفية التي بموجبها سيتحقق ذلك في هذه الدولة أو تلك.

لذلك فقد حاول فيرنون الإجابة عن هذا التساؤل في مقالٍ لهُ نُشِرَ عام 1966م وإستخَدَمَ في تحليلِهِ السلع التي تسمحُ بإستبدالِ العملِ محلَ رأسِ المالِ أو بالعكس والتي تنتجُها الولايات المتحدة ، وقد وضع إسما لنموذجهِ تحتَ عنوان دورةُ حياةِ المنتَجُ (السلعة) Product Cycle فالمنتج، أي منتج، يكون جديداً في البداية في أسواق الولايات المتحدة ويصبح كثير الإستعمال ثم ينتشر ويجذب إنتباه الناس إليه في الدول الصناعية الأخرى وتكون الولايات المتحدة مُصَدِراً لهذا المُنتَج.

---

* في عام 1919 نشر الاقتصاد السويدي (هكشر مقالة بعنوان (اثر التجارة الخارجية في توزيع الدخل) والتي بين فيها الخطوط العامة لما اطلق عليه فيما بعد (النظرية الحديثة للتجارة الدولية) . ان هذه المقالة اهملت أكثر من عشر سنوات إلى ان انتشلت من قبل احد طلبة هكشر ، وهو الاقتصادي السويدي (اولين) الذي نقحها واضاف اليها وذلك عام 1933 عندما نشر كتابه ((التجارة الاقليمية والتجارة الدولية)) . وقد عرفت النظرية فيما بعد بنظرية (هكشر ـ اولين) باعتبار ان هكشر هو اول من مهد لها رغم ان النظرية انجزت في عهد اولين.

وبعد ان ينمو الطلب الأجنبي على هذا المنتج وتصل مبيعات الولايات المتحدة منه إلى مستوىً عالٍ وكافٍ، عندئذ سوف يُغري ذلك الشركات الأجنبية (غير الأمريكية) في الشروع بإنتاج هذا المُنتَج وتصديره بعد ان يصبح نمطياً في الولايات المتحدة وتبدأ صادراتها منه بالانخفاض لتقوم الدول الأخرى بإنتاجه وتصديره، بعد ان تتمكن هذه الشركات من فهم العملية الإنتاجية له فهما كاملاً وخفض تكلفة إنتاجه لديها عن طريق زيادة الإنتاج منهُ، ومن المحتمل أن تقوم هذه الشركات الأجنبية بإعادة تصدير ذلك المُنتَج إلى الولايات المتحدة نفسها وهذا يمثل نهاية دورة حياة المنتج لتلك السلعة لتبدأ سلعة أخرى بالأدوار نفسها. إن التوسع في إنتاج السيارات في الدول النامية مثل دول أسيا وأميركا اللاتينية على سبيل المثال ،هو أمر يدعو إلى التفكير بان صناعة السيارات أوشكت للتحول إلى صناعة نمطية (تقليدية) بينما كان إنتاجها في السابق مقتصراً على الدول الصناعية المتقدمة.

وقد ميز فيرنون بين أربع مراحل لدورة حياة المُنتَج هي:

أ- **مرحلة الإنتاج الجديد:** وفي هذه المرحلة يَفترِض أن التجديد والإنتاج يبدآن في الولايات المتحدة، ويتم بيعهُ في أسواقِها.

ب- مرحلة الطلب الأجنبي على هذا المنتج الجديد مما يؤدي إلى زيادة صادرات الولايات المتحدة من المنتج الجديد.

ت- مرحلة إنتاجه من قبل الشركات الأجنبية وتسويقه إلى أسواقها المحلية والأسواق القريبة، ومن ثم انخفاض حجم الصادرات الأميركية له.

ث- مرحلة قيام الولايات المتحدة الأميركية باستيراد ذلك المُنتَج من الدول التي أصبحت مُنتِجاً كبيراً له وبأسعارٍ تُنافِسُ الأسعار الأميركية، وهي مرحلة نهاية دورة المنتج .

ولابد هنا من الإشارة إلى ان دورة حياة كل منتج تختلف مدتها الزمنية عن دورة حياة المنتجات الأخرى تبعاً لنوعِ المُنتَج، مدة حمايتهِ الفكرية، سرعة التعرف على طريقة إنتاجه، تكييف التكنولوجيا اللازمة لإنتاجهِ وغير ذلك من الأسباب التي تزيد أو تقلل من المدة الزمنية لدورة حياة المنتج.

ثالثاً:- سعر الصرف

تعد التجارة المحلية من العمليات الشائعة والمألوفة للجميع. فعندما يقوم مواطن أمريكي بشراء البرتقال من فلوريدا أو أجهزة الكومبيوتر من كاليفورنيا فهو بالطبع يدفع الثمن بالدولار الأمريكي، وكذلك يرغب بائع البرتقال وبائع الكومبيوتر في الحصول ايضاً على الثمن بالدولار الأمريكي، وبذلك يمكن إتمام كافة المبادلات التجارية بالدولار نظراً لان تلك العمليات الاقتصادية التي تتم داخل الدولة تعد بسيطة نسبياً.

ولكن عندما يرغب تاجر أمريكي في الدخول في عملية شراء دراجات يابانية ، سيجد ان موضوع العملة المستخدمة قد أصبح أكثر تعقيداً حيث إن مُصَنِع الدراجات سيرغب في التعامل بالعملة اليابانية (¥) الين، بدلاً من الدولارالأمريكي ($) وبذلك، فمن أجل القيام بإستيراد الدراجات اليابانية سيتعين على التاجر الأمريكي أولاً شراء الين الياباني وإستخدامه لدفع ثمن الدراجات.

وعلى نحو مشابه عند ما يرغب مواطن ياباني في شراء سلع أمريكية سيتحتم عليه الحصول على الدولارات الأمريكية أولاً. وتنطوي هذه العملية الجديدة المعقدة على ما يسمى بالصرف الأجنبي، ومن هذا المثال نستخلص أن التجارة الخارجية تنطوي على إستخدام مختلف أنواع العملات القومية.

أ- مفهوم سعر الصرف الأجنبي : Foreign exchange rate

سعر الصرف الأجنبي: هو نسبة مبادلة وحدة من عملة نقدية معينة بعملة نقدية أخرى، ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي.

فعلى سبيل المثال يمكن ان يبلغ سعر الصرف الأجنبي للدولار 100 ين ياباني مقابل الدولار الأمريكي الواحد ($/ 100 ¥) .ففي ظل الصرف الاجنبي يمكن للفرد الأمريكي شراء دراجة يابانية الصنع وبإفتراض أن ثمنها يبلغ 20.000 ين، فما عليه سوى مطالعة أسعار الصرف الاجنبي للين الياباني في الجريدة اليومية وسيجد أنه بلغ ($ / 100 ¥) وفي هذه الحالة يمكنه تحويل مبلغ ($200) الخاصة به إلى (20.000) ين ياباني، وعن طريق هذه العملة يمكنه دفع الثمن لجهة الاستيراد من اجل الحصول على الدراجة بالعملة المطلوبة.

تتفاوت أسعار الصرف الأجنبي شانها شان جميع الأسعار الأخرى من أسبوع إلى أسبوع ومن شهر لآخر وفقاً لقوى الطلب والعرض السائدة في السوق.

ب - آلية تحديد سعر الصرف:

إن تحويل مدفوعات العمليات التجارية التي تتخطى الإطار المحلي يتم تحت مظلة مؤسسات ما يسمى في وقتنا الحاضر بالنظام النقدي الدولي، الذي يقوم على وجه الخصوص بتحديد طريقة وضع أسعار الصرف الأجنبي وكيفية تدخل الحكومات للتأثير على أسعار الصرف. ولايزال صندوق النقد الدولي هو الذي يتولى إدارة النظام النقدي الدولي.

وفي ما يأتي إيجاز لأشهر ثلاثة أنظمة لتحديد أسعار صرف العملات النقدية التي أُستخدمت في معاملات التجارة الدولية.

1- نظام أسعار الصرف الثابتة : Fixed exchange rates

سعر الصرف الثابت : هو السعر الذي تُحَدِدُهُ الدولة لعُملَتِها الوطنية وتعمل على الحفاظ عليه. ومن أشهر القواعد المتبعة تأريخياً في هذا الإتجاه هي:-

أ- قاعدة الذهب التقليدية Gold standard

حيث تقوم الحكومات بوضع السعر المحدد الذي يتم عنده تحويل الدولار إلى الين أو غيره من العملات. ومن الناحية التاريخية تمثل احد أهم أنظمة سعر الصرف الثابتة في قاعدة الذهب Gold standard التي بدأ العمل بها عام 1717م وحتى 1933 م وفي ظل هذا النظام كانت الدولة تقوم بتحديد قيمة عملتها وفقاً لكمية محددة وثابتة من الذهب ومن ثم إرساء أسعار صرف ثابتة فيما بين الدول على أساس قاعدة الذهب (*).

والمثال المبسط الاتي يلقي المزيد من الضوء على كيفية أداء قاعدة الذهب، نفترض ان الأفراد في كل أنحاء العالم قد أجمعوا على التعامل التجاري بتداول القطع المعدنية المصنوعة من الذهب الخالص كوسيلة للبيع والشراء . ومن ثم فإن شراء دراجة في بريطانيا يلزم الدفع بقطع من الذهب مقابل سعر يحدد سلفاً بوحدة

* استخدام الذهب كنقود لميزاته المتمثلة في محدودية عرضه، وعدم تعرضه للتلف نسبياً وقلة استخدامه لأغراض الصناعة.

الأوقية الذهبية (Ounce) وقطعاً لن تطرأ مشكلة فيما يتعلق بسعر الصرف الأجنبي طالما إتفق الجميع على أن تصبح قطع الذهب هي العملة المتداولة في أنحاء العالم كافة، وبهذا فلن تختلف التجارة الخارجية عن التجارة المحلية. حيث يمكن أن تتم كافة عمليات البيع والشراء مقابل الدفع بالقطع الذهبية.

أما الفارق الذي قد يطرأ بين الدول فهو قيام كل دولة باختيار وحدات متباينة لعملتها الذهبية. فمثلاً إختارت الملكة فكتوريا في القرن التاسع عشر عملة نقدية لبريطانيا توازي ($\frac{1}{4}$) أوقية من الذهب (وهذا هو الجنيه الانجليزي) كما قام الرئيس الأمريكي Mikinley بأختيار وزن العملة الأمريكية الذهبية لتبلغ ($\frac{1}{20}$) أوقية من الذهب (وهو الدولار الذهب) وفي هذه الحالة يصبح الجنيه الانجليزي أثقل وزناً من الدولار الأمريكي بخمسة أضعاف، كما يبلغ سعر صرفه (1£ 5$)

ب - قاعدة بريتون وودز (Bretton Woods) لأسعار الصرف الثابتة والقابلة للتعديل

في حقبة الثلاثيات والأربعينيات من القرن العشرين ثار الاقتصاديون وعلى رأسهم كينز Keynes من جراء الأزمات الاقتصادية التي شهدتها فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، لذا فقد عقدوا العزم على تفادي تكرار تلك الحالة من الفوضى الاقتصادية والتخفيضات الهائلة لقيمة العملات، بغرض المنافسة التصديرية التي استشرت إبان الكساد العظيم سنة **1929**م وبالإضافة إلى ذلك، رأى هؤلاء ان قاعدة الذهب كانت بالغة الصرامة بحيث أدت إلى تعميق الدورات الإقتصادية (التضخم والانكماش) وإطالة أمدها.

وفي ظل القيادة الفكرية لكل من جون ماينرد كينز والأمريكي هاري ديكستر وآيت إجتمعت الدول عام 1944م في مدينة بريتون وودز Bretton Woods عاصمة ولاية نيوها مبشير حيث تم التوقيع على اتفاقية استبدال النظام القديم (قاعدة الذهب) باستخدام قاعدة (سعر التعادل) لكل عملة نقدية وفقاً لكل من الدولار الأمريكي والذهب وأصبحت أسعار العملات تحدد وفقاً للدولار والذهب.

ويتمثل الفارق الجوهري بين قاعدة بريتون وودز وقاعدة الذهب القديمة هو وجود خاصية المرونة وقابلية ضبط أسعار الصرف عند حدوث إختلال في التوازن، وبطريقة مُثلى يُمكن معالجة مشكلة تغيرات أسعار الصرف بين الدول بسهولة.

ومنذ الحرب العالمية الثانية وعلى مدار العقود الثلاثة التي تلتها وفي ظل قاعدة بريتون وودز كان الدولار الأمريكي هو العملة الرئيسة، حيث كانت معظم التجارة الدولية والتمويل تتم عن طريق الدولار كما كانت غالبية المدفوعات تتم في مقابل الدولار، مما تسبب في زيادة عجز الميزان التجاري الأمريكي نتيجة إرتفاع قيمة الدولار بصورة مبالغ فيها، بجانب زيادة عجز الميزانية العامة للدولة من جراء تمويل الحرب الفيتنامية وتزايد الاستثمارات الخارجية من قبل الشركات الأمريكية، وبحلول عام 1971 م تضخم مخزون الأرصدة الدولارية السائلة بصورة هائلة إلى الحد الذي واجهت فيه الحكومة صعوبات بالغة للحفاظ على أسعار التعادل الرسمية وحمايتها. وفي يوم 15/آب/1971 م أعلن الرئيس الأمريكي ريجارد نيكسون رسمياً قطع الرابطة بين كل من الدولار الأمريكي والذهب إلى غير رجعة واضعاً بذلك نهاية قاعدة بريتون وودز وقاعدة الذهب.

ج – قاعدة التدخل الحكومي Government intervention

عندما ترغب الحكومة في تثبيت سعر الصرف، فانه يتعين عليها التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحفاظ على السعر ونجد هذا التدخل من خلال:

- قيام الحكومة ببيع العملات الأجنبية أو شرائها بغرض التأثير على أسعار الصرف. فعلى سبيل المثال قد تقوم الحكومة العراقية في يوم محدد بشراء كمية من الدينارالعراقي بما قيمتهُ مليار دولار أمريكي، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى إرتفاع في قيمة الدينار العراقي.
- استخدام السياسة النقدية، حيث في مثالنا السابق تقوم الحكومة في العراق بمعالجة انخفاض سعر الصرف لعملتها (الدينار) من خلال جذب القطاع الخاص لزيادة الطلب على العملة المحلية (الدينار) وذلك عن طريق رفع أسعار الفائدة. وعلى إفتراض ان أسعار الفائدة قد إرتفعت في العراق مقارنة بمثيلاتها في الدول الأخرى، سيسفر ذلك عن قيام المستثمرين بتحويل أموالهم إلى الدينار العراقي وزيادة الطلب الخاص عليه مما يؤدي إلى ارتفاع قيمته.

وتعد طريقة التدخل الحكومي إحدى أهم الوسائل المستخدمة لتثبيت سعر صرف العملات النقدية ضمن نظام أسعار الصرف الثابتة التي تُعتبر أهم أركان النظام الدولي النقدي في وقتنا الحاضر.

2- نظام أسعار الصرف المرنة Flexible exchange rates

تشكل أسعار الصرف المرنة الركن الأخر للنظام الدولي النقدي في هذا الوقت. ويمكن القول بان الدولة تتمتع بأسعار صرف مرنة عندما تتحرك أسعار الصرف دون قيود في ظل تأثير كل من العرض والطلب. وتحت مظلة هذا النظام لا تقوم الحكومة بإعلان سعر الصرف، ولا تتخذ أية إجراءات لتدعيم مثل هذا السعر.

ويتم إستخدام مصطلح آخر وهو أسعار الصرف العائمة وذلك للإشارة إلى نفس المعنى. وفي وقتنا الحاضر يتم إستخدام أسعار الصرف المرنة من قبل المناطق الإقتصادية الثلاث الرئيسة وهي الولايات المتحدة الأمريكية ودول القارة الأوربية واليابان وفي تلك المناطق تتحدد تحركات أسعار الصرف بصفةٍ أساسية وفقاً للعرض والطلب الخاص على السلع والخدمات والإستثمارات وهنا تقف الحكومة على الحياد حيث تسمح بان تحدد سوق الصرف الأجنبي قيمة العملة المحلية تماماً كما تسمح لها بتحديد قيمة الأغذية أو الماكنات أو أسعار أسهم الشركات وغيرها.

3- نظام أسعار الصرف الموجهة : Managed exchange rates

يُعد نظام أسعار الصرف الموجهة نظاماً وسطاً بين كل من سياسة نظام سعر الصرف الثابت (الصارم) وسياسة نظام سعر الصرف المرن (العائم) وفي هذا النظام يتم تحديد أسعار الصرف بصفة أساسية من خلال قوى السوق (العرض والطلب) وإن كانت الحكومات تقوم ببيع العملات أو شراؤها أو تغيير عرضها النقدي للتأثير على أسعار الصرف. وأحيانا ما تسير الحكومات عكس إتجاه الأسواق الخاصة وأحيانا أخرى يصبح لديها (مناطق مستهدفة) من شأنِها توجيه تحركات سياساتها .

ولقد تضاءلت أهمية هذا النظام من خلال إتجاه الدول بشكل متزايد نحو أنظمة سعر الصرف الثابت أو المرن.

رابعاً:- ميزان المدفوعات Balance of Payment

1- مفهوم ميزان المدفوعات

هو حساب مختصر لكافة المعاملات التجارية والمالية والنقدية التي تتم بين المقيمين في بلد معين سواء أكانوا أشخاصا أم مشروعات أم حكومة مع المقيمين في دول أخرى خلال مدة زمنية معينة هي سنة في العادة.

أهمية ميزان المدفوعات

ان الغرض من ميزان المدفوعات هو إعلام الحكومة بالمركز الإقتصادي الخارجي للبلد ليُساعدَها في رسم سياساتها النقدية والمالية والتجارية.

تنظيم ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من جانبين أحدهما يدعى **الحساب الدائن** وهو الجانب الذي تسجل فيه المعاملات الاقتصادية كافة التي تمكن الدولة من أن تتسلم إيرادات من العالم الخارجي ومن أمثلة ما يسجل في هذا الجانب قيم الصادرات من السلع إلى الخارج والفوائد والأرباح الناجمة من قروض وإستثمارات المقيمين في الخارج، وكذلك قيم خدمات النقل والتأمين التي يؤديها المقيمون إلى الأجانب وغيرها.

أما الجانب الآخر فهو الحساب المدين وهو الجانب الذي تسجل فيه المعاملات الاقتصادية كافة التي تلتزم الدولة بموجبها ان تؤدي مدفوعات إلى الخارج. ومن الأمثلة التي تسجل في هذا الجانب قيم الإستيرادات من السلع وقيم خدمات النقل والسياحة التي يؤديها الأجانب للمواطنين وكذلك قيم الذهب المستورد وغير ذلك مما يترتب عليه من مدفوعات إلى الخارج.

وبتعبير آخر ((إذا ما جلبت العملية التجارية عملة أجنبية للدولة، فتُسمى آنذاك بالجانب الدائن ويتم تسجيلها كعنصر إيجابي وإذا ما تضمنت العملية التجارية إنفاق عملة أجنبية يُعرف هذا بالجانب المدين وتسجل كعنصر سالب. وبصفة عامة فأن الصادرات الجانب الدائن، أما الواردات فتمثل الجانب المدين)).

2- المكونات الأساسية لميزان المدفوعات

إذا ما أريد لميزان المدفوعات ان يكون أكثر من مجرد بيانات تبين حقوق الدولة على العالم الخارجي أو حقوق العالم الخارجي على الدولة وإذا ما أريد له ان يكون أداة تحليل اقتصادية فانه ينبغي ان يصنف تصنيفاً أخر يمكن التمييز من خلاله بين أربعة أنواع ممن الحسابات يختص كل حساب بنوع معين من المعاملات الدولية ، وهذه الحسابات هي:-

أ- الحساب الجاري.
ب- حساب رؤوس الأموال.
ج ـ حساب التحويلات من طرف واحد.
د ـ حساب الذهب النقدي.

وفيما يأتي تعريف بكل من هذه الحسابات

أ- الحساب الجاري:

وتسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارجي ويتضمن:

1- **الحساب التجاري**: تسجل فيه تجارة السلع فقط ويطلق على السلع المسجلة فيه مصطلح الصادرات والاستيرادات المنظورة كما يطلق على الفرق بين قيمة هذا النوع من الصادرات وقيمة هذا النوع من الاستيرادات إصطلاح الميزان التجاري أي أن الميزان التجاري يساوي الصادرات المنظورة ـ الاستيرادات المنظورة.

2- حساب الخدمات

ويطلق على الصادرات والاستيرادات من الخدمات مصطلح الصادرات والاستيرادات **غير المنظورة** ، والصادرات من الخدمات تشمل جميع الخدمات التي يؤديها المقيمون إلى الأجانب كخدمات السياحة والنقل والتأمين وغيرها أما الاستيرادات من الخدمات فتشمل جميع الخدمات التي يؤديها الأجانب للمقيمين .

ب- حساب رؤوس الأموال :

تسجل في هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي تتعلق بالملكية والديون وهو يتضمن الأسهم والسندات والعملات والودائع في البنوك والحوالات والقروض تحت الطلب وهو يتكون من قسمين حساب رؤوس الأموال **الطويلة الأجل** كالاستثمارات المباشرة في المصانع في الخارج وحساب رؤوس الأموال القصيرة الأجل الذي تسجل فيه كل ما يستحق الدفع خلال مدة تقل عن السنة كالودائع المصرفية والقروض تحت الطلب وإذونات الخزينة .

جـ - التحويلات من طرف واحد:

وتسجل في الحساب التحويلات من طرف واحد التي تتم بدون مقابل ومثال هذه التحويلات هو الهدايا والهبات والتعويضات من قبل الأفراد والحكومات سواء أكانت من الأجانب إلى المقيمين أم من المقيمين إلى الأجانب.

د- حساب الذهب النقدي:

للذهب أهمية خاصة بالنسبة الى معظم الدول بوصفه موجودات نقدية ولأنه وسيلة دفع تتمتع بقبولٍ عالمي. ومادام الذهب مقبولاً عالمياً فان بإمكان أي بلد أن يحصل على أي نوع من العُملة الأجنبية عن طريق تصدير الذهب.

لكن من الناحية العملية لايمكن أن يحصل محاسبوا ميزان المدفوعات على بياناتٍ كاملةٍ عن جانبي كلِ عمليةٍ تتم مع الخارج على حدة ، إذ أنهم يلجأون في العديد من البنود إلى التقدير من واقع بيانات إحصائية مستقلة كتقارير الكمارك عن الصادرات والإستيرادات المنظورة وتقارير البنوك عن التغيرات في أرصدة غير المقيمين وغير ذلك وإن حصلَ مُقدِرو ميزان المدفوعات على مجاميع مختلفة لكلِ من الجانب الدائن والجانب المدين فإنهم في هذه الحالة يُدخلونَ بنداً آخر للموازنة يُدعى الخطأ والسهو وهذا البند سيتكفل بتحقيق المساواة بين الجانب الدائن والجانب المدين.

3- توازن ميزان المدفوعات

من الناحية النظرية يبنى ميزان المدفوعات على أساس نظام القيد المزدوج. في مسك الدفاتر الذي يتضمن ان لكل عملية اقتصادية قيدين احدهما دائن والآخر مدين فعملية تصدير سلعة مثلاً تقود إلى إجراء قيدين في ميزان المدفوعات قيد دائن (في الحساب الجاري) يسجل تصدير السلعة ذاتها وقيد آخر مدين بالقيمة نفسها (في حساب رأس المال) يسجل حركة رأس المال القصير الأجل أو الذهب النقدي. وإن بناء ميزان المدفوعات على هذا الأساس يعني أن يكون متوازناً دائماً، أي أن المجموع الكلي لبنود الجانب الدائن لابد أن يتساوى تماماً مع المجموع الكلي لبنود الجانب المدين. لكن التساوي الحسابي بين الجانب الدائن والجانب المدين في ميزان المدفوعات ليس له أي مغزى إقتصادي وهو لا يوضح شيئاً عن المركز الاقتصادي الخارجي للبلد لأنه متحقق دائماً سواءاً كان المركز الاقتصادي الخارجي حسناً أو سيئاً، إذن ليس المهم أن يتساوى الجانب الدائن مع الجانب المدين لكن المهم هو الكيفية التي يتحقق بها مثل هذا التعادل أي ان المهم هو ما إذا كان ميزان المدفوعات مختلاً أو متوازناً ليس من الناحية الحسابية بل من وجهة النظر

الاقتصادية. ان توازن ميزان المدفوعات حسابياً لا يعني بالضرورة ان كل حساب فرعي من حسابات ميزان المدفوعات كالحساب الجاري أو حساب رؤوس الأموال أو حساب الذهب يكون متوازناً إذ يمكن أن يكون كل حساب من هذه الحسابات الفرعية على انفراد في حالة فائض أو في حالة عجز (أي أن الإيرادات لكل حساب قد تزيد أو تقل من المدفوعات فيه) لهذا ومن أجل الوقوف على حالة المركز الإقتصادي الخارجي للبلد يتعين النظر ليس إلى ميزان المدفوعات ككل إنما إلى الحسابات الفرعية للميزان وتحليل أسباب العجز أو الفائض فيها. إذ من الممكن ان تكون الحسابات الفرعية في حالة اختلال كبير لكنها لا تظهر عند النظر إلى ميزان المدفوعات ككل لان هذه الاختلالات تقابل باختلالات معاكسة في الحسابات الاخرى. لهذا فان مصطلحات الفائض أو العجز تستخدم في الواقع لتشير إلى حساب فرعي أو مجموعة من الحسابات الفرعية في ميزان المدفوعات وليس للميزان ككل.

4- معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات:

اكدت المدارس الفكرية الاقتصادية انه إذا كان هناك اختلال في ميزان المدفوعات أي عدم توازن فان الضرورة تدعو لمعالجة ذلك الاختلال بعدة وسائل منها:

أ- **التقليديون (الكلاسيك)** يعتقدون إنهُ عندما يصاب ميزان المدفوعات بإختلالٍ معين فان هذا الاختلال سيولد عوامل من شانها إحداث تغيرات في الأسعار وهذه التغيرات في الأسعار ستترك آثاراً تؤدي وبشكل تلقائي إلى إعادة توازن ميزان المدفوعات ووفق التحليل الأتي:

عند إنخفاض الأسعار في الداخل فان ذلك يجعل السلع أرخص نسبياً من السلع في الخارج وهذا الإنخفاض في الأسعار يؤدي إلى نتيجتين:

الإولى :- زيادة صادرات البلد لأن السلعة أصبحت رخيصة مقارنةً بالسلع في الخارج.

والثانية :- نقص استيرادات البلد من الخارج لان اسعار السلع في الخارج أصبحت أعلى نسبياً اي حصول فائض في الميزان التجاري الذي من شأنه أن يعمل على تصحيح ميزان المدفوعات.

ب- الفكرالاقتصادي الحديث ومعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات:

يرى أصحاب هذه المدرسة أن معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات ممكن من خلال إتباع إحدى الوسائل الاتية:

1- اللجوء إلى سياسة تغيير الإنفاق العام من خلال السياسة المالية والنقدية فالسياسة المالية تشير إلى تغيير النفقات الحكومية أو الضرائب أو كليهما فعند زيادة النفقات الحكومية أو تخفيض الضرائب، فان هذا يؤدي إلى زيادة الانتاج المحلي والدخل من خلال زيادة حجم الطلب الكلي وهذا يؤدي إلى زيادة الاستيرادات وعلى العكس من ذلك عند تخفيض النفقات وزيادة الضرائب فان ذلك يؤدي الى انخفاض الانتاج والدخل ومن ثم تخفيض الاستيرادات، وكذلك الأمر بالنسبة الى السياسة النقدية فعند زيادة عرض النقد تنخفض الفائدة فيزداد الإستثمار والدخل وهذا يؤدي إلى زيادة الاستيرادات والعكس بالعكس.

2- سياسة تغيير سعر الصرف (تخفيضهُ أو رفعهُ) فعند تخفيض سعر الصرف يتحول الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية لأن تخفيض سعر الصرف يجعل السلع الأجنبية أعلى نسبياً من السلع المحلية أما إذا رفع سعر الصرف فان الإنفاق يتحول من السلع المحلية إلى الأجنبية لان السلع الأجنبية تكون في هذه الحالة أرخص نسبياً من السلع المحلية.

3- إتباع سياسة الرقابة المباشرة والتي تتألف من التعريفات الكمركية ونظام الحصص والقيود الأخرى على حركة السلع ورؤوس الأموال فعند فرض تعريفة كمركية عالية على سلعة معينة أو مجموعة من السلع فان ذلك من شانه أن يقلل من إستيرادها ومن ثم تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات.

نموذج لميزان المدفوعات:-

النموذج الآتي لميزان المدفوعات مركب بتصنيف ثنائي لجميع الفقرات الرئيسة التي تؤلف عادة حساب المعاملات الدولية للبلد. فهو من ناحية يوضح الحسابات المختلفة التي يتكون منها ميزان المدفوعات وبنوده وفقراته ومن ناحية اخرى يبين ما إذا كانت كل فقرة من هذه الفقرات دائنة أم مدينة.

(نموذج لميزان المدفوعات)

اولاً: الحساب الجاري	مدين	دائن
1- الحساب التجاري		
أ- السلع المستوردة	×	
ب- السلع المصدرة		×
2- حساب الخدمات		
أ- النقل		
1- ما يقدم من قبل الأجانب من خدمات وسائط النقل .. الخ	×	
2- ما يقدم من قبل المقيمين للأجانب من خدمات وسائط النقل.		x
ب- نفقات السفر		
1- في الأقطار الأجنبية	×	
2- نفقات الأجانب في داخل البلد		×
ج- الفوائد والأرباح.		
1- المدفوعات للأجانب لقاء استثماراتهم في الداخل	×	
2- المتسلمة من الخارج لقاء استثمارات المقيمين هناك		x
د- خدمات الصيرفة والتامين:		
1- ما يقدم من قبل المؤسسات الأجنبية	x	
2- ما يقدم للأجانب من قبل المؤسسات المحلية.		x
هـ ـ نفقات الحكومة		
1- نفقات حكومة البلد في الخارج	x	
2- نفقات الحكومات الأجنبية في داخل البلد		×
ثانياً: حساب رؤوس الأموال.		
1- الطويل الأجل:		
أ- شراء السندات المالية من الأجانب	x	
ب- بيع السندات المالية إلى الأجانب		x
2- القصيرة الأجل:		
أ- زيادة أرصدة البلد في الخارج		
ب- نقص أرصدة الأجانب في الداخل	x	

ج- زيادة أرصدة الأجانب في الداخل		X
د- نقص أرصدة البلد في الخارج		X
ثالثاً: التحويلات من طرف واحد		X
1- التحويلات الخاصة		
أ- تحويلات الأشخاص والمشروعات إلى الخارج	X	X
ب- التحويلات المتسلمة من الخارج		
2- تحويلات الحكومة		X
أ- المنح والتعويضات الممنوحة للبلدان الأخرى	X	X
ب- المنح والتعويضات المتسلمة من البلدان الأخرى		
رابعاً: حساب الذهب		
1- الاستيرادات من الذهب	X	X
2- الصادرات من الذهب		

خامساً: سياسات التجارة الخارجية في ظل العولمة

1- مفهوم العولمة Globalization

لايكادُ المرءُ يطالِعُ أياً من صحفِ اليوم إلا ويجدُ أمامهُ أحدَ أحدث الإتجاهات التي تنطوي عليها العولمة فما هو المعنى الدقيق لمُصطَلحِ العولمة ؟ وكيف يُمكن لعلمِ الإقتصاد أن يُسِهمَ في فَهمِنا للقضايا المتصلة بالعولمة ؟ .

العولمة : تعني جعل الشيء عالمي (دولي) الإنتشار في مداه أو تطبيقه. وهي عملية تنشأ خلالها المؤسسات التجارية والثقافية والسياسية ... وغيرها. وفي الحقيقة أن العولمةَ عمليةٌ إقتصاديةٌ في المقام الأول، وهو مايهُمُنا في هذا الموضوع ..

يَشيعُ إستخدامَ مُصطلح العولمة للتعبير عن زيادة التكامل الإقتصادي Economic Integration بين الشعوب وهي الزيادة المتمثلة في ذلك النمو الهائل لتدفق السلع والخدمات ورأس المال عبر الحدود بين الدول. ولعل احد أهم عناصر العولمة تلك الزيادة الكبيرة في حصة الصادرات Exports والواردات Imports من الناتج القومي للكثير من الدول. ففي الولايات المتحدة وفي ظل الانخفاض المتواصل في تكلفة النقل والاتصالات تتقلص التعريفة الجمركية وغيرها من عوائق التجارة ، بل قد تزايدت حصة التجارة من الناتج القومي إلى أكثر من الضعف في الخمسين عاماً الأخيرة . وإحتدمت المنافسة بين المنتجين الأمريكيين وغيرهم في جميع أنحاء العالم حول قرارات التسعير وأساليب الإنتاج.

وقد صاحب ذلك زيادة في تخصص العملية الإنتاجية Production Process ذاتها حيث تتوزع مراحل الإنتاج المختلفة بين العديد من الدول ، كما هو الحال في مثال إنتاج الدمى الشهيرة باربي Barbie التي تؤخذ أجزائها المختلفة من هنا وهناك . فتايوان واليابان هما اللتان تنتجان البلاستك والشعر أما هياكل

العرائس وأصباغ الزينة فتاتي من الولايات المتحدة بينما تتخصص الصين في عنصري العمالة والقطن اللازم للملابس.

أما عملية التجميع فقد إنتقلت من تايوان واليابان إلى بعض الدول التي تنخفض فيها أجور العمال كاندونسيا وماليزيا والصين ..ويبلغ سعر الدمية الواحدة 10$ تذهب 35 سنتا منها مقابل العمالة الصينية و 65 سنتاً أخرى للمواد الآتية من الخارج ودولار واحد في صورة أرباح لهونك كونج وتكاليف نقل.

أما الدولارات الثمانية المتبقية فهي تغطي أرباح الشركة المنتجة Mattei بالإضافة إلى تكاليف التسويق والنقل داخل الولايات المتحدة.

هذا وتشير الأدلة إلى أن تجزئة العملية الإنتاجية على هذا النحو امر شائع في الكثير من الانشطه الصناعية في الولايات المتحدة وغيرها من الدول ذات الدخول المرتفعة.

العنصر الآخر في منظومة العولمة هو زيادة التكامل بين الأسواق المالية ومن مظاهر هذا التكامل سرعة الإقراض lending والإقتراض Borrowing وتقارب معدلات الفائدة بين الدول.وتتمثل أهم الأسباب الباعثة على زيادة التكامل بين الأسواق المالية في الغاء القيود على تدفق رؤوس الأموال بين الدول وانخفاض التكاليف ، والتطورات التي دخلت على الأسواق المالية كاستخدام أنواع جديدة من الأدوات المالية financial instruments.

وقد أدى التكامل الاقتصادي بلا شك إلى حصول بعض الدول على مكاسب طيبة من التجارة حيث أصبح باستطاعة الدول المحتاجة إلى رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية، أن تسارع إلى الإقتراض من الدول التي لديها فائض من المدخرات ففي العقدين الأخيرين كانت اليابان هي أكثر دول العالم إقراضاً، بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر إقتراضا، بسبب إنخفاض معدل الإدخار القومي National Saving Rate وديناميكية بعض الصناعات التي تتمتع بها بعض الصناعات الأمريكية الكبرى مثل الكومبيوتر والتكنولوجيا الحيوية.

وقد تمخض التكامل في السلع والأسواق المالية عن مكاسب هائلة في التجارة كانخفاض الأسعار وزيادة الابتكارات وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أسرع ومع ذلك لم يخل الأمر من بعض الآثار الجانبية الأليمة ومن أمثلة ذلك البطالة وفقدان الأرباح وهو يحدث عندما لايجد الإنتاج المحلي لنفسهِ مكاناً بسبب مزاحمة المنتجات الأجنبية منخفضة الأسعار، وعندما يفقد عمال النسيج وظائفهم أو يتعرض مزارعوا فول الصويا إلى الإفلاس فإنهم لايجدون عزائهم في تمتع المستهلكين بانخفاض أسعار الطعام والملابس. ومن الطبيعي أن يصبح ضحايا التجارة الدولية International Trade من أنصار سياسة الحماية Protectionisms الذين لايتوقفون عن المناداة بفرض التعريفةِ الكمركية Tariffs وحصص الإستيراد المقننة Quotas.

كما قد يؤدي التكامل المالي Financial Integration إلى حدوث أزمات مالية دولية كالتي حدثت في كل من تايلاند والمكسيك وروسيا في أوآخر التسعينات عندما إمتدت آثار المشكلات الإقتصادية إلى أسواق الأسهم والسندات في جميع أنحاء العالم وكثيراً ما تتفشى عدوى المشكلات الإقتصادية كنتيجة مباشرة للإرتباط الشديد بين الاسواق بينما يضع المستثمرون الامريكيون اموالهم في تايلاند سعياً وراء عائدات أكبر تراهم يسارعون إلى سحب اموالهم عندما يشمون رائحة المشكلات الأمرالذي قد يؤدي إلى وقوع ازمات مالية خاصةً عندما تلجا بعض الدول إلى مساندة اسعار الفائدة أو دعمها لمواجهة عمليات المضاربة الضخمة Massive Speculative .

وهكذا تطرح دول العولمة عدداً من القضايا الجديدة أمام صانعي السياسة .. فهل يمكن إعتبار مزايا التجارة تعويضا كافياً عن الخسائر المحلية التي تتكبدها بعض الدول في صورة تمزق أو تفكك اجتماعي؟ هل تلجا الحكومات إلى منع المستثمرين من تحريك رؤوس أموالهم داخل البلاد أو خارجها بسرعةٍ تهدد إستقرار الاسواق المحلية؟ وهل يؤدي التكامل الاقتصادي إلى مزيد من التفاوت وانعدام المساواة ؟ هل تقوم المؤسسات الدولية بمنح قروض كحل أخير للدول التي تواجه صعوبات مالية؟ إن هذه الاسئلة هي التي تُشغِلُ عقولَ صانعي السياسةِ في جميعِ أنحاء العالم الذين يحاولونَ التصدي للعولمةِ.

2- مفهوم السياسة التجارية وادواتها

السياسة التجارية: هي القيود والتنظيمات التجارية التي تَفرِضُها الدول للتأثير على حرية تدفق التجارة الدولية عبر حدودها. ومن أدواتِ السياسةِ التجارية:

أ- **التعريفة الكمركية**: هي ضريبه أو رسم يُفرض على السلع التجارية التي تعبر حدود الدولة أو المنطقه الكمركية وعادةً ما تتطابق المنطقه الكمركية مع الحدود السياسية للدولة.

ويُمكن أن تُفرَض على السلعِ المارة بالمنطقةِ الكمركيةِ إلى بلدٍ ثالث وهنا تسمى رسوم (الترانزيت) Transit Duties رسوم المرور، وعندما تُفرض على السلع المصدرة من البلد إلى الخارج تسمى رسوم تصدير، وتسمى رسوم إستيراد عندما تُفرَض على السلع الداخلة للبلد.

فعندما تُفرض التعريفة الكمركية على السلعة المستوردة فانها تؤدي إلى رفع سعر تلك السلعةِ مقارنةً بالمنتج المحلي مما يؤدي إلى خفض كمية إستهلاكها ومن ثم يؤدي إلى خفض الكميات المستوردة منها.

ب- **نظام الحصص**: هي قيد كمي مباشر على مقدار السلعة المسموح باستيرادها أو بتصديرها وان حصص الاستيراد أكثر شيوعا من حصص التصدير فالحكومة قد تحدد إستيراد سلعةٍ معينةٍ عن طريق تحديد حصةٍ معينةٍ أو تخصيص مبلغٍ معينٍ لإستيرادها خلال مدة معينة ويعد قيد الحصة أكثر القيود التجارية أهمية بعد التعريفة الكمركية.

جـ- **سياسة الإغراق** : هو تصدير السلعة وبيعها في الخارج بإسعارٍ تقل عن تلك التي تُباع بها في الداخل والإغراق قد يكون دائمياً أو مؤقتا أو بقصد إستبعاد المنافسين.

3- أنواع سياسات التجارة الخارجية

أ- سياسة التجارة الحرة

يطلق اصطلاح سياسة حرية التجارة على الوضع الذي لاتتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية. ويدافع أنصار حرية التجارة عن هذه السياسة على أساس الحجج الآتية:

1- إن حريةَ التجارة تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص الجغرافي ويتوقف تقسيم العمل على مدى اتساع الاسواق فاذا كانت هناك حرية في التبادل تصبح الأسواق واسعة.

2- تقوم التجارة الدولية نتيجةً للإختلاف في التكاليف النسبية ويرجعُ ذلك إلى أن عوامل الإنتاج توجد في دولٍ مختلفةٍ بنسبٍ متباينةٍ فمثلاً رأس المال يوجد بكثرة في الولايات المتحدة والأرض الزراعية تتوفر في أُستراليا والعمل في الهند لذلك يتعين إنتاج السلع التي تحتاج إلى مساحة واسعة من الأراضي في إستراليا والتي تحتاج إلى كثافةٍ في رأس المال في الولايات المتحدة والتي تحتاج إلى الأيدي العاملة في الهند ومن ثم يتم التبادل بين هذه الدول وهذا لن يتحقق إلا في ظل حرية التجارة.

3- في ظل حرية التجارة يصعب قيام المنشاة الاحتكارية وإنتشارها.

ب ـ سياسة الحماية التجارية

يُقصَد بها الحالة التي تَستَخدِم فيها الدولة سلطتها العامة للتاثير في حجم المبادلات الدولية أو إتجاهَها أو تسويتَها. والحماية هي مظهر من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

وإن أنصار حماية التجارة لا يعترضون على ما لحرية التجارة من مزايا فهم يؤمنون بمزايا تقسيم العمل الدولي لكنهم يرون ان هناك اهدافاً اخرى للمجتمع ينبغي العمل على تحقيقها، ولو ادى الأمر إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص ويقدمون الحجج الآتية:

1- ضرورة مساعدة الصناعات الوطنية وحمايتها لان ذلك يساعد على بقاء الأموال داخل البلد. فالصناعة المحلية تمكن الدولة من الحصول على السلعة محلياً بدلاً من انفاق الأموال عند استيرادها.

2- الحماية ضرورية لانها تمكن الدولة من انتاج بعض السلع التي يتعذر الحصول عليها في فترات الحروب وانقطاع وسائل التبادل الخارجي.

3- تؤدي الحماية إلى توسع الصناعة المحلية وزيادة الاستخدام وتقليل البطالة.

4- يعتقد أنصار الحماية أن التعريفة الكمركية ضرورية لتعويض المنتج المحلي الفرق بين تكاليف الإنتاج في الداخل والخارج.

ومن الحُجج الإقتصادية التي نادى بها أنصارالحماية هي حجة حماية الصناعات الناشئة وتتلخص في أن التكاليف الصناعية في مراحلها الأولى تكون مرتفعة لذلك يجب حمايتها من الصناعات الاجنبية العريقة حتى تنخفض تلك التكاليف في المرحلة الثانية وعندئذ تستطيع الدولة ازالة القيود الحمائية دون أن يصيبها ضرر وهي حجة نادى بها أول الأمر الأمريكي الكسندر هاملتون عام 1791م وأكملها الالماني فردريك ليست 1840.

4- تطور السياسة التجارية الخارجية في العراق

اتسمت السياسة التجارية الخارجية في العراق في النصف الثاني من القرن الماضي بسيطرة الدولة على التجارة الخارجية ، إذ استحوذ القطاع العام على الجزء الأكبر منها.

وعلى سبيل المثال فقد بلغت حصة القطاع العام ما نسبتهُ 86% من حجم الاستيرادات لعام 1985 م في حين بلغت نسبة القطاع الخاص 11.6% منها والقطاع المختلط 2.4% .

وكانت حصة القطاع العام من الصادرات غير النفطية لنفس السنة 86% وحصة القطاع الخاص 13.6% و 0.4% حصة القطاع المختلط.

وقد حصل تغيير كبير في السياسة التجارية التي إتبعتها الدولة العراقية بعد عام 2003 م اذ أكد الدستور العراقي الجديد على دور رئيس للقطاع الخاص في عملية البناء الإقتصادي والإجتماعي بإستثناء قطاعي النفط والغاز حيث جاء في:

المادة (112) من الدستور- تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسمِ السياسات اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، وإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية.

المادة (25) من الدستور ـ تكفل الدولة إصلاح الإقتصاد العراقي وفق أُسس اقتصادية حديثة وبما يضمن إستثمار كامل مواردهِ، وتنويع مصادرهِ، وتشجيع القطاع الخاص وتنميتهُ.

فقد توسع دور القطاع الخاص في حركة التجارة الخارجية في العراق. منطلقاً في سياسة اقتصاد السوق التي سادت السوق العراقية، فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في مجمل استيرادات البلاد، لعام 2012 م (62%) بينما كانت نسبة مساهمة القطاع العام لنفس السنة (38%) .

تطور قطاع التجارة الخارجية في العراق

ارتفع حجم التجارة الخارجية خلال عام 2012 م إلى (175.4) ترليون دينار بعد ان سجل (149.2) ترليون دينار عام 2011 م أي بنسبة زيادة بلغت (17.6%) وجاءت هذه الزيادة نتيجة لاستمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والذي انعكس على زيادة الصادرات بنسبة (17.8%) لتبلغ حوالي (109.8) ترليون دينار بعد ان كانت (93.2) ترليون دينار في عام 2011 م اما بالنسبة إلى قيمة الاستيرادات خلال 2012 فقد حققت على اساس نسبة زيادة قدرها (17.2%) عن عام 2011 م لتبلغ (65.6) ترليون دينار بعد ان كانت (55.9) مليار دينار معتمدين على سعر الصرف الرسمي البالغ (1166) دينار للدولار الواحد عام 2012.
اما فيما يخص حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت من (70.6% في عام 2011 م إلى 71.5%) في عام 2012 م كانت نسبة الصادرات منها (44.8%)اما الواردات فبلغت نسبتها إلى الناتج (26.7%) والجدول رقم (13) يبين حجم التجارة الخارجية خلال عامي 2011 و 2012 م .

جدول رقم 13: اهم مؤشرات التجارة الخارجية خلال عامي 2011 و 2012 (مليار دينار)

	2011	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي	2012	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي
التجارة الخارجية	149155.6	70.6	175373.4	71.5
الصادرات	93226.2	44.1	109804.6	44.8
الاستيرادات	55929.4	26.5	65568.8	26.7
الناتج المحلي الاجمالي	211310.0		245186.4	

المصدر التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2012 ص56

أسئلة الفصل السابع

س1 : عرف مايأتي: التجارة، سعر الصرف الأجنبي، السياسة التجارية، نظام الحصص، العولمة

س2 :أ - ماهي السمات الأساسية التي تُميز إقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة؟

ب - عالِجُ أصحابُ الفكرِ الحديث، الإختلال في ميزانِ المدفوعاتِ عن طريق تغيير سعر صرف العملةِ المحليةِ .. إشرح ذلك.

س3 :أ– تكلم عن الصعوبات التي تواجهُ إنتقال عناصر الإنتاج دولياً.

ب- تكلم عن تطور السياسة التجارية الخارجية في العراق بعد عام 2003م.

س4: علل مايأتي :

أ- تُعد التجارةُ الدوليةُ الخارجية وسيلةٌ من وسائلِ التنميةِ الإقتصاديةِ.

ب- نادى أنصارُ سياسة الحمايةِ التجاريةِ بحمايةِ الصناعاتِ الناشئةِ.

ت- تَتَبِعُ بعضُ الدول سياسة تجارية خارجية تتعمد إغراق السوق بالمُنتَج.

س5 : أُكتب كلمة (صح) أمام العبارة الصحيحة وكلمة (خطأ) أمام العبارة الخاطئة في الجمل الآتية:

أ – من حيث المبدأ يُعتَبرُ التخصص هو السبب في قيام التبادل التجاري دولياً وداخلياً.

ب-تُفسرنظرية الميزة المطلقة أسباب قيام التجارة الدولية بتمتعِ دولةٍ ما بظروفٍ إنتاجيةٍ معينةٍ تجعلُها أكثرُ كفاءةً في إنتاج سلعةٍ معينةٍ.

ج- في نظرية الميزة النسبية سميت كلفة الإنتاج بالكلفة النسبية لأن التعبير عن كلفة إنتاج السلعة هنا لم يتم بمقدار الموارد الإنتاجية المستخدمة في إنتاجها بل بمقارنة عدد الوحدات التي يستطيع المقدار نفسهُ من الموارد أن ينتجهُ من سلعةٍ أُخرى.

د – نظرية نسب عوامل الإنتاج تؤكد على الإختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول، كسببٍ رئيسٍ أو محددٍ للميزة النسبية والتجارة الدولية.

س6 : ما الفرق بين كلٍ مما يأتي:

أ- الصادرات المنظورة والصادرات غير المنظورة.

ب- سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المرن(العائم).

ج - الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

د - سياسة التجارة الحرة وسياسة الحماية التجارية.

س7 : أ – بماذا تُفَسِر نظرية دورة حياة السلعة قيام التبادل التجاري بين الدول؟ وما هي مراحل دورة حياة المنتج (السلعة)؟

ب- وفقاً لنظام سعر الصرف الثابت للعملات تتدخل الحكومات لتحديد سعرصرف عملاتها. فماهي الوسائل التي تستخدمها الحكومات لتحقيق ذلك؟

س8 : أ – ماهي الحجج التي إستند عليها أنصار سياسة التجارة الحرة؟

ب- ماهي العولمة ؟ تكلم عن العولمة في حقل الإقتصاد.

الفصل الثامن

المنظمات الاقتصادية الدولية والاقليمية

اولاً : المنظمات الاقتصادية الدولية

1 . مفهوم المنظمات الاقتصادية الدولية

2 . اهداف المنظمات الاقتصادية الدولية

3 . انواع المنظمات الاقتصادية الدولية

أ - صندوق النقد الدولي (IMF)

ب - البنك الدولي للأنشاء والتعمير (IBRD)

ج– منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)

د- منظمة التجارة العالمية (WTO)

هـ - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

ثانياً : المنظمات الاقتصادية الاقليمية

1 . مفهوم المنظمات الاقتصادية الاقليمية

2 . اهداف المنظمات الاقتصادية الاقليمية

3 . نماذج من المنظمات الاقتصادية الاقليمية

أ - منظمة جنوب شرق آسيا (ASIAN)

ب - منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)

ج - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (CAEU)

اسئلة الفصل الثامن

أهداف الفصل

التعريف بمفهوم المنظمات الاقتصادية الدولية وانواعها واهدافها ودورها في ايجاد الحلول اللازمة للمشاكل الاقتصادية الدولية

تعريف الطالب بمفهوم المنظمات الاقتصادية الاقليمية واهدافها مع شرح لنماذج منها

اولاً:المنظمات الاقتصادية الدولية

1- مفهوم المنظمات الاقتصادية الدولية

في مستهل القرن العشرين، انخرطت الدول كافة بما فيها التي تمتعت بفترةٍ من السلام الظاهري في حروبٍ تجاريةٍ مُهلِكةٍ وتخفيضاتٍ تنافسيةٍ لقيمةِ عُملاتِها المحليةِ، إلا أنهُ في أعقابِ الحربِ العالميةِ الثانيةِ سرعانَ ما تطورت المؤسساتِ الدوليةِ لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول. وقد واصلت تلك المؤسسات دورها بتنسيق سياساتها وإيجاد الحلول لما يواجِهُها من مُشكلاتٍ في سبيلِ تلبيةِ احتياجات الدول التي مزقتها الحروب لإنشاءِ مؤسساتٍ راسخةٍ قادرةٍ على تسيير الإصلاحات السريعةِ التي يحتاجها الاقتصاد الدَولي وتنفيذها.

فالمنظمةِ الاقتصادية الدوليةِ هي إطارٌ للعمل المشترك في ميادين العلاقاتِ الاقتصادية الدوليةِ انبثقت عن الحاجةِ الى التضامنِ وتضافُرَ الجهودِ باتجاه تحقيق منافعٍ مشتركةٍ، ولإيجاد حلولٍ مناسبةٍ للمشاكلِ الاقتصادية الأساسيةِ.

فقد شهد العالم خلال فترة الخمسينات من القرن العشرين اتجاها واسعاً لتنظيم التعاون الاقتصادي الدولي وفق الأُسسِ الآتية:-

أ- إيجاد حلولٌ مناسبةٌ لمشكلاتِ الاقتصاد التي يواجُهُها المجتمعِ مثلَ مشكلةِ تحرير التجارةِ الدوليةِ من القيود المفروضةِ عليها، مشكلة البطالةِ، ومشكلةُ العجزِ في موازينِ المدفوعاتِ، ومشكلةُ التضخمِ .... الخ

ب- إيجاد قواعدٌ وأُطرٌ تنظيميةٌ تلتزم جميع الدول بمراعاتَها عند ممارستها أنشطَتَها في شتى الميادين والتَقَيُد بأحكامِها.

ت- وجوب قيام مؤسساتٍ أو منظماتٍ دائمةٍ تعملُ على ترسيخِ التعاون الدولي وتطبيق قواعد السلوك المتفق عليها من قبل الدولِ الأعضاء.

2- اهداف المنظمات الاقتصادية الدولية

تختصُ كلَ منظمةٍ من المنظماتِ الاقتصادية الدوليةِ بميدانٍ معينٍ من ميادين العلاقاتِ الاقتصادية الدوليةِ، والعلاقاتِ النقديةِ والعلاقاتِ التجاريةِ وقضايا الاستثمار الدولي وشؤون التعمير والتنمية وتسويق الموادِ الأوليةِ، والنهوض باقتصاديات الدولِ المختلفةِ .... الخ

ولعل أبرز الأهدافِ التي سعت الى تحقيقها المنظمات الاقتصادية الدوليةِ التي قامت بعد الحرب مباشرةً هي:

أ- توثيق التعاون الدولي في ميدان التجارةِ الدوليةِ وتذليل العقباتِ أمامَ حركةِ السلعِ والبضائعِ بين الدولِ الأعضاء.

ب- توفير المساعدات المالية التي تعمل على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات وتؤدي الى رفع مستوى الاستخدام والدخل الحقيقي .

ت- المساعدة في إعادة بناء الجهاز الإنتاجي الذي دمرته الحرب العالمية الثانية وتقديم العون المادي والفني في سبيل النهوض بالاقتصاديات الدولية.

3- أنواع المنظمات الاقتصادية الدولية

أ- صندوق النقد الدولي (IMF) The International Monetary Fund

صندوق النقد الدولي هو بمثابةُ بنكٍ مركزي للبنوك المركزية وتُساهِمُ الدوَلُ الأعضاءُ عن طريقِ القيامِ بإقراضِ عُمُلاتها للصندوقِ الذي يقومُ بإعادةِ إقراضَ تلك الأموال لمساعدةِ الدولِ التي تُواجِهُ صعوباتٌ أو عجزٌ في موازينِ مدفوعاتَها، والوظيفةِ الرئيسةِ لصندوقِ النقدِ الدولي هي توفيرُ القروضِ المؤقتةِ للدولِ التي تواجهُ مشكلاتٌ تتعلق بموازينِ مدفوعاتِها أو تتعرضُ لمَخاطِرَ المضاربةِ في الأسواقِ الماليةِ.

انبثق صندوقُ النقدِ الدولي عن اجتماعات مؤتمرِ بريتون وودز عام 1944م المنعقد في مدينةِ وودزِ الأمريكيةِ. وبدأَ نشاطهُ الفعلي في آذار عام 1947م وكان عدد أعضاءه في ذلك الوقت (30) دولةً، بينما بلغَ عدد أعضاؤهُ في عام 2012 م (188) دولةً.

أهدافُ صندوقَ النقدِ الدَولي

تتلخصُ أهدافُ الصندوقِ فيما يأتي :

1- إيجادُ مؤسسةٍ دوليةٍ تسعى لحلِ مشاكلَ العالمِ النقديةِ.
2- تَحقيقُ الثباتَ في أسعارِ الصرف قدر الإمكانِ ، وَتَجَنُبُ سياساتَ تخفيضِ هذهِ الأسعارِ.
3- تسهيل تنمية التجارة الدولية من أجل النهوض بمستوياتِ الدخلِ الحقيقي والاستخدام، وتنميةِ الموارِدِ الإنتاجيةِ.
4- العملَ على وضعِ نظامٍ متعددِ الأطرافِ لتغطيةِ المعاملاتِ الجاريةِ بين الأعضاء.
5- توفير الموارِدِ الماليةِ اللازمةِ لمواجهةِ ما يطرأ من اختلال على موازينَ مدفوعات الدول الأعضاء بالقدر الذي يُجنبُها الاضطرار لإجراءاتٍ تَضُرُ بالاستقرار الداخلي ومساعَدَتُها في التَغَلُبِ على المصاعبَ التي تُقابِلُها في تَحقيقِ التوازنَ المطلوب في ميزان مدفوعاتِها.

رأس مال الصندوق ونظام التصويت

تتكون موارد الصندوق بشكل رئيس من تراكمات حصص الدول الأعضاء وتتفاوت هذه الحصص من دولةٍ لأُخرى سواءً من حيث مقدارَها أو نوعيتها وهذه الموارد تكون بصورةِ ذهبٍ وعملاتٍ أجنبيةٍ، وحقوقُ السحبِ الخاصةِ التي أُستحدثت من قبل الصندوق عام 1969م .

وإضافةً الى حصص الدول الأعضاء فان الصندوق يستطيع أن يقترض من المصادر المختلفة لزيادة مواردهِ كما فعل عام 1961 م عند توقيع الاتفاقية العامة للاقتراض في باريس وفينا. وقد حددت اتفاقية بريتون وودز لكل دولة عضو في الصندوق حصةُ معينةُ تتحدد وفقا لها قيمة اكتتابها في رأسِ مالِ الصندوق ومن ثم تتوقف عليها قوة التصويت التي تملُكَها في إدارة الصندوق ومقدار ما تتمتع بهِ من حق السحب على مواردهِ.

وتتمتع (6) دول مساهمة في الصندوق بأعلى نسبة تصويت وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، اليابان، المملكة العربية السعودية).

فمثلاً بلغ عدد أصوات الولايـات المتحدة الأمريكية (179433) صوتـاً في حين بلغ عدد أصوات الـعراق (5290) صوتاً.

وقد بلغ عدد الأصوات الكلية في عام 1986م (930300) صوت، بلغ عدد أصوات العراق (5290) صوتاً وهي تشكل (0.57 %) من الاصوات الكلية.

تتكون الحصة التي تلتزم كل دولة بسدادها للصندوق وفقاً لما جاء في اتفاقية بريتون وودزمن جزئين هما:

الأول: يدفع بالذهب أو الدولار الأمريكي بنسبة 25% من مقدار حصة الدولة العضو.

الثاني: يدفع بالعملة المحلية للعضو بنسبة 75% من مقدار حصة الدولة العضو.

عندَ النظر الى أهداف الصندوق التي ذُكرت سابقاً نجد أنَ للصندوق مهمتين أساسيتين هما:

1- تهيئة التسهيلات الائتمانية لإقراض الدول التي تعاني من صعوبات مؤقتة في موازين مدفوعاتها.

2- الإشراف على مدى إتباع الدول لمجموعة القواعد المتفق عليها بخصوص التمويل والتجارة الدولية

ومن أجل تحقيق المهمة الأولى (التمويلية) يَمنَحُ الصندوق للدول الأعضاء التي يطرأ على موازين مدفوعاتها إختلالاً قصير الأجل بالوسائل التمويلية الآتية :

أ- حقوق السحب العامة

ب ـ حقوق السحب الخاصة.

حقوق السحب العامة:- وهي الميزة الرئيسة التي يتمتع بها العضو في استخدام موارد الصندوق التي تتمثل في طلب العضو للحصول على مبالغ من العملات الأجنبية التي يحتاجها مقابل سداد قيمتها بعملتهِ الوطنيةِ وهي في الواقع حقُ شراءٍ وليسَ قرضاً. ويتم ذلك وفقَ شروطٍ محددةٍ منها:

1- أن يكون الغرض من السحب هو تغطية عجز وقتي في ميزان المدفوعات

2- ألا يكون العضو الذي يرغب بالسحب قد أرتكب أيةُ مخالفةٍ لأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق.

3- أن تلتزم الدولة الساحبة بسُدادِ عمولةٍ على المبلغ المسحوب تتراوح بين 0.5-1%.

إن نظام بريتون وودز هو قاعدة صرف الذهب Gold –Exchange Standard إذ أن الولايات المتحدة كانت قد ألتزمت بتحويل الدولارات عند الطلب إلى ذهب وبسعر ثابت هو (35) دولار للأونس الواحد بدون تحديدات أو قيود.

وقد توقف العمل بمضمون قاعدة الصرف بالذهب المذكورة أعلاه تماماً، حينما تخلت الولايات المتحدة الأمريكية في آب عام 1971م عن التزامها بتحويل الدولار إلى ذهب، بسبب الانخفاض المستمر في مخزون ذهبها، وعجز ميزان المدفوعات المزمن الناتج جزئياً عن المبالغة في قيمة الدولار.

غسيل الأمـــوال (تبييض الأموال).

لقد اكد صندوق النقد الدولي على مكافحة غسيل الأموال وعدها جريمة يحاسب عليها القانون وكذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) والعديد من المنظمات الدولية ولكون هذا الموضوع يشكل أهمية كبيرة فلا بد من التطرق اليه وكما يأتي:-

مفهومُ غسيلِ الأموال:

هي العملية التي تَرمي إلى إضفاء طابع المشروعيةِ على أموالٍ متحصله من مصدر غير مشروعٍ بصرفِ النظر عن نوع الجريمةِ المرتَكَبَةِ تَحصيلاً لهذهِ الأَموالِ.

إن كلَ بُلدانَ العالمِ ومنظماتهُ الإقليميةِ والدوليةِ تُعَرِفُ عملياتَ غسلِ الأموالِ بأنها (عمليةٌ تهدفُ إلى إخفاءِ المصدرَ الحقيقي للدخل غير المشروع وإضفاء الشرعية عليهِ وإظهارُهُ كما لو كانَ ناتجاً عن أنشطةٍ مشروعةٍ)

أطراف عملية غسيل الأموال:

أولاً - الغاسل: هو الشخصُ أو المنظمةُ أو المؤسسة التي تمتلكُ أموالاً غير مشروعةٌ وتسعى الى غسلِها.

ثانياً - ألغسول: هو المؤسسة أو المصرف الذي يقوم بالإجراءات المخالفة للقانون ويلحق بها فئات السماسرة والعملاء والوسطاء والمساعدين.

ثالثاً – ألمغسول: وهو عبارة عن الأموال وإن جوهر عملية غسل الأموال هو قطع الصلة بين الأموال المتحصلة عن أنشطةٍ إجراميةٍ وبينَ أصلها أو مصدَرها غير المشروع، حيثُ تبدو الأموالُ وكأنَها قد تولدَت عن مصدرٍ مشروعٍ (قانوني).

التصنيفات المحددة لجرائم غسيل الأموال:

1- تجارة السلع والخدمات غير المشروعة وفقا للقانون مثل المخدرات.

2- الأموال الواردة عن الرشوة والجرائم المرتبطة بها.

3- العمولات الواردة عن عقود وصفقات الأسلحة والسلع الرأسمالية والاستثمارية وذلك من خلال التجاوز على الشروط والضوابط لعقد تلك العقود والصفقات.

4- الأموال الواردة من جرائم السرقةِ والاختلاس والنصبِ والاحتيالِ وتحويل هذه الأموال خارج البلادِ.

5- الأموال الواردةِ عن جريمةِ تزييفِ العملةِ.

6- الأموال الواردةِ عن تزوير الشيكاتِ المصرفيةِ وسحبِ الأموالِ من خلال تلك الشيكات أو الحوالاتِ أو الإعتماداتِ المستنديةِ والحصولِ على أقيامِها خارجَ البلدِ وإيداعَها لدى أحد المصارف في الخارج لإعادتِها الى داخل البلدِ عن طريق الجهاز المصرفي.

7- الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين.

8- النصب والفساد والرشوة.

9- الاختطاف وأخذ الرهائن بالقوة والمساومة عليهم مقابل فدية مالية.

مراحلُ غسيلُ الأمــوالِ:

أولاً: التوظيف (الإيداع): إدخال المال الى الدورةِ الاقتصادية وتحويلها من نقدٍ إلى حساباتٍ مصرفيةٍ أو شراءُ مجوهراتٌ أو ذهبٌ أو تحفٌ نادرةٌ وغيرها.

والهدفُ هو إدخالُ المالَ في المؤسسات الماليةِ والمصرفية في عدةِ حساباتٍ في مصرفٍ واحدٍ أوفي عدة مصارف لغرضُ التمويهِ، وتعد أخطر مراحل عملية غسل الأموال لأنها نجحت في تحويل المال القذر إلى ودائع مصرفية ، وتُعد سلسلةُ العملياتِ هذه عند انتهائها بداية عملية تبييض الأموال.

ثانيا: التكديس أو التجميع: قيام أصحاب الأموال المتحصلة عن أنشطةٍ غير مشروعة او غير قانونية بإجراءِ العديد من العمليات على حساباتهم المصرفية، وذلك لإعادة تجميع تلك الأموال القذرة عن طريق شراء الأسهم والسندات وفي هذه المرحلة يتم فصل مصادر الأموال غير المشروعة عن مصادرها.

ثالثا: الاندماج: دمج الأموال المغسولة بالأموال الشرعية من خلال استثمار الأموال المغسولةِ في قطاعاتِ الاقتصاد الـشرعيةِ والاستثمار التجاري الاعتيادي أي الدمج والتكامل ما بين الأموال المغسولة بتحويلها من شركات وهمية الى شركات حقيقية متواطئة معهم أو استخدام التحويلات الالكترونية وهنا يَضيعُ الأثرُ الإجرامي لمصدَرِ الأموالِ وإخفاءِ مصدرَ الأموالِ وإعطاؤُها غِطاءاً شرعياً ويَصبَحُ المالَ جاهزاً للدخولِ بمشاريعٍ اقتصادية بشكلٍ قانوني.

دورُ البَنكُ المركزيُ العراقيُ في مكافحةِ غسيلِ الأموالِ

يوجدُ ضمنَ الهيكلِ التنظيمي للبنكِ المركزي العراقي مكتبٌ لمُكافَحَةِ غسيلُ الأموالِ. يرتبط هذا المكتب ارتباطا مباشراً مع محافظي البنكَ، ويَضُمُ هذا المكتبَ أقسامٌ متخصصةٌ تُصدرُ التعليماتَ واللوائحَ بين فترةٍ وأُخرى للمَصارفِ المُجازةُ العامِلـةُ فـي جُمهوريةِ العراق ولشركاتِ التحويلُ الماليُ وشركاتُ الصرافةِ فيما يخـصُ تـسهيلَ تطبيـق قانونَ غسلَ الأموالِ ومكافحةُ الإرهابِ رقم (93) لسنة 2004م من خلال قيام المصارف بالإجراءات الاتية:

1- قيام جميع المؤسسات المالية بوضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية تكون ملائمة لأنـشطة تلك المؤسسات، ووضع برامج تدريب ملائمة للموظفين المكلفين بمهام مكافحة عمليات غسل الاموال.
2- قيام المصرف بالتأكدِ من صحةِ البياناتِ وسلامة المعاملاتِ الماليةِ التـي يُجريَها قبلَ إرسالِها الى مكتبِ غسلِ الأموالِ في البنكِ المركزي.
3- قيام المصرف بتطبيق مبدأ أُعرف عميلكَ وعَمَل عَميلكَ، وذلك بالتعرف على هوية العميل وطبيعةُ عَمَله ومصدرُ المال المُراد إيداعهُ معزَزاً بالمستنداتِ الثبوتية في حال زيادة المبلغ المراد إيداعهُ عن الحدِ المقررِ ضمنَ لوائحَ مكتب غَسلُ الأموالِ في البنكِ المركزي ، وذلك لإحباط محاولات إيداع المال القذر في حسابات المصرف.

الآثار الاقتصادية لغسيل الأموال

1- التضخم الاقتصادي: وهو الارتفاع العام للأسعار، أي انخفاض القدرة الشرائية للنقود بسبب زيادةُ عَرضُ النقدِ في السوقِ (المتحصلةُ من عملياتِ غسيلِ الأموالِ) من دونِ زيادةٌ تُقابِلُها في كمياتِ السلعِ والخدماتِ المعروضةُ.
2- المنافسةُ غيرُ المتكافئةُ: ستنشأ منافسةً بين المستَثمرينَ الفعليين وبين الطارئين على السوقِ من غاسلي الأموال الذين يمتلكون أموالاً هائلة ، فيؤدي ذلك إلى عدم قدرة المستثمرين الحقيقيين على الاستمرار في مزاولة النشاط الإنتاجي.
3- انخفاض قيمة العملة المحلية وتدهورها بسبب زيادة الطلب على العملة الاجنبية تمهيداً لتهريبها للخارج.

الآثار الاجتماعية لغسيل الأموال

1- ازدياد ظاهرة البطالة بسبب تراجع قدرة الوحدات الإنتاجية الفعلية على الاستثمار ومنافسة أصحاب الأموال القذرة.
2- ظهور الفوارق الطبقية الشاسعة بين أفراد المجتمع، فيكون هناك أغنياء جداً وفقراء جداً.
3- انتشار الفساد الإداري (التزوير والاختلاس والرشوة).
4- ظهور الجريمة وتفاقمها بشكل كبير.

وغالبا ما تَتَحولُ جريمةُ (تَبييضُ الأموالِ) من جريمةٍ فرديةٍ الى جريمةٍ منظمةٍ ومن جريمةٍ ذاتُ طابعٍ محلي الى جريمةٍ دوليةٍ عابرةٍ للحدودِ، إن لم تَكُن عابرةٌ للقاراتِ. فجريمة تبييضُ الأموالِ ليست بالأمرِ اليسير على الاقتصاد، لذا وَجَبَ مكافحتها بكل الوسائل المتاحة.

إن هذا النوع من الجرائم يُستَغَل لارتكاب جرائمٌ أُخرى شديدةُ الخطورةِ كجرائم الإرهابِ، فالعلاقة بينهما عضويةٌ، ولا يَمكُنُ أن تستمر جرائم الإرهاب بدون تمويلٍ يُستَعمَلُ في إطارِ مشروعٍ فرديٍ أو جماعيٍ يَهدفُ إلى إشاعةِ حالةَ عدمِ الاستقرار في المجتمعِ. والتمويلُ هو الدمُ الذي يُغَذي شرايينَ الإرهابِ لتحقيقِ أغراضٌ سياسيةٌ تَرسِمُها جهاتٍ خارجيةٍ بهدف هدم البنية التحتية لاقتصاد المجتمع.

ب- البنك الدولي للإنشاءِ والتعميرِ: International Bank For Reconstruction and Development (IBRD)

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) في عام 1944م لمساعدة أوروبا على الانتعاش من آثار الحرب العالمية الثانية، ويُعتَبرُ هذا البنك إحدى المؤسسات الخمس التي تتألف منها مجموعة البنك الدولي وهو يُمثلُ ذراعَ البنك الدولي الذي يعملُ مع البلدان المتوسطة الدخلِ والأشدُ فقراً المتمتعة بالأهليةِ الائتمانية من أجلِ تعزيز النمو المستدامُ والمُنصِفُ الذي يؤدي إلى خلقِ الوظائفُ وفرص ألعمل والحد من تفشي ألفقر ومعالجة القضايا ذات الأهمية الإقليمية والعالمية.

ويشبَهُ البنيان الهيكلي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بمؤسسة تعاونية مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددهم 186 بلداً يتم تشغيلُها لصالحهم .ويُساعِدُ البنكُ الدولي للإنشاء والتعمير أعضاءهُ على تحقيق النتائج من خلال تقديمهِ أدوات مالية مرنةٍ وآنيةٍ ومُعَدةُ خصيصاً وفقاً لمختلفِ ألظروفِ وكذلكَ من خلالِ الخدماتِ المعرفيةِ والفنيةِ والمشورةِ الإستراتيجية.

تستطيع البلدان المتعاملة مع البنك الحصول على مبالغ أكبر من رؤوس الأموال بشروط جيدة وبآجال استحقاق أطول وبطريقةٍ أكثرُ قابليةٍ للاستمرار مما تُقَدِمَهُ الأسواق الماليةِ العالميةِ بصورةٍ معتادةٍ.

وعلى وجه التحديد يهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير الى ما يأتي:

1- مساندة احتياجات التنمية البشرية والاجتماعية طويلة الأجل التي لا تمولها جهات إقراض خاصة.
2- الحفاظ على القوة المالية للبلدان المقترضة من خلال تقديم المساندة في فترات الأزمات حينما يكون الفقراء أكثر تضررا من جرائها.
3- اللجوء إلى الدعم المالي (تدبير الموارد المالية عن طريق الاقتراض) لتشجيع الإصلاحات الرئيسية على صعيد السياسات والمؤسسات (مثل إصلاحات شبكة الأمان أو ما يتعلق بمكافحة الفساد).
4- تهيئة بيئة استثمار مواتية لتشجيع توفير رأس المال الخاص.
5- تقديم المساندة المالية (في صورة منح تقدم من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير) في المجالات البالغة الأهمية لرفاهية الفقراء في البلدان كافة.

حققت البلدان المتوسطة ألدخل حيث يعيش 70 في المائة من فقراء العالم فيها، تحسينات كبيرة في إدارة الاقتصاد وإدارة الحكم على مدى العقدين الماضيين وهي تقوم حاليا بزيادة طلبها على الموارد الإستراتيجية

والفكرية، والمالية التي يتيحها البنك الدولي. ويتمثل التحدي الماثل أمام البنك الدولي للإنشاء والتعمير في كيفية تحسين إدارة موارده وطرق تقديمها من أجل الوفاء باحتياجات هذه البلدان على أفضل وجه.

تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على موارد تمويله من أسواق رأس المال. ويعد المستثمرون سندات البنك الدولي للإنشاء والتعمير وسيلةً آمنةً ومربحةً لإيداع أموال وتستخدم تلك الأموال لتمويل مشروعات في البلدان المتوسطة الدخل ويختلف حجم التمويل السنوي من سنة إلى أخر وهو يبلغ حاليا حوالي 10-15 مليار دولار أمريكي.

وقد أصبحَ البنكُ الدوليُ إحدى أكثر الجهات المقترضة ثباتا في أسواق رأس المالِ في العالم منذ إصداره أول سند له في عام 1947 م لتمويل إعادة أعمار أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ويحصل البنك على تصنيف ائتماني بمرتبة (AAA) منذ عام 1959م .

يغطي البنك الدولي للإنشاء والتعمير مصروفات تشغيله بصورة رئيسة من الدخل الذي يحققه. ويحقق دخلا سنويا من العائد على حقوق ملكيته، ومن هوامش أسعار الفائدة الصغيرة التي يحتسبها على القروض التي يقدمها وتغطي هذه العائدات مصاريف التشغيل الخاصة به، وتذهب إلى الاحتياطات لتعزيز الموقف المالي له، كما أن جزءا منها يتم تحويله سنويا إلى المؤسسة الدولية للتنمية .وقد قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتعبئة الجزء الرئيس من الأموال التي أقرضها البنك الدولي لتخفيف حدة الفقر في جميع أرجاء العالم .وتم تحقيق ذلك بتكلفة منخفضة نسبيا على دافعي ألضرائب إذ دفعت الحكومات 11 مليار دولار أمريكي في رأس المال منذ عام 1946 م لتقديم أكثر من 400 مليار دولار أمريكي في شكل قروض والجدول (14) يوضح المقترضون العشرة الاوائل من مجموع قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

جدول رقم - 14-

المقترضون المصنفون العشرة الاوائل من مجموع قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

للسنوات (2010 - 2012)

شباط 2010			شباط 2011			شباط 2012		
البلد	بليون دولار امريكي	(%)	البلد	بليون دولار امريكي	(%)	البلد	بليون دولار امريكي	(%)
الصين	12.9	10.7	الصين	13.0	9.8	الصين	13.6	10.0
البرازيل	11.3	9.4	البرازيل	12.9	9.8	البرازيل	13.1	9.6
الهند	10.8	9.0	الهند	12.2	9.2	الهند	12.7	9.3
المكسيك	10.5	8.7	المكسيك	11.4	8.6	المكسيك	11.7	8.6
تركيا	10.2	8.5	تركيا	10.4	7.9	تركيا	10.1	7.4
اندنوسيا	7.6	6.3	اندنوسيا	8.9	6.8	اندنوسيا	9.9	7.3
كولومبيا	7.2	6.0	كولومبيا	7.5	5.6	كولومبيا	7.5	5.5
ارجنتين	5.3	4.4	ارجنتين	5.6	4.2	ارجنتين	5.6	4.1
بولندا	3.8	3.2	بولندا	5.4	4.1	بولندا	5.6	4.1
اوكرانيا	3.2	2.7	اوكرانيا	3.3	2.5	اوكرانيا	3.6	2.6
المجموع	82.8	68.9	المجموع	90.5	68.4	المجموع	93.2	68.4

المصدر:البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

ج ـ منظّمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) Organization Of The Petroleum Exporting Countries

تعريف المنظمة

منظمة أوبك هي منظّمةٌ عالميةٌ تَضُمُ ثلاثُ عشرةَ دولةً تَعتَمِدُ على صادراتِها النفطيةِ اعتمادا كبيراً لتحقيق مدخولاتِها. ويَعمَلُ أعضاؤُها لزيادةِ عائداتِهم من بيعِ النّفطِ في السّوقِ العالميةِ. تملكُ الدولُ الأعضاءُ في هذهِ المنظّمةِ ما يتراوحُ بين ثُلثي إلى ثَلاثةُ أرباعِ الاحتياطي العالمي من النفط، وَمَقَرُها في مدينةِ فيينا عاصمة النمسا.

تأسيسُ المنظمةِ

تأسست في بغداد عام (1960 م) من خمس دول هي العراق، إيران، فنزولا ، الكويت و السعودية. وانظمَ اليها فيما بَعدُ كلٌ من قَطرٌ (1961) م إندونيسيا (1962)م ليبيا (1962) م الإمارات العربية المتحدة (1967)م الجزائر (1969)م نيجيريا (1971) م الإكوادور وأنغولا (2007) م ليصبحَ عدَدَ الدولِ التي لها العضويةَ الكاملة (13) دولةٌ، حيث فُتِحَ بابُ العضويةِ أمام كلِ دولةٍ لديها فائضٌ وفيرٌ من النفطِ الخامِ شرطَ حصولِها على موافقةِ كلِ الأعضاءِ المؤسسينَ (الخمسة) وموافقةَ ثلاثةَ أَرباعِ الأَعضاءِ ذوي العضويةِ الكاملةِ ومقرها في فينا.

أهدافُ المنظمةِ

تهدف الأوبك من خلال نص المادة (2) من دستورها لتحقيقُ ما يأتي:

أ- تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للبلدانِ الأعضاءِ وتقديم أحسنَ السُبُلَ لحماية مصالِحَها مُنفَرِدةً ومُجتمِعَة.

ب- تَعمَلُ المُنَظَمَةُ على إيجادِ السُبلَ والوَسائِلَ التي من شأنِها ضمانَ إستقرارَ الأَسعارَ في أسواقِ النفطِ العالميةِ وإزالةُ أيةُ تعليماتٌ ضارةٌ ولا موجِبَ لها.

ج- تراعي في جميع الأوقات مصالحَ البلدانِ المنتجةِ للنفط، فضلاً عن تأمين إمـدادات اقتصـادية ذات كفاءة مستقرةٌ من النفطِ للدولِ المستهلكةِ.

رَكَزَ واضِعوا ميثاق الأوبك على فكرةَ الربطِ بينَ وجودِ هذهِ المنظمةِ والأهداف التنموية للبلدانِ الناميةِ المنتجةِ للنفطِ. لذا فاهتمام الأوبكَ بأسعارِ النفط ليسَ غايةً في حد ذاتهِ كما يَعتَقِدَ البعضَ، إنما هو أداة لدعمِ جهودِ عمليةِ التنميةِ داخِلَ البُلدانِ الأعضاءِ.

د- منظمةُ التجارةِ العالميةِ WTO WORLD TRADE ORGANIZATION

منظمةُ التجارةِ العالميةِ هي هيئةٌ دائمةٌ متخصصةٌ تَتَّمَتَعُ بالإرادةِ الذاتيةِ وبالشخصيةِ القانونيةِ الدوليةِ اتفقت مجموعة من الدولِ ذاتُ السيادةِ على إنشائِها، كَوسيلةٌ من وسائلِ التعاونِ الاختياري فيما بينها في مجالِ تنظيمِ التجارةِ الدوليةِ.

وتُغَطي المنظمةُ بنشاطِها، المجالَ التجاريُ الدوليُ وذلكَ بهدفِ تحريرِ وإنسيابِ التجارةِ الدوليةِ بأكبرِ قدرٍ من السلاسةِ والحُريةِ في جميع قطاعات التجارةِ الدولية (السلع، الخدمات،الملكية الفكرية).

وتجدرُ الإشارةُ في هذا الشأنِ الى أنَ الاتفاقيات التجاريةُ التي تعملُ من خلالها منظمة التجارة الدولية، هي اتفاقيات مُلزِمَةٌ لأطَرافَها، ذلك أن الاتفاقيات التجارية تختلفُ في طبيعتِها من حيثُ درجة الإلزام. فهُناكَ مجرد اتفاقات لاتتضمن إلا النوايا الطيبة الطوعية مثل تشجيع التبادل التجاري أو إقامة المعارض أو التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا ، أما إذا زاد هذا الإلتزام بحيث يشمل تخفيض الرسومِ الكمركية أو تنفيذ ضوابط أو الإمتناع عن القيام بأمر ما فإن ذلك يمثل إتفاقات ملزمة .

التأسيس:

انبثقت منظمة التجارة العالمية(WTO) عن جولةِ مفاوضاتِ الأورغواي للمدة من (1986-1994) التي تمخض عنها التوقيع على أكبر أتفاق عالمي للتجارةِ في التاريخ. وينصُ هذا الاتفاق على انفتاح أكبر للأسواق العالميةِ وَخَفضُ الرسومِ الجمركيةِ وتأسيسُ منظمةُ التجارةِ العالميةِ، فوَرِثَت منظمةُ التجارةِ العالميةِ WTO الاتفاقية العامةً للتعريفاتِ والتجارةِ الجات GATT التي أُنشِئت عام 1947م ، لتنظيم التبادل التجاري الدولي آنذاك. وصار يطلق عليها أسم جات 1994 م لتَمييزَها عن جات 1947 م الأصلية فتحولت جات 1947 م من مجموعه قوانين بين متعاقدين الى مؤسسة كاملة ذات كيان دولي، ولم تعد هي الأداة القانونية الوحيدة لتنظيم التجارة العالمية، بل أصبحت جزءٌ من عائلةٍ تَضُمُ مجموعةٌ أُخرى من الاتفاقات التي يطلق عليها (أخوات الجات)[1]. سيتولى أمور هذه العائلة من الاتفاقات الدولية كيان دولي جديد يتمتع بكل مقومات الشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية، هذا الكيان هو منظمةُ التجارةِ العالمية التي أصبحت المُنَظِمَ والمُنَفِذَ والمُراقِبَ الوَحيدَ لإحكامِ والتزامات واتفاقات التجارة الدولية.

أهدافُ مُنَظَمَةِ التجارةِ العالميةِ WTO

1- رفعُ مستَوى المعيشَةِ والدخلِ.
2- ضمان الاستخدام الكامل للعمالة.
3- زيادةُ الإنتاجِ وتوسيعُ التجارةِ.
4- التخصيص الأمثل للمواردِ الاقتصادية العالميةِ.

يُلاحَظ أنها ذاتُ الأهداف التي كانت الجات 1947 م تسعى لتحقيقَها والإضافةُ الجديدةُ التي أُدخلت على تلك الأهدافِ تتمثلُ في:

أ - توسيع نطاق أهداف المنظمة لتغُطي تجارةَ الخدماتِ والمُلكيةِ الفكرية.

ب - تعزيزُ التنميةِ المستدامةِ معَ حمايةِ البيئةِ والمحافظةَ عليها بشكلٍ يتماشى مع مستوياتِ القيمةِ الاقتصاديةِ الوطنيةِ.

جـ - بذل جهود إيجابية لحصول الدولِ الناميةِ والأقل نمواً على حصةٍ كبيرةٍ من نمو التجارةِ الدوليةِ.

د - مراعاةُ تحقيقَ مصالحَ الأطرافِ المختلفةِ لأعضاءِ المنظمةِ خاصةً الدولِ الناميةِ التي تُمَثِلُ أغلبيةَ الأعضاءِ من خِلالِ مُراعاةِ ظُروفَها الاقتصادية وتوزيع الالتزامات بينها وبين الدول المتقدمة إضافةً إلى تَمكينَها من الاستفادة من المعاملةِ التفضيليةِ.

[1] تتمثل أخوات الجات في مجموعةٍ من الاتفاقات التي تضمنتها الوثائق التي أُلحِقَت باتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية والموقعة في 15 إبريل 1994 ومنها:
- الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة لعام 1994.
- أتفاق عام بشأن التجارة في الخدمات وملحقاتها وكيفية النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية.
- أتفاق بشأن الأمور المتعلقة بالتجارة الخاصة بحقوق المَلَكيةِ الفِكريةِ ويُحَدِدُ هذا الاتفاق المبادئ التي تَحكمُ التجار في هذا القِطاع.

هـ - مؤتمرُ الأُمَمُ المتَحِدَةِ للتجارةِ والتنميةِ Unctad

United nations conference of trade and development

تأكيداً للدور الذي يتعينُ على التجارةِ الخارجيةِ أن تلعبهُ كأداةً للتنميةِ الاقتصادية قررت الجمعيةُ العموميةُ للأُمَمِ المتحدة أن تجعل عقد الستينات عقداً أولاً للتنميةِ. لهذا قَرَرَ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة أن يدعوَ لعقدِ مؤتمرٍ دولي للتجارةِ والتنميةِ يجتمعُ لأولِ مرةٍ في جنيف عام 1964م .

أولا : تأسيسُ الأونكتاد

في 23 أذار عام 1964 م عَقَدَ مؤتمرُ التجارةِ والتنميةِ في جنيف دَورَتهُ الأولى التي استغرقت حوالي ثلاثةُ شهور وحضرها مايقرب من(2000) مندوب يمثلون 119 دولة.

إن هذا المؤتمر لم يجمع خبراء في التجارةِ الدوليةِ والاقتصاد فحسب، بل جَمَعَ قَبلَ كُلَ شيءٍ نظرياتٌ سياسيةٌ ومذاهبٌ اقتصادية وفكريةٌ ظلت تتصارعُ فترةً طويلةً، ولهذا فقد كان انعقاده يُعَدُ من الأحداثِ الدبلوماسيةِ والاقتصادية الفريدةِ.

في هذا المؤتمرِ سُلِطَت الأضواءَ على انقسام العالمِ تاريخياً وجغرافياً إلى جنوبٍ وشمالٍ وليسَ على الخلافاتِ الفكريةِ التي قَسَمَتهُ بعدَ الحربِ العالميةِ الثانيةِ الى شرقٍ وغربٍ.

وفي نهايةِ الدورةِ الأولى لليونكتاد أصدرَ المؤتمرُ توصياتٍ تناولت مُعظَمَ المشاكلِ التي تَهُمُ البلدانِ النامية في المجالات التجاريةِ والاقتصاديةِ ومنها:

1- رفعُ الحواجزَ الكمركيةَ التي تعوق صادرات البلدان النامية والتجارة في المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة.
2- تحويل الموارد المالية من البلدانِ الصناعيةِ إلى البلدانِ الناميةِ بنسبةِ 1% من الدخل القومي للبلدانِ الصناعيةِ.
3- المساعدةِ التكنولوجيةِ للتنميةِ في البلدانِ الناميةِ.
4- النقلُ البحريُ والتأمين والسياحةَ.

إن الخوضَ في موضوعاتٍ كهذهِ كانت الدولُ الغربيةُ تَعدها تَجَاوزاً للحدود، لكنها مع ذلك عُرِضَت وبُحِثَت على المستوى السياسي والفني وحُلِلَت عناصِرُها تحليلاً موضوعياً. لكن المشاكل التي ينطوي عليها التعاون من أجل التنميةِ هي في الواقع مشاكلٌ معقدةٌ تَحتاجُ إلى المتابعةِ والدراسةِ المستمرةِ وتَحتاجُ كذلكَ الى إطارٍ دائمٍ وأجهزةٌ متخصصةٌ لِتُواصِلَ عمل المؤتمرِ، غير أن تحديد هذا الإطار لم يكن أمراً سهلاً لأن الدولَ الغربيةَ كانت تُعارضُ الفكرةَ من أساسِها، والدول الاشتراكية في حينهِ تَقتَرِحُ منظمةً تختلفُ عن المنظمةِ التي كانت الدول الناميةُ تَتَصَوَرَها.

وتمت تسوية الخلاف بتقديمِ مشروعَ قرارٍ يَعتَمِدُ اقتراحا بعنوانِ ((نحو سياسةٍ جديدةٍ للتنميةِ)) هذا المقترحُ حددَ الخصائصِ العامةِ للمؤسسة المرغوبِ انشاؤها وقد وافق المؤتمر على مشروعِ القرارِ رغم معارضة الدولِ الغربيةِ .

وعندما عَقَدَت الجمعيةُ العموميةُ دورتَها التاسِعةَ عشر في كانون الأول 1964 م اتخذت قراراً يقضي بتأسيسِ مؤتمرِ التجارةِ والتنميةِ واعتماده جهازاً من أجهزتِها.

ثانيا : اهداف الأونكتاد الرئيسية

1- تشجيعُ التجارةِ الدوليةِ والتنميةِ الاقتصادية للأقطارِ الناميةِ.

2- تعزيزُ التجارةِ والتعاونُ الاقتصادي بينَ الأقطارِ الناميةِ والأقطارِ ذات الأنظمةِ الاقتصادية والاجتماعية الأُخرى.

3- صياغةُ مبادئ وسياسات التجارةِ الدوليةِ والتنميةِ وتسهيلُ إعادةِ بناءِ وتكييف تلك المبادئ مع قواعدَ المؤسسات الدوليةِ.

4- تشجيعُ إقامةُ نظامٌ اقتصادي دوليٌ عادلٌ ومنصفٌ يضمنُ للبلدانِ الناميةِ صوتاً أكبر في اتخاذ القرار في المؤسساتِ الدولية.

ثانياً: المُنَظَماتُ الاقتصادية الإقليمية

1- مفهومُ المنظماتُ الاقتصادية الإقليميةُ

هي نوع من المنظماتِ الاقتصادية الدوليةِ التي تقومُ على أساسٍ(إقليميٍ) بينَ عددٍ منَ الدولِ التي تشتركُ بعلاقاتٍ اجتماعية أو سياسيةٍ أو تاريخيةٍ أو ترتَبِطُ بروابطِ الجوارِ الجغرافي.

وعلى العموم فإن المنظماتُ الاقتصادية الإقليميةُ تنشأُ من دولٍ تتشابهُ في طبيعةِ مجتَمَعاتِها ونُظُمُها الاقتصادية والسياسيةِ وقد تكونُ متجانسةٌ في الانتماء القومي أو متقاربةُ في مستوى النمو الاقتصادي إن هذا النمط من المنظمات أضحى وسيلةً لا غِنىً عنها لبلوغِ الأهدافَ والمنافعَ الاقتصادية المشتركةَ للكثيرِ من الدولِ.

2- أهدافُ المنظماتُ الاقتصادية الإقليميةُ

إن المنظماتَ الاقتصادية الدوليةَ التي قامت على أساسٍ إقليميٍ منذُ عام 1957 م تستهدفُ تحقيق التكاملَ الاقتصادي(*) فيما بينَها والذي يتمثلُ في التنسيقِ في شتى الميادينِ الاقتصادية وتوحيدُ السياساتِ النقديةِ والماليةِ والإنتاجيةِ والإنمائيةِ.

3- نماذجٌ من المنظماتِ الاقتصادية الإقليميةِ

أ- منظمة دول جنوب شرق آسيا Asian

هي منظمةٌ تسعى إلى التعاونِ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتِقنِي والتربوي، وإلى ضمانِ الاستقرار والسلام في المنطقةِ.

التأسيس

تأسَسَت منظمةُ دول شرق آسيا في (8/آب/1967) م في بانكوك، من خمسةِ دولٍ هي: إندونيسيا، ماليزيا سنغافورة، الفلبين وتايلاند. وانضمت اليها دولةُ بروناي سنة 1984م ، فيتنام سنة 1995 م ، لآوس وميانمار سنة 1997م ، كمبوديا سنة 1999م .

(*) التكامل الاقتصادي: مرحلة متطورة من مراحل النمو الاقتصادي الدولي يأخذ صيغة (الأسواق المشتركة) ويعمل على تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية في شتى الميادين ويصلُ إلى مستوى الاندماج للدول الأعضاء في وحدةٍ اقتصادية. ويقوم بين الدول ذات النظم الاقتصادية المتشابهة أو ذات الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتماثلةِ وأهمُ أهدافُ التكاملِ الاقتصادي:

1- حرية انتقال رأس المال وعناصر الإنتاج الأخرى بين أجزاء التكتل الاقتصادي الإقليمي.
2- توسيع نطاق السوق واعتماد سياسةٌ تجاريةٌ موحدةٌ.
3- الوقوف بوجه التكتلات الاقتصادية الإقليميةِ التي تحاولَ بسطَ نفوذَهَا الاقتصادي على أجزاءِ التكتُلِ منفردةً.

مبادئُ وأهدافُ المنظمةِ:

- الاحترام المتَبادَلُ للاستقلال والسيادةِ والهويةِ الوطنيةِ لكلِ بلدٍ.
- حلُ الخلافاتِ بينَ بلدانِ المنظمةِ بالطُرقِ السلميةِ.
- التعاونَ بينَ دولِ الرابطةِ في مختلفِ الميادينِ ومنها ميدانُ الاقتصاد حيثُ التأكيدُ على تسريعِ وتيرةِ النموَ الاقتصادي باعتماد تعاونٍ فعالٍ في قطاعِ الزراعةِ والصناعةِ والتجارةِ.

النمو الاقتصادي في دولِ جنوبِ شرقِ آسيا:

تُظهِرُ أحدثُ الإحصاءات الرسمية أن منظمةَ الآسيان يَبلُغُ عددَ سُكانَها (584) مليون نسمة وإجمالي مساحة دولها (44.4) مليون كم مربع وبلغَ الناتجُ المحليُ لِدوَلِها حوالي (1.5) ترليون دولارٌ أمريكيٌ ويتَبايُنُ النُمو الاقتصادي بينَ الدولِ الأعضاءِ فيها ويَمكُنُ تصنيفها وفقاً لمستوى نموها الاقتصادي إلى فئتين :

- الدول الأكثرُ تقدماً: سنغافورة – تايلاند - ماليزيا - أندونيسيا - الفلبين.
- الدول الأقلُ تَقَدُماً: ميانمار- لاوس- كمبوديا – الفيتنام - بروناي.

لقد كانت بعض دول الفئة الأكثرُ نمواً أعلاه وخصوصاً سنغافورة وإندونيسيا ضمن تصنيفات البنك الدولي لأقاليمِ النمو الاقتصادي المرتفعُ (النمور الآسيوية) وتَضُم كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، هونك كونك وإندونيسيا، حيثُ أُعتُبِرَ ذلكَ مُعجِزَةً اقتصادية في سُرعةِ مُعَدَلاتُ النُموَ الاقتصادي على مدارِ النصفِ الثاني من القرن العشرين.

وتَتَصِفُ النُمورَ الآسيويةَ بتوجهُها نحو الخارج حيث أفضت بانخفاض قيمةِ أسعار الصرفِ الخاصةِ بها لتدعيم العمليات التصديرية وتشجيعها، من خلال توفير الحوافز المالية الضرورية فضلاً عن تَعَقُبَ التطورات التكنولوجيةِ من خلال تبني أفضل التقنياتِ المُطَبَقَةِ في الدولِ الأكثرُ ثراءاً.

ب- مجلسُ الوحدةِ الاقتصادية العربية Council Of Arab Economic Unity (CAEU)

التأسيس

بدأَ مجلسُ الوحدةِ الاقتصادية العربيةِ أداءَ مهامهِ في دفعِ مسيرةِ الوحدةِ الاقتصادية العربيةِ إلى الأمامِ بعقدِ دورتهِ الأولى في القاهرةِ في (حزيران/ 1964) م بوصفهِ الجهازَ المسؤول عن إدارةِ اتفاقية الوحدةِ الاقتصادية العربيةِ وإخراجها إلى أرضِ الواقعِ.

حيثُ تَقَرَرَ بموجبِ هذهِ الاتفاقية إنشاءُ جهازٌ دائمٌ هو "مجلسُ الوحدةِ الاقتصادية العربيةِ ليتولى الإشرافَ على تنفيذ العمل الهادف لتحقيقِ الوحدةِ الاقتصادية بين البلدان ألعربيةِ على أن يضع فورَ تشكيلهِ خطةً عمليةً لِمراحِلَ ألتنفيذ وأن يحدِد الإجراءاتِ التشريعيةِ والإداريةِ والفنيةِ لكلِ مرحلةٍ مراعياً مصالحَ البلدانَ الأطرافَ المتعاقدةِ بما لا يَخِلُ بأهدافِ ألاتفاقية وأن يرفعَ المجلسَ قراراتَهُ بشأنِها إلى حكوماتِ الأطرافِ المتعاقدةِ لإقرارِها حسب الأصول الدستورية المرعية لدى كلٍ منها. وتَكون قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلزاميةِ التنفيذِ من قِبَلِ الدول الأعضاء.

وقد كانت اتفاقية الوحدةِ الاقتصادية العربيةِ بين دولُ الجامعةِ العربيةِ التي أقرَها "المجلس ألاقتصادي التابعُ لجامعةِ الدولِ العربيةِ في (3 /تموز/ 1957) م هي الخطوةُ العمليةُ الهامة التي جسدت رغبةَ الدولَ العربيةِ في إتباعِ أفضَلَ السُبلَ لتنميةِ إقتصاداتها وتحقيق التكامل فيما بينها.

الأهداف

منذ نشأة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حتى الآن قدم العديد من الإنجازات التي تهدفُ الى تطبيقِ اتفاقية الوحدةِ الاقتصادية العربيةِ على أرض الواقع . حيثُ اعتمدت على صيغةٍ مرحليةٍ متدرجةٍ للوصولِ الى هدفِ الوحدةِ الاقتصادية العربيةِ وحَدَدَت لذلك الوسائل والأساليب والإجراءات التي من شأنِها الوصول الى هذا الهدف، وذلك من خلال تحقيق الحريات الاتية:

1- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

2-حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

3-حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

4- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائط النقل والمرافئ والمطارات المدنية.

5-حريةُ التَمَلُكَ والإيصاءِ والإرث.

مهام المجلس:

يباشرُ المجلسُ بصورةٍ عامةٍ جميعَ المهامِ المنصوص عليها في الاتفاقية وملاحِقِها اللازمةِ لتأمين تنفيذها (مادة 9 من الاتفاقية) وللمجلس أن يُباشرَ بصورةٍ خاصةٍ ما يلي:

1. وضع التعريفات والأنظمة والتشريعات التي تهدف إلى إنشاء منطقة عربية جمركية موحدة و إدخال التعديلات اللازمة عند الاقتضاء.
2. تنسيق سياسات التجارة الخارجية بما يكفل تنسيق اقتصاد المنطقة حيال الاقتصاد العالمي وبما يحقق أهداف الوحدة الاقتصادية المنصوص عليها في الاتفاقية و يكون عقدُ الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأُخرى بموافقةِ مجلسِ الوحدةِ الاقتصادية العربيةِ.
3. تنسيق الإنماء الاقتصادي ووضع برامج لتحقيق مشاريع الإنماء العربية المشتركة.
4. تنسيق السياسات المالية والنقدية تنسيقا يهدف للوحدة النقدية.
5. وضع أنظمة النقل الموحدة في البلدان المتعاقدة وكذلك وضع أنظمة الترانزيت وتنسيق السياسة المتعلقة بهما.
6. وضع تشريعات العمل والضمان الاجتماعي الموحدة وتعديلاتَها.

وقد أخذ المجلس بأسلوب التنسيق القطاعى الذى يتناول كُلاً من القطاعات الاقتصادية ألمتعددة لتحقيق التنسيقِ فى نطاقِها، انطلاقا من أن التوسع فى تطبيق هذا الأسلوب يؤدي إلى خلقِ مصالحَ مشتركةٍ بين البلادِ ألعربيةِ ويشكل خطوةٌ واسعةٌ فى مجالِ التنسيقِ الشاملِ، وباعتباره أَحَد المداخِلَ الأساسية لتحقيقِ التكامُلَ الاقتصادي العربى.

وأعتمد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى مجال تطبيقه لأسلوب التنسيق القطاعى على ثلاثة أساليب رئيسية وهي:

أ- أقامة مشروعات عربية مشتركة فى مجالات الأنشطة الإنتاجية والخدمية، حيث تم إنشاءُ أربعُ شركاتٍ عربيةٍ قابضةٍ هى الشركةُ العربيةُ للتعدين، والشركةُ العربيةُ لتنمية الثروة ألحيوانية والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات ألطبية والشركة العربية للاستثمارات ألصناعية وَتَجرى الدراسات والجهود لإنشاء عدد من الشركاتِ العربيةِ المشتركةِ فى مجالِ التجارةِ والتسويقِ والتجارةِ الالكترونية والتعبئةِ والتغليفِ، والنقل ألبرى وغير ذلك من المجالاتِ الحيويةِ والهامة.

ب- إقامة اتحادات نوعية فى مجال الأنشطة الإنتاجية والخدمية ألقائمة والأنشطة التى يتطلب التوسع فيها على أسس سليمة تحقق تنسيق بين الدول العربية وكذلك فى مجالات الخدمات الإنتاجية ومشروعات البنية الأساسية.

ج- تنسيقُ السياسات الصناعية والزراعية والمالية والنقدية.

لاحظت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن الاتفاقيات العربية الجماعية الصادرة عن المجلس لتشجيع الاستثمار فى الدول العربية قد صدرت جميعها خلال الفترة من 1970 – 1974م ، ولم تعد تتفق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية والتحولات فى النظم الاقتصادية العربية نحو اقتصاديات السوق والاعتماد على القطاع الخاص فى التنمية والتجارة كما لم تتضمن من المزايا والضمانات ما هو كاف لتهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول العربية وإقامة المشروعات العربية المشتركة ورفع مستوى التبادل التجارى البينى (فيما بين الدول العربية).

لذلك كانَ لابدَ من تطويرِ وتحديثِ الاتفاقيات الصادرةِ عن مجلس الوحدةِ الاقتصادية العربيةِ فصدرت عن المجلسِ اتفاقيات عربيةٍ جديدةٍ لتشجيعِ الاستثمار، وسارعت الدولُ العربيةُ الأعضاءُ فى المجلسِ بالتصديقِ علىَها وهي:

1- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل و رأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
2- اتفاقية التعاون فى تحصيل الضرائب والرسوم بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
3- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.
4- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار فى الدول العربية.

أسئلة الفصل الثامن

س1: ما المقصود بالمنظمات الاقتصادية الدولية؟ وما هي الأسس التي تم اعتمادها لتنظيم التعاون الاقتصادي الدولي؟

س2:

أ- ماهو مفهومُ المُنَظَمات الاقتصادية الإقليمية؟ وما هي الغايةُ من إنشاؤها؟

ب- ماهو صندوقُ النقدَ الدولي؟ وما هي أهدافُهُ؟

س3: علل مايأتي:

أ- تَعَملُ المصارفُ العراقيةُ بمبدأ (أُعرُف عَميلكَ وعَمل عَميلكَ) في تعاملاتَها معَ العُمَلاءُ.

ب- تُعد مرحلةُ التوظيف (الإيداع) أخطر مراحل عمليةُ غسلِ الأموالِ.

ت- بعضُ دولُ منظمة جنوب شرق آسيا خَفَضَت قيمةُ أسعارَ صرفِ عُملاتَها الوطنيةِ.

ث- اهتمام منظمةُ الأوبكِ بأسعارِ النفطِ ليسَ غايةً بحدِ ذاتِها.

س4: ضع علامةُ **صح** أمامِ العبارةُ الصحيحةُ وعلامةُ **خطأ** أمامُ العبارةُ الخاطئةُ في الجمل الآتية، وصحح الخطأُ إن وُجِدَ:

أ- تغطيةُ عجز دائمٌ في ميزانِ المدفوعاتِ، شرطٌ لتمتُعِ الأعضاء في صندوق النقد الدولي باستخدام موارد الصندوق.

ب- يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على موارد تمويله من اسواق رأس المال، ويعد المستثمرون سندات البنك الدولي للأنشاء والتعمير وسيلة امنة ومربحة لإيداع اموالهم لديه.

ت- توسعَ نطاق أهداف منظمة التجارة الدولية WTO ليغطي تجارة (الخدمات والملكية الفكرية).

ث- إقامة نظام اقتصادي عادل يضَمَنُ للبلدانِ المتقدمةِ صوتاً أكبرُ في اتخاذ القرار في المؤسساتِ الدوليةِ، من أهدافِ مؤتَمرِ التجارةِ والتنميةِ (الإنكتاد).

س5: ما المقصود بغسلِ الأموالِ وما هي آثارهُ الاقتصادية والاجتماعية؟

س6: ما المقصودُ بالتكاملِ الاقتصادي؟ تكلم عن أهدافهُ.

1- د.عبد المنعم السيد علي . مدخل في علم الاقتصاد . ج 1 ج 2 . بغداد . الجامعة المستنصرية. 1984.
2- د.صقر أحمد صقر . النظرية الاقتصادية الكلية . ط 2 . الكويت . وكالة المطبوعات . 1983.
3 – ج . آكلي . الاقتصاد الكلي : النظرية والسياسات . ترجمة د.عطية مهدي سليمان.ج 1 . بغداد . الجامعة المستنصرية . 1980 .
4- مايكل ايدجمان . الاقتصاد الكلي . النظرية والسياسة . ترجمة محمد ابراهيم منصور . الرياض . دار المريخ للنشر . 2010 .
5- باول ساموبلسون، وليام نوردهاوس. علم الاقتصاد . ط 1 . بيروت. مكتبة لبنان ناشرون . 2006 .
6 – د. اكرم حداد ، مشهور هذلول ، النقود والمصارف ، دائر وائل للنشر ، عمان 2005 .
7 – د. محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مكتبة الجامعة الشارقة واثراء للنشر والتوزيع الاردن، عمان 2009.
8 - رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع عمان، 2010.
9 – د. فلاح حسن ثويني، الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق مطبعة الرفاه، بغداد، 2010.
10 – د. طاهر موسى عبد، اقتصاديات علم المالية العامة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،1993.
11 - د.عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع الطبعة السابعة -عمان – الأردن، 2009 .
12 - د . محمود حسن حسين، د.محمود خالد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، ،كلية التجارة جامعة حلوان، دار المريخ للنشر- الرياض، 2009 الطبعة السابعة.
13 - د.إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية، بين (النظرية والواقع)، دار المناهج للنشر، والتوزيع-عمان-الاردن 2009 .
14 - د. مصلح الطراونة، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) جامعة مؤتة-الاردن.
15 - ليلى العبيدي، جامعة محمد الشريف-الجزائر، دار وائل للنشر، عمان- الاردن2013الطبعة الأولى.
16 - د.كريم مهدي الحسناوي، المدخل إلى الاقتصاد الدولي، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، مطبعة وزارة التعليم العالي1987.
17 - د. ثامر علوان المصلح ،علم الاقتصاد الكلي والجزئي ، الايام للنشر والتوزيع، عمان الاردن 2014.
18 – د. علي حاتم القريشي، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الضياء للطباعة، بغداد، 2014 .

19 - جمهورية العراق. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. المجموعة الاحصائية السنوية 2010-2011 .

20 - جمهورية العراق. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. مديرية الحسابات القومية. بيانات احصائية خاصة بالمديرية .

21 – د. عبد الرحيم مكطوف، الاصلاح الاقتصادي في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2009.

1- R.T.Froyen .Macroeconomics: Theories and Policies. 9th Ed. Pearson prentice Hall .USA. 2009.

2- N.G.Mankiw. Macroeconomics. 7th Ed. Worth Publishers. USA.2010.

3- D.C.Colander. Macroeconomics. 6th Ed. McGraw-Hill Irwin .USA. 2006.